دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه
المصدر:	مجلة الحكمة - السعودية
المؤلف الرئيسي:	الحديثي، خديجة عبدالرزاق عبدالقادر
المجلد/العدد:	ع 15
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1998
الشهر:	مايو
الصفحات:	293 - 390
رقم MD:	143879
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	المسائل النحوية، النحو و الصرف، اللغة العربية، سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، 180-148 هـ.، المصطلحات النحوية، النحاة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/143879

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

كتاب سيبويه أول كتاب يصل إلينا في علوم العربية كالنحو والصرف والأصوات والعروض والبلاغة وإن سبقته محاولات ذكرتها كتب التراجم ككتابي عيسى بن عمر الإكمال والجامع، وككتاب الرؤاسي المسمّى بالفيصل؛ ولهذا قيل فيه: إنه لم يسبقه إلى مثله أحد قبله ولم يلحق به من بعده؛ ولم يشِذّ عنه من أصول فنه شيء.

بقي الكتاب مورداً لمن ألف بعده في هذه العلوم، ولم يكن للمتأخرين في مادته وأصوله جديد سوى التحديد والتصنيف وإرساء القواعد والأحكام والمصطلحات.

اتبع سيبويه المنهج الوصفي في الغالب الأعم وإن اعتمد على القياس والتعليل في كثير من مسائله التي لا بد من أن تُعلّل وتطلق فيها الأحكام والأقيسة لضبط فروع

الأبواب وجزئياتها ليستفيد منها متعلم العربية ودارس القرآن الكريم قراءة وفهما.

فيمثل الكتاب أول خطوة تبيّن أن النحو علم يقوم على قواعد وأصول معينة مستنبطة من عبارات القرآن الكريم وكلام العرب الفصيح، مستضيئاً بمناهج الاستقراء منهما والقياس عليهما من غير أن يقف عند المفهوم الجزئي المحدد لبعض مسائل النحو، ولم يقف عند معرفة إعراب الكلمة وبنائها، وإنما تناول الصوت المفرد و البنية المستقلة للكلمة، واشتقاقها، وحركاتها مفردة ومركبة، ووظائفها في التراكيب، مع الاهتمام بدلالتها المعنوية في جميع أحوالها في ضوء القياس على هذين المنبعين الصافيين لغة القرآن العزيز، وكلام العرب الفصيح.

لم يصنف أبواب كتابه تصنيف الكتب المتأخرة، وإنما بدأ بأبواب يمكن أن تُعدّ مقدمات لموضوعات الكتاب أو تمهيداً لها؛ بدأ بأقسام الكلمة وعلامات الإعراب والبناء وعلامات الرفع والنصب والجر والجزم الأصلية، والنائبة عنها في بعض أنواع الكلم.

وتكلم على الممنوع من الصرف وعلله، والتثنية والجمع، وما يلحق الكلمة من زيادات للمعاني، وبيّن ما يُعدّ أصلاً وما يُعدُّ فرعاً من الكلمات، وعلى تركيب الكلام في باب المسند والمسند إليه، وتحدّث عن باب اللفظ للمعاني وباب الاستقامة في الكلام والإحالة، وختم هذه الأبواب (باب ما يحتمل الشعر) مما سماه المتأخرون (ضرورة شعرية)، ثم بدأت أبواب النحو التي استغرقت أكثر من ثلثي الكتاب، بدأت بعدها أبواب الصرف، مرتباً إياها ترتيباً خاصاً به؛ إذ تحدث عن الإضافة وهو باب النسبة، والتثنية، وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم، وتكسير ما سمّي به من الأبنية والصفات، وما يكسّر من أبنية جموع التكسير، والإضافة إلى ياء المتكلم، وما يطرأ على هذه الأبنية من تغيير، وعن التصغير والتنوين والنون الثقيلة والخفيفة والمقصور والممدود وتثنيتها وجمعها، وألفاظ العدد وتكسير الواحد للجمع، وهذه الأبواب تتعلق بما يطرأ على الكلمة المفردة من تغيير لهذه المعاني

الجديدة التي عرضت لها.

وكان النوع الثاني من الأبواب ما يتعلق بأبنية الأفعال المتعدية واللازمة من المجرد والمزيد ومصادرها وما يشتق منها من أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات وأسماء المكان والزمان والآلة، والمصدر الميميّ والتعجب والتفضيل،وهذه جميعاً تتعلق بالفعل وما يتبعه من الأسماء ويشتق منه.

واختص النوع الثالث من أبواب الصرف بـ(عدة ما يكون عليه الكلم) ويعني به ما جاء من الكلم على حرف هجاء واحد، وهو يقع في الحرف والفعل الذي حذفت فاؤه ولامه، وما جاء من حرفين ويقع في الحرف والفعل المعتل وبعض الأسماء التي حذف أحد أصولها، الثلاثة، وما جاء من ثلاثة أحرف أو أربعة أو أكثر من الأدوات والظروف وتناول حروف الزيادة العشرة المجموعة في (سألتمونيها) وما يبدل منها أو تبدل منه من حروف، وعرض ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون «التصريف والفعل» ذكر فيه أنواع المجرد والمزيد وأبنيتها من الاسم والفعل الصحيح ثم المعتل مما كان قياساً وما جاء شاذاً على الأصل.

وتعلقت أبواب النوع الرابع بالموضوعات الصوتية التي نجده قد جعلها صنفين:

أ- صنف أو درجة في ثنايا أبواب التصريف وذلك أبواب (ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة) و(ما تمال فيه الالفات) و(ما يلحق الكلمة إذا اختلت حتى تصير حرفاً) وهو إلحاق هاء السكت.

و(ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة قدمت لإسكان أول الحروف) ويعني بها همزة الوصل.

و(تحرك أواخر الكلم الساكنة إذا حذفت ألف الوصل لالتقاء الساكنيْن) و(ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرك آخر الحروف) و(الوقف في أواخر الكلم المتحركة في

الوصل) و(الإشباع في الجر والرفع وغير الإشباع والحركة كما هي) و(وجوه القوافي في الإنشاد).

وهذه الأبواب تتعلق بما يقع في أثناء التركيب من تغييرات صوتية تحتاج إلى زيادة أو حذف أو تغيير كلمة أو حرف.

ب- صنف ثان هو عماد الدراسة الصوتية؛ لأنه يتعلق بأصوات العربية المفردة، وعددها ومخارجها وصفاتها وما يحدث بينها من تغييرات بإبدال بعضها من بعض، أو إدغام بعضها في بعض.

ولا علاقة لهذه الأبواب بالدراسة الصرفية إلا ما يتعلق منها بالأبنية.

ولأن النحو والتأليف فيه كان جديداً في الكتاب وجدنا مصطلحاته غير ثابتة ولا مستقرة كما هي عند المتأخرين، إذ كان يضع لبعضها عنوانات طويلة لا تكاد تفهم بالشرح والوصف والتمثيل كعنوان ما يسمّى بـ(الأحرف المشبهة بالفعل) أو بـ(إنّ وأخواتها)، وقد يضع عنوانات يُشرك فيها أكثر من باب كما في (باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منه) وهو أقرب إلى أن يكون عنواناً لما سُمّي بـ(التوابع) وقريب منه (باب ما أشرك بين الاسمين في الحرف الجار فجريا عليه كما أشرك بينهما في النعت فجر ما على المنعوت)[1].

ولم تكن مصطلحات الصرف أو أبوابه لتختلف عن هذه؛ إذ نجده يضع للحالة الواحدة أو التغيير الواحد أو النوع الواحد أكثر من مصطلح أو تسمية، أو يطلق مصطلحاً واحداً أو تسمية واحدة على أكثر من ظاهرة أو على موضوعات متعددة أو تغييرات متنوعة تقع في بنية الكلمة. وقد يكون بعض هذه التسميات أو المصطلحات من كلمة واحدة، أو من تركيب إضافي، وقد يكون من صفة وموصوف، وقد يكون بعضها الآخر جملة أو عبارة مطولة يصف بها النوع أو

(١) تنظر هذه الأبواب بالتتابع في الكتاب (١/١٧٩) و(١/٢٠٩و٢١٨).

التغيير موضحاً بالأمثلة والمقارنة لأنه لم يجد له بعد كلمة أو تركيباً موجزاً يدل عليه ويوضحه.

ولهذا فالذي نلاحظه على مصطلحات الصرف عنده أنها كمصطلحات النحو، منها ما ثبت واستقرّ، ومنها ما تغير أو لم يَعُدْ له وجود، ومنها ما حُدّ لفظه واختصر مما كان يستعمل له عبارة أو أكثر.

سنتتبع مصطلحات الكتاب مرتبين إياها على: ما يخص الحرف، وما يخص الاسم وما يخص الفعل، وما كان مشتركاً بينها:

أ- الحرف:

«الحرف»: أطلق سيبويه كلمة (الحرف) على أمور متعددة في مباحثه الصرفية وذلك:

١- حرف الهجاء: وهذا يتردد كثيراً من ذلك قوله: «فكرهوا أن يسكنوا في الوقف فيقولوا: «إن تَعْ أغْ» فيسكنوا العين مع ذهاب **حرفين** من نفس الحرف، وإنما ذهب من نفس الحرف الاول **حرف** واحد وفيه ألف الوصل، فهو على ثلاثة **أحرف**، وهذا على **حرفين**، وقد ذهب من نفسه **حرفان**»[١].

وقال: «فلو كان في موضع ألف (هؤلاء) **حرف** متحرك سواها كانت له حركة واحدة»[٢].

وقال: «وذلك قولك: (يريد أن يضرِبها).. لأن الهاء خفية **والحرف** الذي قبل **الحرف** الذي يليه مكسور»[٣].

٢- الكلمة: مطلقاً أياً كانت، وذلك في كل عبارة يقول فيها: (لأنها من نفس

---

(١) «الكتاب» (٤/١٦٠).

(٢) «الكتاب» (٤/١٦٥) ويُنظر (٤/١٦١ و٣٢٥ و١٥٩). و(٣/٤٤٤ و٥٢٨ و٥٣٠) وغيرهما كثير.

(٣) الكتاب (٤/١٢٣) وينظر (١١١ و١٢٣).

الحرف) أو (لأنه ليس من نفس الحرف) أو (أنه بمنزلة ما هو من نفس الحرف) فهو يعني (نفس الكلمة) أو (نفس البناء)، من ذلك قوله: (وذلك أنهم لا يكسّرون بنات الخمسة للجمع حتى يحذفوا.. فكرهوا أن يحذفوا حرفاً من نفس الحرف)[1].

وقال في «خنشليل» وأمثالها: (وأما النون فمن نفس الحرف حتى يتبين لك؛ لأنها من النونات التي تكون عندك من نفس الحرف...)[2]

٣- البناء: مطلقاً. قال في (باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل): (فالهمزة تلحق أولاً فيكون الحرف على «أَفْعَلَ» ويكون للاسم والصفة)[3]. وقال: (وتلحق الهمزة غير أول وذلك قليل فيكون الحرف على «فَعْلَى»، وذلك نحو «ضَهْيا» صفة، و«ضَهْيا» اسم)[4].

٤- الفعل: قال في (ساء يسوء) و(جاء يجيء) و(شاء يشاء) وأمثالها: «فهذه الحروف تجري مجرى (قال يقول وباع يبيع وخاف يخاف) إلا أنك تحوّل اللام ياء إذا همزت العين»[5].

وقال: «وقالوا: أَبى فأنت تِبَى وهو يِبَى، وذلك أنه من الحروف التي يُستعمل (يفعَل) فيها مفتوحاً وأخواتها.. وهو حرف شاذ)[6] وقال: (وذلك... ارمِهْ واخْشَهْ ولم يقْضِهْ... وذلك لأنهم كرهوا إذهاب اللامات والإسكان جميعاً فهذا تِبيان أنه قد حذف آخر هذه الحروف)[7].

---

(١) الكتاب (٣/٤٤٤).

(٢) الكتاب (٣/٤٤٥). وينظر (٣/٣٧٦و٣٢٥و٣٣٩و٤٤١و٤٥٥و٤٥٧و٤٥٩و٤٧٤) وغيرها كثير.

(٣) الكتاب (٤/٢٤٥).

(٤) الكتاب (٤/٢٤٨) وينظر ٢٤٩ وغيره.

(٥) الكتاب (٤/٣٧٦).

(٦) الكتاب (٤/١١٠).

(٧) الكتاب (٤/١٥٩) وينظر (٤/١٦٥ و١٦٠ و٢٧٩).

٥- التركيب: وقد يطلق الحرف على التركيب كما في قوله: (والذين قالوا: (من عندِاللّه) -بالأمالة- أكثر لكثرة هذا الحرف في كلامهم)[١]. وقوله: وأما قولهم (عَلامَهْ) و(فِيمهْ).. فالهاء في هذه الحروف أجود إذا وقفت)[٢].

((ما هو من نفس الحرف)) يعني به الحرف الأصلي. قال: ((فهمزة (فُعائل) بمنزلتها في (فَعائِل)، وياء (مطايا) بمنزلتها لو كانت في (فَعائل) وليست همزة من نفس الحرف فيفعل بها ما يُفعل بما هو من نفس الحرف، إنما هي همزة تبدل من واو أو ياء أو ألف... ولم تكن الهمزة بدلاً من شيء من نفس الحرف، ولا من نفس الحرف))[٣]

أو يسميه (ما هو من نفسه) قال في تصغير (شاة): (ألا ترى أنك تقول (شويهة) وإنما أردت أن تجعل شاة بمنزلة الأسماء فلم يوجد شيء هو أولى به مما هو من نفسه)[٤] أو (ما هو من نفس الكلمة)، قال: (إن كانت ألفه بدلاً من الحرف الذي من نفس الكلمة) وقال: (باب الإضافة إلى كل اسم آخره ألف مبدلة من حرف من نفس الكلمة)[٥].

أو يسميه ((الذي هو من الأصل)) قال في تثنية المقصور[٦]: (فإذا كان المنقوص من بنات الواو أظهرت في التثنية؛ لأنك إذا حركت فلا بد من ياء أو واو، فالذي من الأصل أولى)[٧].

---

(١) الكتاب (٤/١٢٣).

(٢) الكتاب (٤/١٦٤).

(٣) الكتاب (٣/٤٧٤) و(٤/٣١٠) وينظر (٣/٣٥٥و٣٨٩و٣٩١و٣٩٢و٤٤٠و٤٤١ و٤/١٦٤ و٢٧٩..)

(٤) الكتاب (٣/٣٦٧).

(٥) الكتاب (٣/٣٨٩ و٣٥٢).

(٦) وهو يسميه المنقوص.

(٧) الكتاب (٣/٣٨٦).

«حرف الزوائد» تُطْلِقُ هذه التسمية على حروف الزيادة العشرة المجموعة في قولهم:(وسألتمونيها) قال: «هذا باب علم حروف الزوائد، وهي عشرة أحرف»[1].

وسمّاها: (الزيادة) و(حروف الزيادة)[2].

«**ما الزيادة فيه من حروف الزيادة**» سمّى بهذا التعبير المزيد بحرف أو أكثر من حروف (سألتمونيها). أو يسميها (الزيادة من موضع الحروف الزوائد)[3].

«ما الزيادة فيه من موضع غير الحروف الزوائد» أو «ما الزيادة من غير موضع الحروف الزوائد» وذلك إذا كانت الزيادة بتضعيف حرف أصلي من حروف الكلمة، قال في (باب تمثيل الفعل من بنات الأربعة مزيداً وغير مزيد) : «وتلحق آخره الزيادة من موضع غير حروف الزوائد فيلزم التضعيف ويسكن أول حرف منه فيلزم ألف الوصل في الابتداء وذلك نحو: (اقشعررت واطمأننتُ)[4] وقال: (وتلحق الزيادة من موضع اللام ويسكن أول الحرف) وقال: «وتلحق الزيادة من موضع العين فيلزم التضعيف كما يلزم في اللام.. فهذا وجه موضع الزيادة من موضعها»[5].

«**ما الزيادة من موضعها**»:

ويعني بها الزيادة بتضعيف حرف أصلي: وقد تقدم قوله فيها.

ومن ذلك أيضاً قوله: «اعلم أن الزيادة من موضعها لا يكون معها إلا مثلها، فإذا كانت الزيادة من موضعها ألزم التضعيف، فهكذا وجه الزيادة من

---

(١) الكتاب (٤/٢٣٥).

(٢) الكتاب (٤/٢٧٩ و٣٢٦ و٣/٤٣٣ و٤٣٤ و٤٣٥).

(٣) الكتاب (٤/٣٢٦ و٣٠٧) و(٣/٣٠٧-٣٠٩).

(٤) الكتاب (٤/٣٠٠) وينظر (٢٧٦)

(٥) الكتاب (٤/٢٨٤ و٢٨٥).

موضعها»[1]. وقوله: «هذا باب الزيادة من موضع العين واللام إذا ضوعفتا»[2].

«ما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف» أطلق هذا التعبير على الزيادة التي تكون للإلحاق. فقال في باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفاً زائدة لا ينون وكان على أربعة أحرف»: «وذلك نحو (حُبلَى وذِملَى، فأحسن القول فيه أن تقول: حُبلِيٌّ ودِفْلِيٌّ؛ لأنها زائدة لم تجئ لتلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة، فكرهوا أن يجعلوها بمنزلة ما هو من نفس الحرف وما أشبه ما هو من نفس الحرف»[3]. وقال: «ومنهم من يقول (دِفلاويٌّ).. فبنوه هذا البناء ليفرقوا بين هذه الألف وبين التي من نفس الحرف،وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف»[4].

وقال: «فإذا حقّرت (اعلّواط) قلت: (عُلَيِّيط) .. فالواو المتحركة بمنزلة ما هو من نفس الحرف؛ لأنه ألحق الثلاثة ببناء الأربعة، كما فُعِل ذلك بواو (جَدْول)..»[5].

وقال: «فأشبهها بالحروف التي هي من نفس الحرف أجدر أن لا تحذف، فالياء في آخر الاسم أبداً بمنزلة ما هو من نفس الحرف لأنها تلحق بناء ببناء»[6]

وقال في (عفنجج): «لأن هذه النون بمنزلة واو (غدودن) .. وهي من حروف الزيادة، والجيم ههنا المزيدة الدال في (غدودن).. وهي بمنزلة ما هو من نفس الحرف لأنها ليست من حروف الزيادة إلا أن تضاعف»[7].

---

(١) الكتاب (٤/٢٧٦-٢٧٨).

(٢) الكتاب (٤/٢٨١-٢٨٢).

(٣) الكتاب (٣/٣٥٢).

(٤) الكتاب (٣/٣٥٣) وينظر (٤/٢٨٦).

(٥) الكتاب (٣/٤٣٥) وينظر (٤٣٦).

(٦) الكتاب (٣/٤٣٧) وينظر (٣/٤٣٩و ٤٤١ و٤٢٨ و٣/٤٢٨-٤٢٩ و٤٣٠ و٣٩١ و٤٢٠) وغيرها.

(٧) الكتاب (٣/٤٢٩) وينظر (٥٤٧ و٥٤٨ و٤٣٦ و٥٢٩ و٤/٢٨٦-٢٨٧ وغيرها.

وقال: «وإذا حقرت (غَدَوْدَن) فبتلك المنزلة، لأنك لو كسَّرته للجمع لقلت (غدادِن) و(غَدادين) ولا تحذف من الدالين لأنهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف ههنا، ولم تضطر إلى حذف واحد منهما، وليسا من حروف الزيادات إلا أن تضاعف لتحلق الثلاثة بالأربعة والأربعة بالخمسة»[1].

«**أمهات البدل والزوائد**» أطلقت هذا على حروف العلة الثلاثة (الألف والياء والواو) قال: «فأبدلوا هذه الحروف التي منها الحركات؛ لأنها أخوات، وهي أمهات البدل والزوائد،وليس حرف يخلو منها أو من بعضها، وبعضُها حركاتُها...»[2].

«**حروف البدل**» سمّى بهذا الاسم الحروف التي تبدل من غيرها، وهذا هو ما تعرف به اليوم، قال: هذا باب حروف البدل في غير أن تدغم حرفاً في حرف وترفع لسانك من موضع واحد، وهي ثمانية أحرف من الحروف الأولى[3] وثلاثة من غيرها»[4].

«**الحروف الستة**» سمي بهذا الاسم «حروف الحلق» فقال: «هذا باب الحروف الستة إذا كان واحد فيها عيناً، وكانت الفاء قبلها مفتوحة، وكان (فَعِلاً) إذا كان ثانيه من الحروف الستة فإن فيه أربع لغات»[5].

وهذه الحروف الستة هي التي ذكرها في باب (ما يكون (يَفْعَلُ) من (فَعَلَ) مفتوحاً).

إذ قال: «وذلك إذا كانت الهمزة أو الهاء أو العين أو الحاء أو الغين أو الخاء لاماً

---

(١) الكتاب (٣/٤٢٨-٤٢٩ و٣٩١ و٤٢٠، ٤٤١) وغيرها.

(٢) الكتاب (٣/٥٤٥).

(٣) يعني بالحروف الأولى حروف (سألتمونيها).

(٤) الكتاب (٤/٢٣٧) وينظر (٢٨٥و٣٩٠).

(٥) الكتاب (٤/١٠٧).

أو عيناً»[1]، وعلل الفتح في عين المضارع بقوله: «وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سَفَلَت في الحلق فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف...»[2].

«**بنات العين**» سمى بهذا الاسم أيضاً «حروف الحلق» فقال: «وأما (وَطِئَتَ ووطِئَ يَطَأُ ووسِعَ يَسَعُ، فمثل (وَرِمَ يرِم ووَمِقَ يَمِقُ)، ولكنهم فتحوا (يفعل) وأصله الكسر كما قالوا: (قَلَعَ يَقلعُ، وقَرَأَ يقرَأُ، فتحوا جميع الهمزة وعامّة بنات العين»[3].

«**الحرف الحيّ**» أطلق هذه التسمية على حرفي اللين وهما الواو والياء المتحركتان أو الساكنتان بعد حركة مغايرة. قال: «وإذا حقّرت رجلاً اسمه (قبائل)، قلت: (قُبَيْئِل) وإن شئت قلت (قُبَيْئيلٌ) عوضاً مما حذفت، والألف أولى بالطرح من الهمزة لأنها كلمة حيَّة لم تجيء للمدّ، وإنما هي بمنزلة جيم (مساجد)[4]،وهمزة (بُرائل) وهي في ذلك الموضع والمثال) وقال: «فأما المحدود فآخره حيّ كحياة الهاء».

وقال: «.. تقول: (جُدَيْوِل) و(قُسَيْوِر) كما قلت (أسَيْوِد).. وذلك لأن هذه الواو حيّة، وإنما ألحقت الثلاثة بالأربعة»[5]. وقال: «وأما طويل وطِوَال فهو بمنزلة (جاوَرَ وجِوار) لأنها حية في الواحد على الأصل»[6].

وقد يصف الحرف بصِيغة الفعل فيقول: «حيثُ حَيَّ آخر الاسم وتحرك»[7] أو

---

(١) الكتاب (١٠١/٤) وينظر (١٠١-١٠٧).

(٢) الكتاب (١٠١/٤) وينظر (١٠٧-١٠٨).

(٣) الكتاب (٥٥/٤).

(٤) الكتاب (٤٣٩/٣ و٤٧٩ و٤٢٣) وينظر (٣٥٥/٣-٣٥٦).

(٥) الكتاب (٤٦٩/٣).

(٦) الكتاب (٣٦٣/٤).

(٧) الكتاب (٤٢٢/٣) وتُنظر (٤٢٣/٣).

يقول: «كما جعلوها بمنزلتها حيّة، أحيَوها فيما تعتل فيه نحو (اجتَوَرُوا).. »[1].

«صَحَّت ولم نقل» أطلق هذا على حروف العلة التي لم تُغَيّر عن أصلها -مع وجود موجب الإعلال- قال: «فأما (الفِعال) من (جاوَرْتُ) فتقول فيه بالأصل، وذلك (الجِوار) و(الحِوار).. وإنما أجريتها على الأصل حيث صحت في الفعل ولم تعتل، كما قلت (تجاوَرَ) ثم قلت (التجاور)[2].

«**الحرف الميِّت**»: سمّى بهذا حروف المدّ (الألف والياء والواو) قال: «وسألته عن واو (عجوز) وألف (رسالة) وياء (صحيفة) لأي شيء هُمزنَ في الجمع ولم يَكُنَّ بمنزلة (معَاون) و(معايش)؟ .. فقال: لأني إذا جمعت (مَعاون) ونحوها فإنما أجمع ما أصله الحركة.. وهذه الحروف لما لم يكن أصلها التحريك وكانت ميتة لا تدخلها الحركة على حال، وقد وقعت بعد ألف، لم تكن أقوى حالاً مما أصله متحرك.. فهذه الأحرف الميتة التي ليس أصلها الحركة أجدر أن تغيَّر إذا همزتَ ما أصله الحركة.. »[3].

وقال: «واعلم أن هذه الألف إذا كانت خامسة عندهم فكانت لتأنيث أو لغيره حُذفت وذلك قولك في (قَرقَري): (قُرَيْقِر).. وإنما صارت هذه الألف إذا كانت خامسة عندهم بمنزلة ألف (مبارك) و(جُوالِق) لأنها ميتة مثلها، ولأنها لو كسِّرت الأسماء لم تثبت»[4].

وقوله: «وإنما حذفت الألف لأنها حرف ميت فجعلتها كألف (مبارك) ».[5]

«**حرف الاعتلال**» سمي به الألف والياء والواو المديتين، أي الساكنتين بعد

---

(١) الكتاب (٤/٣٤٦).

(٢) الكتاب (٤/٣٦٢) وتنظر (٣٤٧).

(٣) الكتاب (٤/٣٥٦).

(٤) الكتاب (٣/٤١٩). وينظر (٣/٣٥٦ و٥٤٤).

(٥) الكتاب (٣/٤٢٣).

حركة تجانسهما:

فقال: «وقالوا (قام يقوم قِياماً... كراهية للفُعُول.. وقالوا: (صاح صِياحاً)... كراهية للفُعُول في بنات الياء كما كرهوا في بنات الواو.. فعلى ما ذكرت لك يجري المعتل الذي حرف الاعتلال فيه عينه»[1]. وقال: «وقالوا: (زَنى يزني زِناً وسَرى يسري سُرىً والتُّقى فصارتا ههنا عوضاً من (فَعِل) أيضاً، فعلى هذا يجري المعتل الذي حرف الاعتلال فيه لام)[2].

واستعمل الفعل (اعتلت) أيضاً للمعنى نفسه فقال: «واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياء إن حذفت التي هي آخر الحروف ويصير الحرف على مثال (فُعَيل) .. وذلك قولك في (عَطاء): (عُطَيّ).. وذلك لأن هذه اللام إذا كانت بعد كسرة اعتلت واستثقلت»[3].

«**زائدة يبنى عليها الحرف**» أطلق هذه التسمية على ألف التأنيث المقصورة. قال في النسب إلى ما آخره ألف التأنيث المقصورة: «ومنهم من يقول: (حُبْلَوِيٌّ) فيجعلها بمنزلة ما هو من نفس الحرف وذلك أنهم رأوها زائدة يبنى عليها الحرف...»[4].

«**ما يبنى على الكلمة**» سمّى بهذا ألف التأنيث المقصورة أيضاً فقال: «وقالوا: (النّغْران) حيث كسرت أول الحرف، وكانت الألف بعدما هو من نفس الحرف، نَشبِّه بما يبنى على الكلمة نحو ألف (حُبْلَى) .. ». وسماها «ألف حمرى»[5] أيضاً.

«**ألف التأنيث**» يسمى بها ألف التأنيث المقصورة أيضاً، قال: «باب ما جاء من

---

(١) الكتاب (٤/٤٩-٥٢ و٩٢).

(٢) الكتاب (٤/٤٧) وينظر (٤/٢٤٢ و٣٣٩ و٣٤٩ و٣٥٨ و٣٥٩ و٣٦٠ و٣٦١).

(٣) الكتاب (٣/٤٧١) وينظر (٤/٣٤١-٣٤٢ و٣٤٨).

(٤) الكتاب (٣/٣٥٣).

(٥) الكتاب (٤/١٤١) و(٤/٢٤٠).

المصادر، وفيه ألف التأنيث،وذلك قولك: (رَجَعْتُه رُجعَى وبَشَرتُهُ بُشرَى)[1]. وقال: وتلحق الألف رابعة للتأنيث فيكون على (فَعلَى) فيهما، فالاسم (سَلّمَى).. والصفة (عَبرَى وعَطشَى)»[2].

«**الزيادة للتأنيث**» هي ألف التأنيث المقصورة أيضاً، قال: «باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته الزيادة للتأنيث فصارت عدته مع الزيادة أربعة أحرف، وذلك نحو (حُبلى) و(بُشرى)»[3].

«**علامة التأنيث**» وسمّاها أيضاً علامة تأنيث فقال: «وأما (فُعَلاء) فهي بمنزلة (فُعَلَة) من الصفات كما كانت (فُعْلَى) بمنزلة (فُعْلَة) من الأسماء.. شبهوها لأن البناء واحد ولأن آخره علامة التأنيث كما أن آخر هذا علامة التأنيث،وليس شيء آخره علامة التأنيث يمتنع من الجمع بالتاء غير (فَعْلاء–أفعَل) و(فَعْلَى فَعلان)»[4].

«**ما لحقته ألف تأنيث بعد ألف**» سمّى ألف التأنيث الممدودة (ألفاً بعد ألف) فقال: «هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث بعد ألف فصار مع الألفين خمسة أحرف»: (اعلم أن تحقير ذلك كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث)[5].

«**ما لحقته ألفا التأنيث**» سمّى الممدودة أيضاً (ألفي التأنيث) فقال: «أما ما لحقته ألفا التأنيث فـ(خنفساء) وعُنقلاء».. ولا تحذف كما تحذف ألف التأنيث؛ لأن الألفين لما كانتا بمنزلة الهاء في بنات الثلاثة لم تحذفا هنا حيث حيّ آخر الاسم وتحرّك

---

(١) الكتاب (٤/٤٠) وينظر (٣/٢٥٦ و٤٣٨ و١٠٩).
(٢) الكتاب (٤/٢٥٥) وينظر (٢٥٤ و٢٦١) و(٣/٤٣٨).
(٣) الكتاب (٣/٤١٨-٤١٩) وينظر (٤٤٠-٤٤١).
(٤) الكتاب (٣/٦٤٧).
(٥) الكتاب (٣/٤١٩-٤٢٠).

كتحرك الهاء»[1]،و عنون للباب بقوله: «باب تحقير ما كان على أربعة أحرف فلحقته ألفا التأنيث أما ما لحقته ألفا التأنيث.. فإذا حقرت قلت: قُرَيْملاء وخنيفاء وعنيصلاء». أو يقول: «ما كانت الألفان في آخره للتأنيث» و«كذلك ما كانت الألفان في آخره للتأنيث وذلك قولك: (صحراء) و(صَحَارى)... وقد قالوا: (صَحارٍ) وحذفوا الألف التي قبل علامة التأنيث ليكون آخره كآخر ما فيه علامة التأنيث، وألزموا هذا ما كان فيه علامة التأنيث»[2].

«**علامة التأنيث**» وسماه (علمة التأنيث)، قال: «ولا يكون على (فُعَلاء) في الكلام إلا وآخره علامة التأنيث»[3].

«**علم تأنيث**» ويسميها بهذا الاسم كما في قوله: «وأما ما كان آخره ألفا التأنيث وكان (فاعِلاء) فإنه يكسر على (فواعل) شُبِّه بـ(فاعلة)؛ لأنه علم تأنيث، كما أن الهاء في (فاعِلة) علم تأنيث»[4].

«**الهاء**» أطلقها على علامة التأنيث التي تلحق الاسم المفرد المؤنث فقال: «اعلم أن كل مؤنث كان على ثلاثة أحرف فتحقيره بالهاء، وذلك قولك في (قَدَم): (قُديمة) وفي (يد): (يُدَيَّة)، وزعَم الخليل أنهم إنما أدخلوا الهاء ليفرقوا بين المذكر والمؤنث»[5].

«**التاء**» أطلقها على علامة التأنيث التي تلحق الاسم المفرد المؤنث وصلاً، فقال: «ومثل هذا في الاختلاف الحرف الذي فيه هاء التأنيث، فعلامة التأنيث إذا وصلت

---

(١) الكتاب (٤٢٣/٣).

(٢) الكتاب (٤٢٣/٣ و٦٠٩)، وينظر (٤٤٠-٤٤١ و٦١٧-٦١٨).

(٣) الكتاب (٢٥٧/٤).

(٤) الكتاب (٦١٧/٣-٦١٨).

(٥) الكتاب (٤٨١/٣) وينظر (٣٧٣/٣).

التاء، وإذا وقفت ألحقت الهاء، أرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء والتاء التي هي من نفس الحرف نحو تاء (سنبتة) وتاء (عفريت) لأنهم أرادوا أن يلحقوهما ببناء (قَحطبة) و(قنديل) »[1].

ب- أطلق التاء كذلك على تاء جمع المؤنث السالم فقال: «وفرقوا بينها (يعني تاء أخت) وبين تاء (المنطلقات)؛ لأنها كأنها منفصلة من الأول. كما أن (موت) منفصل من (حضر) في (حضرموت)، وتاء الجميع أقرب إلى التاء التي هي بمنزلة ما هو من نفس الحرف من تاء (طلحة) لأن تاء (طلحة) كأنها منفصلة».[2]

جـ- أطلق التاء كذلك على التاء المزيدة في الاسم للألحاق. قال: «فعلامة التأنيث إذ وصلت التاء وإذ أوقفت ألحقت الهاء، أرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء والتاء التي هي من نفس الحرف نحو (تاء) (ألْقت). وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف نحو (تاء) (سَنْبتة) و(تاء) (عفريت)؛ لأنهم أرادوا أن يلحقوهما ببناء (قَحطبة) و(قِنْديل)»[3].

د- أطلقها على التاء الأصلية التي سماها: «التاء التي هي من نفس الحرف نحو تاء (القَتّ)»[4].

«**تاء التأنيث**»:

وسمّى التاء التي تلحق (بِنْت) و(أُخت) (تاء التأنيث) قال: «وتلك الأسماء التي آخرها تاء التأنيث فمن ذلك: (بنت) تقول: (بنات) من قبل أنها تاء التأنيث لا تثبت مع تاء الجمع كما لا تثبت الهاء فمن ثمّ صيّرت مثلها، وكذلك (هَنْت)

---

(١) الكتاب (١٦٦/٤) وينظر (٣٩٣/٣ و٣٩٤).

(٢) الكتاب (١٦٦/٤-١٦٧) وينظر (٣٩٣/٣ و٣٩٤) و(٢٣٨/٤ و١٦٦).

(٣) الكتاب (١٦٦/٤).

(٤) الكتاب (١٦٦/٤).

و(أُخت) .. وإن سميت رجلاً بـ(زَيت) ألحقت تاء التأنيث فقلت (ذَيّات)[1].

وقال في الإضافة إلى (أخت) ونحوها: (وإذا أضفت إلى (أخت) قلت: (أَخَويٌّ)... من قبل أنك لما جمعت بالتاء حذفت تاء التأنيث كما تحذف الهاء ورددت إلى الأصل... وأما (بِنت) فإنك تقول: (بَنَويّ) من قبل أن هذه التاء التي هي للتأنيث لا تثبت في الإضافة كما لا تثبت في الجمع بالتاء، وذلك أنهم شبهوها بهاء التأنيث فلما حذفوا وكانت زيادة في الاسم كـ(تاء) (سَنْبَتَةٍ) و(تاء) (عِفريتٍ) لم تكن مضمونة إلى الإسم كالهاء)[2].

«**تاء التأنيث**»:

يسمّي التاء التي تلحق الفعل الماضي، والتي تُسمّى بـ(تاء التأنيث الساكنة) (تاء تأنيث) قال في (باب تحقير ما كانت فيه تاء التأنيث: «ولو سميت امرأة بـ(ضَرَبَتْ) ثم حقرت لقلت: (ضُرَيبَةٌ)، تحذف التاء وتجيء بالهاء مكانها. وذلك لأنك لما حقرتها جئت بالعلامة التي تكون في الكلام لهذا المثال، وكانت الهاء أولى بها من بين علامات التأنيث لشبهها بها، ألا ترى أنها في الوصل تاء؛ ولأنهم لا يؤنثون بالتاء شيئاً إلا شيئاً علامته في الأصل الهاء، فألحقت في (ضَرَبَتْ) الهاء حين حقرت، لأنه لا تكون علامة ذلك المثال التاء، كما لا تكون علامة ما يجيء على أصله من الأسماء التاء)[3].

«**التنوين**»:

أطلقه على التنوين نفسه فقال: «هذا باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة.. »، وقال: «أما كل اسم منصوب فإنه يلحقه في حال النصب في الوقف الألف كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه، أو زيادة فيه لم

---

(١) الكتاب (٣/٤٠٧).

(٢) الكتاب (٣/٣٦٢) وينظر (٤٥٥ و٤١٨-٤١٩).

(٣) الكتاب (٣/٤٥٥-٤٥٦) وينظر (٤/٣١٩).

تجئ علامة للمنصرف، فأرادوا أن يفرقوا بين التنوين والنون»[1].

«**النون**» سمّى بها «التنوين» أيضاً فقال: «وكذلك النون وكثرتها في الانصراف»[2].

«**النون الثقيلة والخفيفة**» سمّى بها ما يعرف اليوم بالاسم نفسه. وهما النونان اللتان يؤكد بهما الفعل، قال: (هذا باب النون الثقيلة والخفيفة): «اعلم أن كل شيء دخلته الخفيفة فقد تدخله الثقيلة. كما أن كل شيء تدخله الثقيلة تدخله الخفيفة»[3].

«**النونات التي ليست بحروف إعراب**»: سمّى بهذا الاسم نون الاثنين ونون جمع المذكر السالم، قال في (باب ما تلحقه الهاء لتبين الحركة...): «فمن ذلك النونات التي ليست بحروف إعراب لكنها نون الاثنين والجميع»[4].

«**نون النساء**» سمّى بها ما يعرف بـ(نون النسوة): قال: «وإذا دخلت الثقيلة في فعل جميع النساء قلت: (اضربنانّ).. فإنما ألحقت هذه الألف كراهية النونات، فأرادوا أن يفصلوا لالتقائها، كما حذفوا نون الجميع للنونات، ولم يحذفوا نون النساء كراهية أن يلتبس فعلهنّ وفعل الواحد»[5].

«**نون الجميع**»:

يسمّى بها نون الرفع وهي التي تلحق الفعل المضارع بعد واو الجماعة، قالت في توكيد الفعل بالنون: «وإذا أدخلت الثقيلة في فعل جميع النساء قلت: (اضربنانّ يا نسوة) و(هل تضربنانّ؟ ولتِضربنانّ)؛ فإنما ألحقت هذه الألف كراهية النونات،

---

(١) الكتاب (٥٠٤/٤ و١٦٦) على التوالي.

(٢) الكتاب (٣١٨/٤ و٣١٩).

(٣) الكتاب (٥٠٨/٣) وينظر من (٥٠٨ إلى ٥٢٩) و(٣١٨/٤).

(٤) الكتاب (١٦١/٤).

(٥) الكتاب (٥٢٦/٣) وأدخلت نون النساء مع كونها ضميراً مع مصطلح الحرف لأنها من حرف هجاء واحد.

فأرادوا أن يفصلوا لإلتقائها، كما حذفوا نون الجميع للنونات ولم يحذفوا نون النساء كراهية أن يلتبس، فعلُهنَّ وفعلُ الواحد»[1].

«**نون الاثنين**»:

سمى بها نون الرفع بعد ألف الإثنين فقال: «فجعلت بمنزلة نون الاثنين حيث كانت كذلك»[2].

«**نون الرفع**»:

هي النون التي تلحق فعل المخاطبة وفعل الاثنين وفعل جمع المذكر السالم: قال: «وإذا كان فعل الاثنين مرفوعاً وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين لاجتماع النونات.. وإذاكان فعل الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، وذلك قولك: (لَتَفْعَلُنَّ ذاكَ ولَتَذْهَبُنَّ)؛ لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استثقالاً، وتقول: (هل تَفْعَلُنَّ ذاك؟) تحذف نون الرفع لأنك ضاعفتَ النون،وهم يستثقلون التضعيف».[3]

وقال: «ومن ذلك قولهم للجميع: (اضرِبُنَّ زيداً، وأكرِمُنَّ عمراً، ولَتُكرِمُنَّ بِشراً) لأن نون الرفع تذهب فتبقى واوٌ كواو ضربوا وأكرموا»[4].

وقال: «واعلم أن الخفيفة والثقيلة إذا جاءت بعد علامة إنما وتسقط إذا كانت بعدها ألف خفيفة أو ألف ولام، فإنها تسقط أيضاً مع النون الخفيفة والثقيلة، وإنما سقطت لأنها لم تحرك، فإذا لم تحرّك حذفت، فتحذف لئلا يلتقي ساكنان، وذلك قولك للمرأة: (اضرِبِنَّ زيداً، وأكرِمِنَّ عمراً) تحذف الياء لما ذكرت لك، و(لَتضرِبِنَّ

(١) الكتاب (٣/٥٢٦ و٥٢٧).
(٢) الكتاب (٣/٥٢٧) وينظر (٣/٥١٩).
(٣) الكتاب (٣/٥١٩).
(٤) الكتاب (٣/٥٢٠).

زيداً ولَتُكرِمِنَّ عمراً)؛ لأن نون الرفع تذهب فتبقى ياء كالياء التي في (اضربي وأكرِمي)..»[1].

وقال: «وتقول: (افعلانِّ ذلك، وهل تفعلانِّ ذلك؟) فنون الرفع تذهب ههنا كما ذهبت في فعل الجميع... »[2].

«**واو زائدة لحقت للجمع**» أطلق هذا الوصف على واو رفع جمع المذكر السالم، قال: «ومثل هذه الواو[3] واو (مُصَطَفَوْن)؛ لأنها واو زائدة لحقت للجمع كما لحقت واو خَشوا لِعلامة الجمع وحَذَفَتْ من الاسم ما حذفت واو (اخشَوا)، فهذه في الاسم كتلك في الفعل».[4]

«**الواو التي هي علامة الإضمار**»: وهي واو جماعة المذكر العاقل التي تلحق الأفعال. قال في (باب ما يضم من السواكن إذا حذفت بعد ألف الوصل): «وذلك الحرف الواو التي هي علامة الإضمار، إذا كان ما قبلها مفتوحاً، وذلك قوله عز وجل: ﴿وَلاَ تَنسَوُاْ الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة:٢٣٧] و(رَمَوا ابْنَكَ»[5].

«**الياء التي هي علامة الإضمار**» هي ياء المخاطبة المتصلة بالفعل. قال: «وأما الياء التي هي علامة الإضمار وقبلها حرف مفتوح، فهي مكسورة في ألف الوصل. وذلك: (أخشيَ الرجُلَ) »[6].

---

(١) الكتاب (٣/٥٢٠).

(٢) الكتاب (٣/٥٢٤ وينظر ٥٢٦).

(٣) يعني واو الضمير في مثل (اخشَوا).

(٤) الكتاب (٤/١٥٦).

(٥) الكتاب (٤/١٥٥) جعلتُ واو الجماعة وياء المخاطبة مع أنهما اسمان (ضميران) مع مباحث الحرف لكونهما واواً وياءً.

(٦) الكتاب (٤/١٥٥).

«**زائدة قدمت لإسكان أول الحروف**»:

أطلق هذا التعبير على همزة الوصل المزيدة لا مكان الابتداء بالساكن؛ قال في (باب ما يتقدم أول الحروف..): «وهي زائدة قدمت لإسكان أول الحروف، فلم إلى أن تبتدئ بساكن، فقدمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم، والزيادة ههنا الألف الموصولة، وأكثر ما تكون في الأفعال»[1].

«**الألف الخفيفة**»:

أطلقها على همزة الوصل قال: «فإن جئت بالألف واللام والألف الخفيفة كسرت الأول كله...»[2].

«**الألف الموصولة**» «**ألف الوصل**»: سمّي بهما الألف الموصولة، قال: «والزيادة ههنا الأفعال المزيدة: أما النون فتلحق أولاً ساكنة فتلزمها ألف الوصل في الابتداء»[3].

«**الألف التي تلحق لتخرج الفعل من الثلاثة إلى بناء الأربعة**»:

سمي بهذه العبارة ما يعرف بـ(همزة القطع) فقال: «وأما كل شيء كانت ألفه موصولة فإن (نفعَل وأفعل وتفعل) مفتوحة الأوائل لأنها ليست تلزم أول الكلمة يعني ألف الوصل.. لأنها لم تكن هذه الألفات فيها إلا لما حدث من السكون، ولم تلحق لتخرج بناء الأربعة إلى بناء من الفعل أكثر من الأربعة، كما أن (أَفْعَلَ) خَرَجتْ من الثلاثة إلى بناء من الفعل على الأربعة»[4].

«**ألف بني بها الكلمة**» وصف بها همزة القطع أيضاً فقال: «وأما ألف (أَفْعَلْتُ)

---

(١) الكتاب (٤/١٤٤).

(٢) الكتاب (٣/٤٣٣ وينظر ٥٢٨ و٥٣١ و٥٤٦) في الموصولة.

(٣) الكتاب (٤/٢٨٢ وينظر ٢٨٣).

(٤) الكتاب (٤/١٤٥-١٤٦).

فلم تلحق لأنهم أسكنوا الفاء، ولكنها بني بها الكلمة وصارت فيها بمنزلة ألف (فاعَلْتُ) »[1].

«ألف بمنزلة ما ألحق ببنات الأربعة»:

قال في همزة القطع كذلك: «فأما ألف (أفْعَلتُ) فلم تُلحَق لأنهم أسكنوا الفاء، ولكنها بني بها الكلمة وصارت فيها بمنزلة ألف (فاعلتُ) في (فاعَلْتُ) فلما كانت كذلك صارت بمنزلة ما أُلحق ببنات الأربعة ألا ترى أنهم يقولون (يُخْرِجُ وأنا أُخرِجُ) فيضمون كما يضمون في بنات الأربعة، لأن الألف لم تلحق لساكن أحدثوه»[2].

«زائدة غير موصولة» :

وسمّى بهذا همزة القطع في أول الفعل كذلك فقال: «ولا تلحق الهمزة زائدة غير موصولة في شيء من الفعل إلا في (أَفعَلَ) ».[3]

«الحرف الذي تُعَرَّف به الأسماء»:

سمَّى بهذا (أل) التعريف فقال: «وتكون موصولة في الحرف الذي تعرَّف به الأسماء، والحرف الذي تعرَّف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: (القوم والرجلُ والناسُ) وإنما هما حرف بمنزلة قولك: (قد وسوفِ)؛ ألا ترى أن الرجل إذا نسيَ ولم يتذكر ولم يُرِد أن يقطع يقول: (أَلِي)، كما يقول: (قدِي) ثم يقول: (كان وكان)، ولا يكون ذلك في (ابن) ولا في (امرئٍ)؛ لأن الميم ليست منفصلة ولا الباء»[4].

---

(١) الكتاب (٤/١٤٥).

(٢) الكتاب (٤/١٤٥).

(٣) الكتاب (٤/٢٨٠) وينظر (١٤٥-١٤٦).

(٤) الكتاب (٤/١٤٧).

«**ألف اللام**»:

سمّي ألف الوصل التي في (أل) التعريف (ألف اللام) فقال: «وقد اختلفت العرب في (مِن) إذا كان بعدها ألف وصل غير (ألف اللام)، فكسره قوم على غير القياس وهي أكثر في كلامهم وهي الجيدة، ولم يكسروا في (ألف اللام) لأنها مع (ألف اللام) أكثر؛ لأن (ألف اللام) كثيرة في الكلام تدخل في كل اسم ففتحوا استخفافاً، وصار (مِنِ اللّهِ) بمنزلة الشاذ»[1].

«**الفاء**»:

اصطلح على تسمية الحرف الأول الأصلي في الكلمة (الفاء)، قال: «هذا باب ما ذهبت منه الفاء: نحو: (عِدَة وزِنة) لأنهما من (وعدت ووزنت)، فإنما ذهبت الواو وهي فاء (فعلتُ)..»[2]. وقال: «ومما ذهبت فاؤه وكان على حرفين (كُلْ وخُذْ) فإذا سميت رجلاً بـ(كل وخُذ) قلت: (أُكَيلٌ) و(أُخيذٌ) لأنهما من (أكلتُ) و(أخذتُ) فالألف فاء (فعلتُ) »[3].

«**العين**»:

سمَّى بها الحرف الثاني الأصلي في الكلمة، قال: «هذا باب ما ذهبت عينه: (فمن ذلك: (مُذْ) يدلك على أن (العين) ذهبت منه قولهم (مُنْذُ) فإن حقرته قلت: (مُنَيْذ) »[4].

وقال: «ومثل ذلك أيضاً (سَهْ)، تقول (سُتَيْهَةٌ) فالتاء هي العين، يدلك على ذلك قولهم في (استٍ): (سُتَيْهة) فرددته اللام وهي الهاء، والتاء العين بمنزلة نون (ابن) »[5].

---

(١) الكتاب (٤/١٥٤-١٥٥) وينظر (٤/٣٨١).

(٢) الكتاب (٣/٤٤٩) ويُنظر (٤/٣٨١).

(٣) الكتاب (٣/٤٥٠) وينظر (٤/٥٢ و٣٣٠ و٣٣٨ و٣٣٧).

(٤) الكتاب (٣/٤٥٠).

(٥) الكتاب (٣/٤٥٠-٤٥١) وينظر (٤/٢٤ و٤٩).

وقال: «فمن ذلك (قائل) و(بائع) فليست هذه العينات بمنزلة التي هن لامات»[1].

«**اللام**» :

مصطلح للحرف الثالث الأصلي، قال في (هذا باب ما ذهبت لامه): «ودماء وأيدٍ دليل على أن ما ذهب منهما لام». وهو يتحدث عن (دم) و(يد)[2].

وقال: «ومن ذلك (فُلٌ) تقول: (فُلَيْن)، وقولهم: (فلان) دليل على أن ما ذهب منها لام وأنها نون»[3].

«**حروف الإعراب**»:

سمّي: لامات الكلمات التي تقع عليها علامات الإعراب بهذا الاسم، قال في باب (ما كانت الواو والياء فيه لامات): «واعلم أنهنّ لامات أشدُّ اعتلالاً وأضعف لأنهن (حروف إعراب) وعليهنّ يقع التنوين والإضافة إلى نفسك بالياء، والتثنية، والإضافة نحو (هَنِيٍّ) فإنما ضعفت لأنها اعتُمد عليها بهذه الأشياء»[4].

«**الأحرف الثلاثة**» أطلق هذه التسمية على الألف والياء والواو، قال: «فأما الأحرف الثلاثة فإنهنَّ يكثرن في كل موضع، ولا يخلو منهن حرف أو من بعضهن... ثم ليس شيء من الزوائد يعدل كثرتهن في الكلام، هنَّ لكل مَدٍّ ومنهن كل حركة، وهن في كل جميع.. »[5].

«**الحركات من الألف والياء والواو**»:

وسماهن أيضاً «أبعاض الحروف» قال: «فإنهن يكثرن في كل موضع ولا يخلو

---

(١) الكتاب (٣/٤٦٣ وينظر ٤٦٢ و٤٦٤ و٣/٥٨٦ و٥٨٧).

(٢) الكتاب (٣/٤٥١).

(٣) الكتاب (٣/٤٥٢، وينظر ٤٥٣-٤٥٥ و٤٦٠ و٣٦٣ و٥٢٨ و٤٧٤)

(٤) الكتاب (٤/٣٨١).

(٥) الكتاب (٤/٣١٨).

منهن حرف أو من بعضهنّ»، وقال: «وإنما الحركات من الألف والباء والواو»[1].

«الحرف الممدودة»:

سمّى به (الألف) قال في (باب ما يبينون حركته وما قبله متحرك): «وقد لحقت هذه الهاءات بعد الألف، لأن الألف خفية، فأرادوا البيان.. واعلم أنهم لا يتبعون الهاء ساكناً سوى هذا الحرف الممدود»[2].

«زائدة لم تجئ للإلحاق»:

عدّ (الألف والياء والواو) حروف زيادة في (فعول وفعيل وفعال) لم تجئ للإلحاق.[3]

«الزوائد التي يُعْنى بها أن الفعل لم تُمْضِهِ»:

أطلق هذا التعبير على (أحرف المضارعة) فقال: «واعلم أن للهمزة والياء والتاء والنون خاصة في الأفعال ليست لسائر الزوائد، وهن يلحقن أوائلَ في كل فعل مزيد وغير مزيد إذا عنيت أن الفعل لم تُمضِهِ. وذلك قولك: (أفعَلُ ويَفعَلُ وتَفعَلُ ونفعلُ)».[4]

«الزوائد التي في (يفعل) وإخوانه»:

سمى بهذا أحرف المضارعة أيضاً فقال: «وهذه الثلاثة – (يعني أَفعلَ وفعَّل وفاعل) شبهتها بالفعل من بنات الأربعة التي لا زيادة فيها نحو (دحرج) لأن عدتها، ولأنها في السكون والحركة مثلها، فلذلك ضمت الزوائد في (يفعل) وإخوانه، وجئت بالاسم على مثال الاسم من (حرج). ويسميها (الزوائد) أيضاً»[5].

---

(١) الكتاب (٣١٨/٤ و١٠١).

(٢) الكتاب (١٦٥/٤ و٤١٧/٣ و٦٠٤).

(٣) ينظر الكتاب (٤١٧/٣ و٦١١ و٤٣٧ و٤٣٨ و٣٥٢-٣٥٣ و٥٤٧).

(٤) الكتاب (٢٨٧/٤).

(٥) الكتاب (٢٩٩/٤-٣٠٠ و٣٠١).

«**الكلمة**»:

هي الكلمة المعروفة عبر عنها بـ(كلمة واحدة) أو لأنه في كلمة واحدة) قد يطلقها على حرف الهجاء، قال: «وإذا حقَّرت رجلاً اسمه (قبائل) قلت: (قُبَيِّل) وإن شئت قلت: (قُبيئيلٌ) عِوضاً مما حذفت، والألف أولى بالطرح من الهمزة لأنها كلمة حَيَّة لم تجئ للمدّ، وإنما هي بمنزلة جيم (مساجد) وهمزة (بُرائل) »[1].

«**حرف أجلَد**»:

مصطلح استعمله للحرف الأقوى. قال في قلب ياء المثال اليائي تاء في (افتعل): «فأبدلوا مكانها حرفاً هو أجلد منها، حيث كانت فاء وكانت أختها في الاعتلال»[2].

ب: الاسم:

«**الاسم**» أطلق هذا المصطلح على ما عدّته العرب اسماً يسمّى به شيء، قال: (ولو سميت رجلاً أو امرأة بـ(سنة) لكنت بالخيار، إن شئت قلت (سَنوات) وإن شئت قلت (سُنون) لا تعدو جمعهم إياها.. فهذا اسم قد كفيت جمعه)[3].

«اسم غير وصف» سمّى بهذا الاسم – أيضاً – الذي سمّت به العرب الشيء ولم تصف به، قال: في النص السابق: (ولو سميت رجلاً أو امرأة بـ (سنة) لكنت بالخيار، إن شئت قلت: (سنوات) وإن شئت قلت (سُنون) لا تعد وجمعهم إياها قبل ذلك لأنها تَمّ اسم غير وصف، كما هي ههنا اسم غير وصف، فهذا اسم قد كفيت جمعه)[4]

---

(١) الكتاب (٣٧٦/٤ و٣٧٧ و٤٣٩/٣).

(٢) الكتاب (٣٣٨/٤).

(٣) الكتاب (٣٩٩/٣، وينظر ٢٤٢/٤).

(٤) العِكْم: ما شُدَّ وجمع به من ثوب أو سواه، العِدْل.

وميّز الاسم في «باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة..».

ويتضح من أمثلته أنه يعني بالاسم ما سمّي به حيوان أو نبات أو جماد أو إنسان أو غيرهما، قال: «أما ما كان على ثلاثة أحرف من غير الأفعال فإنه يكون (فَعْلاً) ويكون في الأسماء والصفات، فالأسماء مثل: (صَقْرٍ، وفَهْدٍ، وكَلْبٍ) .. ويكون (فِعْلاً) في الأسماء والصفة، فالأسماء نحو (العِكْم)[1] والجِذْع والعِذْق).. ويكون (فُعْلاً) في الأسماء والصفة، فالأسماء: (البُرْد والقُرْط والحُرْض[2].. ويكون (فَعَلاً) في الاسم والصفة، فالاسم نحو: (جَبَل وجَمَل وحَمَل)... ويكون (فَعِلا) فيهما، فالأسماء نحو (كَتِف) وكبد وفخِذ) ويكون (فَعُلاً) فيها، فالأسماء نحو: (رَجُل وسَبُع وعَضُد)... ويكون (فُعَلاً) فيهما.. فالأسماء نحو: (صُرَد ونُغَر ورُبَع)[3].

«**الأسماء من أفعالها**» أطلق هذا التعبير على الأسماء المشتقة المبنية على أفعالها قال: «فالزيادة لا تلحق بنات الأربعة أوّلاً إلا الأسماء من أفعالها نحو (مُدَحْرِج)[4] وهذا يبيِّن أنه يريد اسم الفاعل، وهو يعني به كذلك اسم المفعول والصفة المشَبهة.

«**الاسم**»:

يعني به اسم الفاعل وما يؤدي معناه مما بني على الفعل، قال في (بناء الأفعال التي تعدّاك إلى غيره وتوقعها به ومصادرها): «فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية.. ويكون.. الاسم (فاعلاً)، فأما (فَعَلَ يَفْعُلُ) فقَتَلَ يقتُلُ والاسم (قاتِل).. ودقَّهُ يدُقُّهُ

---

(١) الكتاب (٣/٣٩٩).

(٢) الحُرض: الأشنان تغسل به الأيدي إثر الطعام.

(٣) الكتاب (٤/٢٤٢-٢٤٣) وينظر جميع الباب إلى ص٢٧٨.

النُّغر: البلبل فراخ العصافير.

الرُّبَع: الفصيل ينتج في الربيع وهو أول النتاج.

(٤) الكتاب (٤/٣٠٩).

والاسم داقٌّ.. وقد جاء شيء من هذه الأشياء المتعدية التي على (فاعل) على: (فَعيل) حين لم يريدوا به الفعل شبّهوه بـ(ظريف) ونحوه. قالوا: (ضريب قِداح).. وأما كل عمل لم يتعدّ إلى منصوب فإنه.. يكون الاسم (فاعلاً)... »[1]. وقال: «وجاء أيضاً ما كان من الترك والانتهاء على (فَعِلَ- يفعَلُ- فَعَلاً) وجاء الاسم على (فَعِلٍ) وذلك: (أَجِم يأجَمُ أَجَماً وهو أجِمٌ) ».

وقال: «وقد يجيء الاسم وفعيلاً) نحو (مَرِضَ يَمْرَضُ مَرَضاً وهو مريض) »[2].

«الاسم»:

ويعني به الصفة المشبهة، قال: «وقالوا: كدَر وأكدد حَمِقٌ وأحمق) فـ(أفعل) دخل في هذا الباب»[3]. وقال: «(وتجيء الاسماء على (فعيل) وذلك: قبيح ووسيم.. ». وقال: «وقد يبنون الاسم على (فَعْلٍ) وذلك نحو (ضَخْم) وقد بنوا الاسم على (فَعال) كما بنوه على (فَعول) »[4].

«الاسم من (فَعَل) أو (من أُفْعِلُ) »:

يعني به اسم الفاعل، قال: «فأما ما ذكرنا مما أتممناه للسكون فليس بالاسم من... (فَعَلَ ويَفْعَلُ) إنما الاسم من هذه الأشياء (فاعل) ترى فإن قلت: قالوا طويل؟ فإن (طويلاً) لم يجئ على (يَطُولُ) ولا على الفعل إلا أنك لو أردت الاسم على (يَفْعَلُ) لقلت: (هو طائلٌ غداً) ولو كان جاء عليه لاعتلَّ». وقال: «كما أن الاسم من (فَعَلَ ويَفعَلُ، اعتلّ كما اعتلَ فعلهُ) وقال: «ولو جاءوا بالسم على الفعل لقالوا

(١) الكتاب (٤/٥-٩) وينظر مثله في (٤/١٦ و١٧ و١٨).
(٢) الكتاب (٤/١٦ و١٧ و١٨).
(٣) الكتاب (٤/١٨) وينظر (٢٠-٢٢).
(٤) الكتاب (٤/٢٨ و٣٠-٣١).

(طائل) كما قالوا (قائم) »[1]. وقال: «وأما الاسم فيكون على مثال (أُفْعِـلْ) إلا أن موضع الألف ميم»[2].

«**الاسم من (فُعِلَ) أو (من يُفْعَلُ)**» يعني بـه اسـم المفعـول قـال: «وأما (مفعـول) فإنهم حذفوه فيهما وأسكنوه، لأنه الاسم من (فُعِلَ) وهو لازم له»[3].

وقال: «فأما ما ذكرناه مما أتممناه للسكون فليس بالاسم من (فُعِلَ يُفْعَلُ) ولا مـن (فَعَلَ ويَفْعَلُ) إنما الاسم من هذه الأشياء (فاعل) و(مفعول) »[4].

وقال في بناء (أَفْعَلَ): «وأما الاسم فيكون على مثال (أُفعِلُ) إذا كان هو الفـاعل، وإن كان مفعولاً فهو على مثال (يُفْعلُ)، فأما مثال (مضروب) فإنه لا يكـون إلا لـما لا زيادة فيه من بنات الثلاثة». وقال في بناء (فاعَلَ): «ويكون الاسم منه في الفـاعل والمفعول بمنزلة الاسم في (أفْعَلَ) إلا أنهما اختلفا في موضـع الزيـادة، وذلـك قولـك قُوتِلَ).. و(مُقاتَلٌ) للمفعول »[5].

«**اسم على الفعل**» :

أطلق هذا على ما يشتق من الفعل ويجري عليه من اسم فاعل أو مفعول قال: «ولو كانت (تقولُ) اسماً ثم أردت أن تكسّر للجمع لقلت (تقاوِل) وكذلك (تَبيعُ) (تَبايع) فلا تهمز لأنك إذا جمعت حرفاً والمعتـل فيـه أصلـه التحريـك فإنما هـو كـ(مَعُونـة) و(مَعِيشة)، ولم ترد (اسماً على الفعل) فتجريه مجرى الفعل، ولكنك جمعت اسماً»[6].

---

(١) الكتاب (٤/٣٥٥).
(٢) الكتاب (٤/٢٨٠).
(٣) الكتاب (٤/٣٥٥).
(٤) الكتاب (٤/٣٥٥).
(٥) الكتاب (٤/٢٨٠و ٢٨١ وينظر ٢٨٣).
(٦) الكتاب (٤/٣٥٧).

«**موضع الفعل**» «**الموضع**»:

اصطلح على تسمية اسم المكان المشتق من مصادر الأفعال: بـ(موضع الفعل) قال في (باب اشتقاق الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها): «أما ما كان من (فَعَل- يَفعِلُ) فإن موضع الفعل (مَفْعِلٌ)، وذلك قولك: (هذا مَحبِسُنا).. وقالوا: (البصرة مَسقِط رأسي) للموضع».

وقال في (بنات الياء والواو التي الياء فيهن لام): «فالموضع والمصدر سواء».[1]

«**اسم المكان**» «**المكان**»:

وسمّى اسم المكان باسمه المعروف به اليوم أيضاً، قال: «أما ما كان (يفعلُ) منه مفتوحاً فإن اسم المكان يكون مفتوحاً كما كان الفعل مفتوحاً.. ويقولون (المذهَب) للمكان.. وقد كسروا الأماكن في هذا أيضاً كأنهم أدخلوا الكسر أيضاً لما أدخلوا الفتح وذلك «المنبِت والمطلِع لمكان الطلوع».[2]

«**اسم المكان**» تطلق هذه التسمية على الوعاء أو البيت الذي للشيء أو الفعل، ويفرق بينه وبين «موضع وقوع الفعل الذي اصطلح عليه النحاة اسم المكان» بقوله: «وأما (المسجد) فإنه اسم للبيت، لم ترد موضع الفعل، ولست تريد به موضع السجود (وموضع جبهتك، لو أردت ذلك لقلت (مَسْجَد)، ونظير ذلك: (المُكحُلة) و(المِحلَب) و(المِيْسَم).

لم ترد موضع الفعل، ولكنه اسم لوعاء الكُحل. وكذلك (المُدُقّ) صار اسماً له كـ(الجُلمُود) وكذلك (المقبرة والمشرُقة)، وإنما أراد اسم المكان، ولو أراد موضع الفعل لقال: (مَقْبَر) ولكنه اسم بمنزلة (المسجد)، ومثل ذلك (المشرُبة)، وإنما هو اسم لها كالغرفة، وكذلك (المُدهُن)، و(المَظلَمَةُ) كذلك، إنما هو اسم ما أُخِذ منك،

---

(١) الكتاب (٤/٨٧ و٩٠ و٩٢).

(٢) الكتاب (٤/٨٩ و٩٠ وينظر ٩٢-٩٣ و٩٤).

ولم ترد مصدراً ولا موضع فعل، وقالوا: (مَضربةُ السيفِ) جعلوه اسماً للحديدة.. فالكسر في (مَضرِبة) كالضم في (مَقبُرة). وقالوا: (المسرُبة) فهو الشعر الممدود في الصدر في السُّرَّة بمنزلة المشرُقة، لم ترد مصدراً ولا موضع فعل».[1]

وقال: «ويجيء (المِفْعَلُ) اسماً كما جاء في المسجد والمنكِب) وذلك: (المِطْبَخ والمِرْبَد) وكل هذه الأبنية تقع اسماً للتي ذكرنا من هذه الفُصُول، لا لمصدر ولا لموضع العمل»[2].

«ما يكون مَفعَلة لازمة لها الهاء»:

سمّى بهذه العبارة الألفاظ المشتقة من الشيء للدلالة على كثرته في المكان، قال: «وذلك إذا أردت أن تكثر الشيء بالمكان، وذلك قولك: (أرض مَسْبَعَةٌ ومأسَدَةُ ومن أية) وليس في كل شيء يقال..»[3].

«ما يراد به الحين»:

سمّى بهذا ما يسمّى اليوم بـ(اسم الزمان) مما اشتق من مصدر الفعل للدلالة على زمان وقوعه. قال في «باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها»: «وقد يجيء (المَفْعِلُ) يراد به الحين، فإذا كان من (فَعَلَ- يَفعِلُ) بنيته على (مَفْعِلٍ) تجعل الحين الذي فيه الفعل كالمكان، وذلك قولك: (أتت الناقة على مَضرِبها) و(أتت على مَنتِجها) إنما تريد الحين الذي فيه النتاج والضراب»[4].

«ما عالجت به»:

أطلقه على ما يعرف بـ(اسم الآلة) قال في (هذا باب ما عالجت به): «أما

---

(١) الكتاب (٤/٩١).

(٢) الكتاب (٤/٩٢).

(٣) الكتاب (٤/٩٤).

(٤) الكتاب (٤/٨٨).

(المِقَصُّ) فالذي يُقَصُّ بـه، و(المَقَصُّ) المكان والمصدر، وكل شيء يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك قولك: (مِحلَبٌ) و(مِنجَل) و(مِكسحة) و(مِسَلَّة) و(المِصْفَي) و(المِخرُز) و(المِخيَط)..»[1].

«ما تجيء فيه (الفِعْلَة) تريد بها ضرباً من الفعل»:

ويريد به اسم الهيأة، قال فيه: «وذلك قولك: (هو حسن الطِعمةِ) و(قتلته قِتلة سَوء) و(بئستِ الميتَةُ) وإنما تريد الضرب الذي أصابه من القتل، والضرب الذي هو عليه من الطَّعمِ»[2].

«ما يراد به المرة الواحدة من الفعل»:

عبّر بهذه العبارة عن ما يسمى (اسم المرّة) قال: «وإذا أردت المرّة الواحدة من الفعل جئت به أبداً على (فَعْلَةٍ) على الأصل؛ لأن الأصل (فَعْلٌ) فإذا قلت (الجلوس) و(الذهاب) ونحو ذلك فقد ألحقت زيادة ليست من الأصل ولم تكن في الفعل؛ وليس هذا الضرب من المصادر لازماً بزيادته لباب (فَعَلَ) كلزوم (الإفعال) و(الاستفعال) ونحوهما لأفعالهما. فكأن ما جاء على (فَعَل) أصله عندهم (الفَعْل) في المصدر، فإذا جاءوا بالمرّة جاءوا بها على (فَعْلَة) كما جاءوا بتمرة على (تمر) وذلك: (قَعَدتُ قَعْدَةً) و(أتيتُ أتيةً)»[3].

«الواحدة» :

ولا يسميه (المرّة) عند كلامه على الأفعال المزيدة وما اشتق منها، وإنما يسميه (الواحدة) يقول في «هذا باب نظائر (ضربته ضربةً) و(رميتُه رَميةً) من هذا الباب»: «فنظير (فَعَلْتُ فَعلةً) من هذه الابواب أن تقول: (أعطيت إعطاءة) و(أخرجتُ

(١) الكتاب (٤/٩٤).
(٢) الكتاب (٤/٤٤).
(٣) الكتاب (٤/٤٥).

إخراجَةً) فإنما تجيء بالواحدة على المصدر اللازم للفعل، ومثل ذلك: (افتعلتُ افتعالة) وما كان على مثالها، وذلك (احترزت احترازة واحدة) و(انطلقت انطلاقة واحدة) و(استخرجت استخراجة واحدة) وما جاء على مثاله وزنته بمنزلته.

وأما (فاعلت) فإنك إن أردت الواحدة قلت: (قاتلت مقاتلة) و(راميته مراماة) تجيء بها على المصدر اللازم الأغلب.. لأنك لو أردت (الفَعْلة) في هذا لم تجاوز لفظ المصدر لأنك تريد (فَعلة واحدة) فلا بد من علامة التأنيث»[1].

«**ما لا يجوز فيه (ما أفعله)**»:

جعله مصطلحاً لما يسمى بـ(اسم التفضيل) أو (فعلي التعجب) قال: «هذا باب ما لا يجوز فيه (ما أفعله): (وذلك ما كان لوناً أو خلقة؛ ألا ترى أنك لا تقول: (ما أحمره) ولا (ما أبيضه) ولا تقول في الأعرج (ما أعرجه) ولا في الأعشى (ما أعشاه) وإنما تقول (وما أشد حمرته) و(ما أشدّ عشاه). وما لم يكن فيه (ما أفعَلَهُ) لم يكن فيه (أفعِل به رجلاً) ولا هو أفعَلَ منه» لأنك تريد أن ترفعه من غاية دونه، والمعنى في (ما أفعله) و(أفعِل به) واحد، وكذلك (أفعل منه)»[2].

«**ما يستغنى فيه عن (ما أفعله) بـ(ما أفعَل فعلَه) وعن (أفعل منه) بقولهم (هو أفعل منه فِعلاً)**»[3].

عبّر بهذا عمّا لا يصح التعجب منه أو صياغة اسم التفضيل منه مباشرة، وإنما بالواسطة.

«**ما تقول العرب فيه (ما أفعله) وليس له فعل**» عنون بهذا لما جاء شاذاً من (ما أفعله) و(أفعل به) و(هو أفعل منه) مما ليس له فعل كقولهم: (فلان آبَلُ منه) و(أحنكُ الشاتين)، و(أحنكُ البعيرين).[4]

---

(١) الكتاب (٤/٨٦).

(٢) الكتاب (٤/٩٧).

(٣) الكتاب (٤/٩٩).

(٤) الكتاب (٤/١٠٠) وينظر (٣/٤٩٧ و٤٩٨).

«**الصفة**»:

مصطلح أطلقه على ما يقابل (الاسم) من الألفاظ التي وضعت لتكون وصفاً للشيء ويتضح ذلك مما جاء في (باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والافعال غير المعتلة والمعتلة).

قال: «أما ما كان على ثلاثة أحرف من غير الأفعال فإنه يكون (فَعْلاً) ويكون في الأسماء والصفات.. والصفة نحو (صَعْبٍ، وضخم وخَدْلٍ [ممتلئ]، ويكون (فِعْلاً) في الأسماء والصفة... والصفات نحو: (نِقضٍ وجِلفٍ)[1].. ويكون (فُعْلاً) في الأسماء والصفة... وأما الصفات فنحو (العُبْر، يقال: ناقة عُبْرُ أسفار، ويقال: رجلٌ جدُّ، أي ذو جَدّ، والمُرّ الحُلْو) ويكون (فَعَلاً) في الاسم والصفة.. والصفة نحو (حَدَثٍ وبَطَلٍ وحَسَنٍ..)[2].

وفرّق بينهما من وجه آخر فقال في (باب ما تقلب فيه الياء واواً ليفصل بين الصفة والاسم): «وذلك (فَعْلَى) إذا كانت اسماً أبدلوا مكانها الواو نحو (الشَّرْوَي، والتَّقوى والفَتوى)، وإذا كانت صفة تركوها على الأصل وذلك نحو: (صَدْيا وخَزْيا وَريا) ولو كانت اسماً لقلت (روّى) لأنك كتف تبدل واواً موضع اللام وتثبت الواو التي هي عين»[3].

وقال: «وقد كسّروا شيئاً منه [من الوصف] من بنات الواو على (أفعال) قالوا .. (أعداء) والواحد.. (عدوٌ).. و(عدوٌ) وصف ولكنه ضارع الاسم»[4].

وقال: «وأما ما كان صفة فأُجري مجرى الأسماء فقد يبنونه على (فُعْلان) كما يبنونها؛ وذلك (صاحب وصُحبان).. وقد كسّروه على (فِعال) قالوا: (صحاب)

---

(١) النّقص: المهزول من السير ناقة كان أو جملاً.. والجِلف: الغليظ، الجافي.

(٢) الكتاب (٤/٢٤٢٢٤٣) وينظر ما بعدها إلى ص٢٧٨.

(٣) الكتاب (٤/٣٨٩).

(٤) الكتاب (٣/٦٠٨ و٦٢٨).

ولا يكون فيه (فَواعِل).. لأن أصله صفة وله مؤنث فيفصلون بينهما إلا في (فُوارس) وأنهم قالوا (فوارس) كما قالوا (حَواجز)، لأن هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلا للرجال. وليس في أصل كلامهم أن يكون إلا لهم، فلما لم يخافوا الالتباس قالوا (فواعِل) كما قالوا (فُعْلان) وكما قالوا: (حَوارث) حيث كان اسماً خاصاً كـ(زيد).. »[1].

وقال: «وقد كسّروا ما استعجل منه استعمال الأسماء على (أَفعُل) وذلك (عَبْدٌ وأعبد) وقال: «ومع ذلك إنهم ربما كسّروا الصفة كما يكسّرون الأسماء».[2]

«**صفة للآدميين**»:

أطلق هذه التسمية على صفة العاقل، قال: «واعلم أنه ليس شيء من هذا كان للآدميين يمتنع من أن تجمعه بالواو والنون وذلك قولك: (صَعْبون وخَدْلون) »[3].

وقال: «وليس شيء من هذا للآدميين يمتنع من الواو والنون وذلك قولك: (حسنون وعَرَبون) »[4].

وقال: «وليس شيء مما ذكرنا يمتنع من الواو والنون إذا عنيت الآدميين.. »[5].

«**صفة لغير الآدميين**»:

سمّى بهذ العبارة صفة غير العاقل فقال: «وإن كان (فاعِل) لغير الآدميين كسُرّ على (فَواعِل) وإن كان لمذكر أيضاً لأنه لا يجوز فيه ما جاز في الآدميين من الواو والنون، فضارع المؤنث، ولم يقوَ قوّة الآدميين».[6]

---

(١) الكتاب (٦١٥/٣) وينظر (٦٢٦ و٦٢٩ و٦٣٠).

(٢) الكتاب (٦٢٨/٣).

(٣) الكتاب (٦٢٧/٣).

(٤) الكتاب (٦٢٨/٣).

(٥) الكتاب (٦٢٩/٣) وينظر (٦٣٢ و٦٣٥ و٦٣٧).

(٦) الكتاب (٦٣٣/٣).

«ما يكون مذكراً يوصف به المؤنث»:

عنون بهذا المبحث ما جاء على وزن اسم الفاعل من صفات المؤنث خالياً من علامة التأنيث وقال فيه: «وذلك قولك (امرأة حائض).. كما قالوا: (ناقة ضامر) يوصف به المؤنث وهو مذكر، فإنما (الحائض) وأشباهه في كلامهم على أنه صفة شيء، والشيء مذكر، فكأنهم قالوا: (هذا شيء حائض) ثم وصفوا به المؤنث كما وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا: (رجلٌ نُكَحَةٌ).. فهذا وجه ما كان من الفعْل ولم يجر على فعله، وهذا قول الخليل يمتنع من الهاء في التأنيث في (فَعُول) وقد جاءت في شيء منه، وقال: (مِفعال) و(مِفعيلٌ) قلّ ما جاءت الهاء فيه (ومِفعَلٌ) قد جاءت الهاء فيه كثيراً نحو: (مِطعَن) و(مِدْعَس).. »[1].

«المصدر» :

أطلقه على ما هو معروف بـ(المصدر) أيضاً، قال في (هذا باب الأفعال التي هي أعمال تعدّاك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها) : «فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية.. ويكون المصدر: (فَعْلاً).. فأما (فَعَلَ- يَفْعُلُ) ومصدره: و(قتَل يقتُل قَتْلاً). وأما (فَعَلَ يفعِلُ) فنحو: (ضَرب يضرِبُ ضَرْباً).. وأما (فَعِل يَفعَلُ).. ومصدره فنحو: (لَحِهُ يَلْحَهُ لَحْا)... وقد جاء مصدر (فَعَل)... وقد جاء المصدر... وقد جاء المصدر أيضاً على (فَعِل).. وقدجاء بعض مصادر ما ذكرنا على (فِعال)..»[2].

«ما لحقته هاء التانيث عوضاً لما ذهب»:

جعل هذه العبارة عنواناً لمصدر الأجوف المزيد فيه، قال: «وذلك قولك (أقمته

---

(١) الكتاب (٣/٣٨٣-٣٨٥).

(٢) الكتاب (٤/٥-٨) وينظر معظم الصفحات التي يتحدث فيها عن أبنية الأفعال المجرورة ومصادرها في (٤/ ٨-٧٨) وغيرها وينظر (٤/٧٨-٨١ و٨١-٨٢ و٨٣-٨٤ و٨٥-٨٦) وغيرها.

إقامة) و(استعنته- استعانة)... وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل، قال اللّه عز وجل: ﴿لاَّ تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلاَ بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلاَةِ﴾ [النور:٣٧].. وقالوا: (أرَيتُهُ إراءً) »[١].

«**العمل**»:

سمى به «المصدر» وهو يحاول التفريق بينه وبين ما كان اسماً أو أثراً: قال: «أما الاسم فإنه يجيء على (فِعال) نحو: (الخِياط) و(العِلاط).. فالأثر يكون على (فِعال). والعمل يكون (فَعْلاً) كقولهم (وسمتُ وسْماً) و(خَبطتُ البعيرَ خَبْطاً).

وقال في (سَخِطه سَخَطاً): (يدلك ساخطٌ) و(سَخطتُهُ) أنه مُدخَل في باب الأعمال التي ترى وتسمع، وهو موقعه بغيره)، وقال: «وأما كل عملٍ لم يتعدَّ إلى منصوب فإنه يكون فعله على ما ذكرنا في الذي يتعدى). وقال: «قالوا: (حصدتُهُ حصداً) و(قطعتُهُ قطعاً) إنما تريد العمل»[٢].

«**الفعل**»:

وسمّى المصدر (الفعل) أيضاً، قال في (باب ما جاء من المصادر على (فَعُول): «ومما جاء مخالفاً للمصدر لمعنىً قولهم: (أصاب شِبْعَهُ) و(هذا شِبْعُهُ) إنما يريد قدرَ ما يشبعُهُ، وتقول: (شبعتُ شِبَعاً فاحشاً) و(هذا شِبَعٌ فاحشٌ إنما تريد الفعل).

وقال: «كما قالوا: (الحَلَب) في (الحليب) والمصدر، وقد يقولون (الحَلَب) وهم يعنون اللبن، ويقولون (حَلَبتُ حَلَباً) يريدون الفعل الذي هو مصدر».[٣]

«**المصدر**»:

أطلقه على (المصدر الميمي) أيضاً، قال: «أما ما كان من (فَعَل يفعِلُ) فإن موضع

---

(١) الكتاب (٤/٨٣).

(٢) الكتاب (٤/١٤ و٦ و٩ و١٣ بالتتابع وينظر ٧ و١٢).

(٣) الكتاب (٤/٤٢ وينظر ٧ و١٢).

الفعل (مَفْعِلٌ) وذلك قولك: (هذا محْبسُنا).. كأنهم بنوه على بناء (يفعِلُ) فكسروا العين كما كسروها في (يفعِلُ)، فإذا أردت المصدر بنيته على (مَفعَل).. قال اللّه عز وجلّ: ﴿أَيْنَ الْمَفَرُّ﴾ [القيامة:١٠] يريد: أين الفرار؟ .. وربما بَنَوا المصدر على (المَفْعِل) كما بنوا المكان عليه إلا أن تفسير الباب وجملته على القياس، وذلك قولك (المرجع) قال اللّه عز وجل: ﴿إِلَى رَبِّكُمْ مَّرْجِعُكُمْ﴾ [الزمر:٧] أي: رجوعكم.. وقالوا: (المَعجِز) يريدون العَجز، وقالوا: (المَعْجَز) على القياس».[١]

«ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد»:

جعل هذه العبارة مصطلحاً يريد به ما يسمى بـ(اسم المصدر) قال فيه: «وذلك قولك: (توضأت وضوءاً حسناً) و(أُولِعتُ به وَلوعاً) وسمعنا من العرب من يقول: (وَقَدَت النارُ وَقوداً عالياً) و(قَبِلَه قَبُولاً) و(الوُقود) أكثر و(الوَقود) الحطب ومما جاء مخالفاً للمصدر لمعنى قولهم: (أصاب شِبْعَهُ) و(هذا شِبْعُهُ) إنما يريد: قدر ما يشبعه، وتقول: (شَبِعْتُ شِبعاً وهذا شِبعٌ فاحِش، إنما تريد الفعل)[٢]. فبناء المصدر هنا مخالف للمصدر القياسي المألوف لهذه الأفعال. فالبناء هنا لاسم المصدر لا للمصدر».

وقال: «والطمأنينة والقشعريرة ليس واحد منهما بمصدر على (اطمأننت) و(اقشعررت) كما أن (النبات) ليس بمصدر على (أنبتَ). فمنزلة (اقشعررت) من (القشعريرة) واطمأننت من الطمأنينة منزلة (أنبت) من (النبات) وقال أيضاً: «وذلك: اجتوروا تجاوراً وتجاوروا اجتواراً؛ لأن معنى (اجتوروا وتجاوروا واحد، ومثل ذلك (انكسر كسراً)؛ واكْسِرَ انكساراً؛ لأن المعنى كسروا انكسر واحد».[٣]

---

(١) الكتاب (٤/٨٧-٨٨ وينظر ٨٩).

(٢) الكتاب (٤/٤٢-٤٣).

(٣) الكتاب (٤/٨٦ و٨١).

وقال مفرقاً بين المصدر واسم المصدر: «فأما (فِعْلَة) إذا كانت مصدراً فإنهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فعلها لأن الكسر يستثقل في الواو فاطرد في المصدر، وشُبِّه بالفعل إذ كان الفعل تذهب الواو منه، وإذ كانت المصادر تضارع الفعل كثيراً.. وإنما فَعَلوا بها مكسورة كما يفعل بها في الفعل وبعدها الكسرة، فبذلك شبّهت.

فأما في الأسماء فتثبت، قالوا: (وِلدة) وقالوا: (لِدَة) كما حذفوا (عِدَة). فإن بنيت اسماً على (فِعلة) قلت: (وِلدة) وإن بنيت مصدراً قلت: (لِدة) ».[1]

«مجيء الفعل على المصدر»:

تعبير يعني به –فيما يبدو لي– أنه يريد به (اشتقاق الفعل من المصدر) قال: «وقالوا في (التُّكأَة)؛ (أتكأتُهُ) و(هما يُتْكِئان)، جاءوا بالفعل على (التُّكأَة) ».[2]

«المقصور»:

ورد اسمه المعروف اليوم في موضع واحد من الكتاب وذلك في عنوان باب من أبوابه قال: «هذا باب المقصور والممدود».[3] ولا يُدرى أهو ما وضعه سيبويه، أم أنه من وضع النُّساخ.

«المنقوص»:

مصطلح أطلقه على ما يسمى بـ(المقصور) قال في (باب المقصور والممدود):

«فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو، وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح. وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو، ولا يدخلها نصب ولا رفع ولا جرٌّ».[4]

---

(١) الكتاب (٤/٣٣٦-٣٣٧).

(٢) الكتاب (٣/٤٦٥).

(٣) الكتاب (٣/٥٣٦).

(٤) الكتاب (٣/٥٣٦). وعلق السيرافي على هذه التسمية بقوله: (ويقال للمقصور أيضاً منقوص، أما قصرها فهو حبسها عن الهمزة بعدها. وأما نقصانها فنقصان الهمزة فيها) (٣/٥٣٦ هذا في الكتاب).

وقال: «وأشياء يعلم أنها منقوصة؛ لأن نظائرها من غير المعتل إنما تقع أواخرهن بعد حرف مفتوح، وذلك نحو (معطى) و(مُشترىً) وأشباه ذلك، لأن (معطىً) (مُفعَلٌ) وهو مثل (مُخرجٍ) فالياء بمنزلة الجيم، والراء بمنزلة الطاء، فنظائر ذا تدلك على أنه منقوص. وكذلك (مشترىً) إنما هو (مُفتَعلٌ)، وهو مثل (معترٍكٍ) فالراء بمنزلة الراء، والياء بمنزلة الكاف ومثل ذلك (مَغْزىً) و(ملهىً) إنما هو (مَفْعَلٌ)، وإنما هما بمنزلة (مخرَج) فإنما هي واو وقعت بعد مفتوح، كما أن الجيم وقعت بعد مفتوح، وهما لامان، فأنت تستدل بذا على نقصانه».[1]

هذا ما كان من المقصور القياسي، ومنه ما هو مسموع قال فيه: «ومن الكلام ما لا يُدرى أنه منقوص حتى تعلم أن العرب تكلم به. فإذا تكلموا به منقوصاً علمت أنها ياء وقعت بعد فتحة، أو واو، لا تستطيع أن تقول ذا لكذا، كما لا تستطيع أن تقول: قالوا (قَدَمٌ) لكذا، ولا قالوا: (جَمَلٌ) لكذا».[2]

«ما كان آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً»:

سمّى بهذه العبارة الاسم المنقوص الذي عرفه المتأخرون بأنه: ما كان آخره ياء لازمة مكسوراً ما قبلها، قال في (باب إضافة كل اسم آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً إلى هذه الياء) -ويعني إلى الياء المتكلم-: «اعلم أن الياء التي هي علامة المجرور إذا جاءت بعد ياء لم تكسرها وصارت ياءين مدغمة إحداهما في الأخرى، وذلك قولك: (هذا قاضِيَّ) و(هؤلاء جوارِيَّ)، وسكنت في هذا لأن الياء تصير فيه مع هذه الياء كما تصير فيه الياء في الجر، لأن هذه الياء تكسر ما تلي.. وإن كانت بعد واو ساكنة قبلها حرف مضموم تليه قلبتها ياء، وصارت مدغمةً فيها. وذلك

---

(١) الكتاب (٥٣٦/٣) وينظر ما بعدها وينظر فيه ٥٣٧ و٥٣٨ و٥٣٩ وغيرها.

(٢) الكتاب (٥٣٩/٣). وينظر ٥٤٠ وينظر في تسمية المقصور منقوصاً في أبواب متعددة في (٣٨٧/٣ و٣٨٦ و٣٩٠ و٤١٤ و٥٣٧ و٥٣٨) وغيرهما.

قولك: (هؤلاء مُسلمِيَّ وصالِحيَّ)، وكذلك أشباه هذا..».[1]

وقال: «واعلم أن كل اسم آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً فلحقته الواو والنون في الرفع والياء والنون في الجر والنصب للجمع، حذفت منه الياء التي في آخره، ولا تحركها.. ويصير الحرف الذي كانت تليه مضموماً مع الواو، لأنه حرف الرفع فلا بُدَّ منه، ولا تكسر الحرف مع هذه الواو، ويكون مكسوراً مع الياء، وذلك قولك (قاضون) و(قاضين) وأشباه ذلك».[2]

وقال في (باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات منهُنَّ لامات) : «اعلم أن كل شيء كانت لامه ياء أو واواً ثم كان قبل الياء والواو حرف مكسور أو مضموم فإنها تعتلّ وتحذف في حال التنوين واواً كانت أو ياء وتلزمها كسرة قبلها أبداً.

ويصير اللفظ بما كان من بنات الياء الواو سواء.. فمن الياءات والواوات اللواتي ما قبلها مكسور قولك: (هذا قاضٍ) و(هذا غازٍ) و(هذه مُغازٍ) و(هؤلاء جوارٍ)».[3]

«**الممدود**»:

سماه بالاسم المعروف به اليوم قال في عنوان الباب (هذا باب المقصور والممدود).

وعرّفه بقوله: «وأما الممدود فكل شيء وقعت ياؤه أو واوه بعد ألف»، ثم قال في القياسي منه:

«فأشياء يعلم أنها ممدودة، وذلك نحو الاستسقاء؛ لأن (استسقَيتُ) : (استفعلتُ) مثل (استخرجتُ) فإذا أردت المصدر علمت أنه لا بد من أن تقع ياؤه بعد ألف،

---

(١) الكتاب (٣/٤١٤).

(٢) الكتاب (٣/٤١٥).

(٣) الكتاب (٣/٣٠٨ و٣٠٩ و٣١٠) وينظر (٤/١٨٣-١٨٤ و١٨٥).

كما أنه لا بد للجيم من أن تجيء في المصدر بعد ألف؛ فأنت تستدل على الممدود كما يُستدل على المنقوص بنظيره من غير المعتل. حيث علمت أنه لا بد لآخره من أن يقع بعد مفتوح. كما أنه لا بد لآخر نظيره من أن يقع بعد مفتوح. ومثل ذلك (الاشتراء)؛ لأن (اشتريتُ): (افتعلتُ).. فلا بد من أن تقع الياء بعد ألف إذا أردت المصدر».[1]

وقال في القياسيّ منه أيضاً: «ومما تعلم أنه ممدود أن تجد المصدر مضموم الأول يكون للصوت نحو: العُوَاء والدّعاء والزقاء، وكذلك نظيره من غير المعتل، نحو الصُّراخ والنُّباح والبُغام..».[2]

«**المعتل**»:

سمّى به الاسم الذي أحد حروفه من أحرف العلة، قال في (باب جمع المنقوص بالواو والنون في الرفع وبالياء والنون في الجر والنصب.. «وأما ما كان على أربعة أحرف ففيه ما ذكرنا مع عدة الحروف، وتوالي حركتين لازماً. فلما كان معتلاً كرهوا أن يحركوه على ما يستثقلون إذ كان التحريك مستثقلاً، وذلك قولك: (رأيت مصطفين)، و(هؤلاء مصطفون) ».[3]

«**ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها**»:

يعني به ما جاء من اسم الفاعل واسم المفعول معتلاً لاعتلال أفعالهما، قال: «هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات غير المعتلة والمعتلة وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به».[4]

---

(١) الكتاب (٣/٥٣٩ وينظر ٥٤٠).

(٢) الكتاب (٣/٥٤٠-٥٤١) وينظر (٣/٣٥٥ و٣٩١ و٤٢٠ و٤٤١ و٤٢٣ و٣٥٦ و٣٥٩ و٣٥١ و٣٥٢).

(٣) الكتاب (٣/٣٩١ وينظر ٩٢ و٩٤).

(٤) الكتاب (٤/٢٤٢).

وقال: ((هذا باب ما اعتلّ من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها)): ((اعلم أن (فاعلاً) منها مهموز العين وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتل (فَعلَ) منه، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف، وكرهوا الإسكان والحذف منه فيلتبس بغيره فهمزوا هذه الواو والياء إذا كانتا معتلتين، وكانتا بعد الألفات.. وذلك قولهم (خائف) و(بائع). ويعتل (مفعول) منها لما اعتل (فُعِلَ)؛ لأن الاسم على (فُعِلَ) (مَفعول) كما أن الاسم على (فَعَلَ) (فاعِل)، فتقول (مَزُور) و(مَصُوغ).. وتقول في الياء (مَبِيع) ..))[1].

«غير المعتل»:

لم يسمّ الاسم الصحيح السالم بهذا الاسم، وإنما سماه بأسماء متعددة منها (غير المعتل) قال في جمع ما كانت عينه ياءً من الأسماء: ((وإذا أردت بناء اكثر العدد بنيته على (فعول) وذلك قولك (بُيوت) و(خُيوط).. وذلك لأن (فُعُولاً) و(فِعالاً) كانا شريكين في (فَعْل) الذي هو (غير معتل) وقال في تكسير ما كانت عينه ياء من الثلاثي المجرد: (وإنما امتنع أن يتمكن فيه ما تمكن في (فَعَلٍ).. نحو (أسود) و(جبال) أنه معتل اسكنوا عينه وأبدلوا مكانها ألفاً، ولم يخرجوه من أن يبنوه على بناء قد بني عليه (غير المعتل).. وقد يستغنى بـ(أفعال) في هذا الباب فلا يجاوزونه كما لن يجاوزوه في غير المعتل)).[2]

((**ما لا يعتل**)) سمّى به الاسم الصحيح. فقال: ((.. وتجريه مجرى ما لا يعتل نحو (دِرع) فلا يخالف هذا)).[3]

---

(١) الكتاب (٣٤٨/٤) وينظر ٣٤٩ و٣٥٨ و٣٥٩ و٢٤٢ و٣٦٠ و٣٦١.

(٢) الكتاب (٥٨٩/٣ و٥٩٠/٣-٥٩١ وتنظر ٥٣٩ و٥٠٨ و٥٨٩ و٤٧١ و٣٤٣ و٣٤٦).

(٣) الكتاب (٣٤٦/٣) وينظر (٣٤٥).

«ما ليس منقوصاً ولا ممدوداً»:

وقد يسمي غير المعتل من الصحيح بهذا الاسم. يقول في (باب التثنية): «أما ما لم يكن منقوصاً ولا ممدوداً فإنك لا تزيده في التثنية على أن تفتح آخره كما تفتحه في الصلة إذا نصبت في الواحد. وذلك قولك: (رَجُلان وتَمرتانِ)»[1].

«بنات الهاء»:

سمى بهذا الاسم الذي حذفت لامه وهي هاء وبقي على حرفين عوض عن لامه هاء التأنيث. قال: «ومن جعل (سنة) من بنات الهاء قال: (سُنَيهة)، وقال: (سانهت) فهي بمنزلة (شفة) تقول (شفهي)»[2].

فهو يعني ببنات الهاء أن تكون لامه المحذوفة هاء.

«الأسماء التامة»:

سمّى بها الأسماء المعربة المصروفة، قال في (باب ما يحقر لدنوه من الشيء وليس مثله): «ولا يحقر أين ولامتى ولا كيف ولا حيث ونحوهن، من قبل أن أين ومتى وحيث ليس فيها ما في (فوق) و(دون) و(تحت) حين قلت (فُوَيق ذاك)، و(دُوَين ذاك) و(تُحيت ذاك)، وليست أسماء تمكّنُ فتدخل فيها الألف واللام ويوصفن وإنما لهن مواضع لا يجاوزنها فصرن بمنزلة علامات الإضمار، وكذلك (مَن وما وأيّهم) إنما هنّ بمنزلة (أين) لا تمكّنُ تمكّن الأسماء التامة نحو: (زيدٍ) و(رجلٍ)»[3].

---

(١) الكتاب (٣/٣٨٥). وأظنه يريد بالصلة الألف التي تلحق المفرد المنصوب المنصرف نحو رأيت زيداً.

(٢) الكتاب (٣/٣٦٠).

(٣) الكتاب (٣/٤٧٨-٤٧٩، وينظر ٣/٤٢٣ و٣٣٥).

«الأسماء المظهرة المتمكنة»:

سمّى بها الأسماء التامة أو المعربة المصروفة قال في (باب عدة ما يكون عليه الكلم): «ثم الذي يلي ما يكون على حرف ما يكون على حرفين، وقد تكون عليها الأسماء المظهرة المتمكنة.. فمن الأسماء التي وصفت لك: (يد، ودَمٌ..) ».[1]

«**الاسمان اللذان ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا اسماً واحداً**» أو «**اسم ضم إلى اسم فجعلا اسماً واحداً**» أطلق هذه التسمية على الإعلام المركبة تركيباً مزجياً وكذا الأعداد المركبة فقال في (باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضمّ أحدهما إلى الآخر فجعلا اسماً واحداً): «كان الخليل يقول: تلقي الآخر منهما كما تلقي الهاء من (حمزة) و(طلحة)؛ لأن (طلحة) بمنزلة (حضرموت). فمن ذلك (خمسة عشر) و(معد يكرب) في قول من لم يُضِف، فإذا أضفت قلت(مَعدي) و(خمسيّ) فهكذا سبيل الباب، وصار بمنزلة المضاف في إلقاء أحدهما حيث كان في شيئين ضم أحدهما إلى الآخر، وليس بزيادة في الأول المضاف».[2]

«الأشياء التي هي من شيئين جُعلا اسماً واحداً»:

سمّى بهذا المركب المزجي أيضاً، قال: «ويجيء من الأشياء التي هي من شيئين جُعلا اسماً واحداً ما لا يكون على مثاله الواحد، نحو: (أيادي سبأ)؛ لأنه ثمانية أحرف، ولم يجيء اسم واحد عدته ثمانية أحرف، ونحو (شَغَرَ بَغَرَ) ولم يكن اسم واحد توالت فيه ولا بعدّته من المتحركات ما في هذا، كما أنه قد يجيء في المضاف والمضاف إليه، ما لا يكون على مثاله الواحد نحو (صاحبُ جعْفر) و(قدَمُ عُمَرَ)

---

(١) الكتاب (٤/٢١٩).

(٢) الكتاب (٣/٣٧٤، وينظر ٤٧٥ و٤٧٦ و٤١٩).

ونحو هذا مما لا يكون الواحد على مثاله فمن كلام العرب أن يجعلوا الشيء كالشيء إذا أشبهه في بعض المواضع».[1]

«ما كان من شيئين»:

وقد يسمي المركب المزجي بهذاالاسم، قال: «وإنما تحقير ما كان من شيئين كتحقير المضاف».[2]

«حرفان جُعلا اسماً واحداً»:

أطلق هذه التسمية على العدد المركب، قال في (باب الأسماء التي توقع على عدة المذكر والمؤنث): «فإذا جاوز المذكر العشرة فزاد عليها واحداً قلت: (أحدَ عشرَ).

كأنك قلت: (أحَدَ جَمَل)، وليست في (عَشَرَ) ألف. وهما حرفان جعلا اسماً واحداً، ضموا (أحد) إلى (عَشَر) ولم يُغيّروا (أحد) عن بنائه الذي كان عليه مفرداً حين قلت: (له أحدٌ وعشرون عاماً...) »[3].

«الاسم المضاف»:

سمّى به العلم المركب تركيب إضافة، قال في (باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين): «وأما الإضافة إلى رجل اسمه (ذو مالٍ) فإنك تقول: (ذَوَوِيّ) كأنك أضفت إلى (ذواً)، وكذلك فعل به حين أفرد وجعل اسماً رُدَّ إلى أصله؛ لأن أصله (فَعَلٌ) يدلك على ذلك قولهم: (ذواتا) فإن أردت أن تضيف فكأنك أضفت إلى مفرد لم يكن مضافاً قطّ. فافعل به فعلك به إذا كان اسماً غير مضاف».[4]

---

(١) الكتاب (٣/٣٧٤).

(٢) الكتاب (٣/٤٤٣).

(٣) الكتاب (٣/٣٦٦).

(٤) الكتاب (٣/٥٥٧) وتكرر المصطلح نفسه في (٣/٥٥٧-٥٥٨ و٥٦٠-٥٦١).

«الأسماء التي توقع على عدة المؤنث والمذكر لتبيّن ما العدد إذا جاوز الاثنين والثنتين إلى أن تبلغ (تسعةَ عشر) و(تسعَ عشرة)» أو «الاسم الذي به يبين العدد»:

سمى بهذه العبارة الطويلة ما يعرف بألفاظ العدد المفردة والمركبة، قال: «اعلم أن ما جاورنا الاثنين إلى العشرة مما واحده مذكر فإن الأسماء التي تبين بها عدته مؤنثة فيها الهاء التي هي علامة التأنيث.. وإن كان الواحد مؤنثاً فإنك تخرج هذه الهاءات من هذه الأسماء وتكون مؤنثة ليست فيها علامة التأنيث... فإذا جاوز المذكر العشرة فزاد عليها واحداً قلت: (أحدَ عشر) وهما حرفان جعلا اسماً واحداً، ضموا (أحد) إلى (عشر) ولم يغيروا (أحد) عن بنائه الذي كان عليه مفرداً حين قلت: (له أحدٌ وعشرون عاماً)، وجاء الآخر على غير بنائه حين كان منفرداً أو العدد لم يجاوز عشرة. وإن جاوز المؤنث العشر فزاد واحداً قلت: (إحدَى عَشرَة).. وهما حرفان جعلا اسماً واحداً، ضموا (إحدى) إلى (عشرة) ولم يغيروا (إحدى) عن حالها منفردة حين قلت: (له إحدى وعشرون سنة)..الخ».[1]

«الاسم الذي به تبين العدة كم هي مع تحامها الذي هو من ذلك اللفظ»:

سمّى بهذا ما يعرف بـ«صياغة (فاعل) من لفظ العدد» قال: «فبناء الاثنين وما بعده إلى العشرة: (فاعل) وهو مضاف إلى الاسم الذي به يبين العدد، وذلك قولك (ثاني اثنين).. و(ثالث ثلاثة) وكذلك ما بعد هذا إلى العشرة. وتقول في المؤنث ما تقول في المذكر إلا أنك تجيء بعلامة المؤنث في (فاعلة) وفي (ثنتين واثنتين) وتترك الهاء في (ثلاث) وما فوقها إلى (العشر).

---

(١) الكتاب (٣/٥٥٧-٥٥٨) وينظر (٥٥٩).

وتقول: (هذا خامسُ أربعةٍ) وذلك أنك تريد أن تقول: (هذا الذي خمسَ الأربعة) كما تقول: (خمستُهم وربعتُهم) وتقول في المؤنث: (خامسةُ أربعٍ) وكذلك جميع هذا من الثلاثة إلى العشرة)).[1]

«ما لا يحسن أن تضيف إليه الأسماء التي تبين بها العدد إذا جاوزت الاثنين إلى العشرة)).

جعل هذه العبارة اسماً لما يعرف بـ(صفة ألفاظ العدد) قال: ((وذلك الوصف، تقول: (هؤلاء ثلاثةٌ قرشيون) و(ثلاثةٌ مسلمون) و(ثلاثةٌ صالحون) فهذا وجه الكلام كراهية أن تجعل الصفة كالاسم إلا أن يضطر شاعر)).[2]

((ما لا تستعمل مفردة على حدّ ما يفرد (ظريف)):

سمّى بهذا ألفاظ العقود قال: ((وسألت يونس عن تحقير (ثلاثين) فقال: (ثُلَيْثُون) ولم يثقّل شبهها بواو (جلولاء)، لأن (ثلاثاً) لا تستعمل مفردة على حدّ ما يفرد (ظريف)؛ وإنما (ثلاثون) بمنزلة (عشرين) لا يفرد (ثلاث) من (ثلاثين)، كما لا يفرد (العِشْرُ) من (عِشرين). ولو كانت إنما تلحق هذه الزيادة الثلاثة التي تستعملها مفردة لكنت إنما تعني (تسعة)؛ فلما كانت هذه الزيادة لا تفارق شُبّهت بألفي (جلولاء))).[3]

((**الأعجمية**)) ويعني بها الأسماء المعرّبة، قال: ((هذا باب ما كان من الأعجمية على أربعة أحرف وقد أعرِبَ فكسّرته على مثال (مفاعل) (زعم الخليل أنهم يلحقون جمعه الهاء إلا قليلاً.. وقد قالوا (جَوارِب) و(كَيالج).. وقد أدخلوا الهاء أيضاً فقالوا: (كيالجة) ونظيره في العربية (صُقَل وصَياقلة..))).[4]

---

(١) الكتاب (٣/٥٥٩).
(٢) الكتاب (٣/٥٦٦).
(٣) الكتاب (٣/٤٤٢).
(٤) الكتاب (٣/٦٢٠).

وعقد باباً آخر بعنوان (هذا باب ما أُعرِب من الأعجمية) قال فيه: «اعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة، فربما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يُلحقوه.. وربما غيّروا حاله عن حاله في الأعجمية مع إلحاقهم بالعربية غير الحروف العربية، فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربياً غيره، وغيروا الحركة وأبدلوا مكان الزيادة، ولا يبلغون به بناء كلامهم لأنه أعجميُّ الأصل فلا تبلغ قوته عندهم إلى أن يبلغ بناءهم.. وربما تركوا الاسم على حالة إذا كانت حروفه من حروفهم، كان على بنائهم أو لم يكن نحو: خراسان.. وخُرّم.. وربما غيروا الحرف الذي ليس من حروفهم ولن يغيروه عن بنائه في الفارسية نحو: فِرند. وبَقَّم..».[1]

وعقد باباً آخر بعنوان (اطراد الأبدال في الفارسية) تحدث فيه عن الحروف التي لا تثبت وإنما تبدل عند التعريب إلى حروف من العربية غير الموجودة في الكلمة أصلاً، وإن كانت من الحروف العربية أيضاً.[2]

«**غير منتقص**» مصطلح يسمّى به الأسماء التي لامها ياء أو واو متحركة ساكن ما قبلها، وهو ما عرف بـ(الشبيه بالصحيح) نحو (ظَبْيٍ) و(دَلْو). قال في (باب ما كان على حرفين وليست فيه علامة تأنيث): «أما ما كان أصله (فَعْلاً) فإنه إذا كسّر على بناء أدنى العدد كُسِّر على (أفعُل) وذلك نحو (يدٍ) و(أيدٍ)، وإن كُسّر على بناء أكثر العدد كسّر على (فِعال) و(فُعُول) وذلك قولهم (دِماءٌ ودُمِيٌّ) لما ردّوا ما ذهب من الحروف كسّروه على تكسيرهم إياه لو كان غير مُنتقص على الأصل نحو (ظبيٍ) و(دَلْوٍ)».[3]

---

(١) الكتاب (٤/٣٠٣-٣٠٤ وينظر ٣٠٥).

(٢) الكتاب (٤/٣٠٥-٣٠٧).

(٣) الكتاب (٣/٥٩٧).

«**الاسم المجهود**»:

أطلق هذا المصطلح على الاسم الذي حذف بعض أصول وأصبح على حرفين قال في (باب الإضافة إلى بنات الحرفين): «اعلم أن كل اسم على حرفين ذهبت لامه ولم يُرَدّ في تثنيته إلى الأصل ولا في الجمع بالتاء.. فإنك بالخيار إن شئت تركته على بنائه قبل أن تضيف إليه، وإن شئت غيرته فرددت إليه ما حذف منه.. وإنما صار تغيير بنات الحرفين الردّ لأنها أسماء مجهودة، لا يكون اسم على أقل من حرفين».[1]

وقال أيضاً، لكنه عبّر بالمصدر بدل المفعول: «وقولهم (أيدٍ) وإنما هي (أفعُلْ) و(أفعل) جماع (فَعْل)؛ لأنهم ألحقوا ما ألحقوا وهم لا يريدون أن يخرجوا من حرف الإعراب التحرك الذي كان فيه لأنهم أرادوا أن يزيدوا، لجَهْدِ الاسم ما حذفوا منه، فلم يُريدوا أن يُخرجوا منه شيئاً كان فيه قبل أن يضيفوا».[2]

«**التثنية**» سمّاها (التثنية) أيضاً. قال فيها: «اعلم أن التثنية تكون في الرفع بالألف والنون، وفي النصب والجر بالياء والنون، ويكون الحرف الذي تليه الياء والألف مفتوحاً، أما ما لم يكن مفتوحاً ولا ممدوداً فإنك لا تزيده في التثنية على أن تفتح آخره كما تفتحه في الصلة إذا نصبت في الواحد».[3]

«**الجمع**» يستعمله بمعناه المعروف فيقول: «وهو كثير إذا كُسِّر عليه الواحد في الجمع».. ويقول: «وليس في الكلام شيء على (فَعالِيَّ ولا فَعَالَى) إلا للجمع»، ويقول: «ويكون على (فُعُول). وهو قليل في الكلام إلا أن يكون مصدراً أو يكسّر عليه الواحد للجمع.. ».[4]

---

(١) الكتاب (٣/٣٥٧-٣٥٨).

(٢) الكتاب (٣/٣٥٨).

(٣) الكتاب (٣/٣٨٥ وينظر إلى ٣٩٠ و٣٩١-٣٩٣)، و(٣/٤١١ و٤٨٨ و٦٢٢ و٤/٣٨٧ وغيرها).

(٤) الكتاب (٤/٢٥٨ و٢٥٥ و٢٧٤ وينظر ٢٤٥ و٢٤٤ و٢٤٧ و٢٤٨ و٢٥٨ و٢٥٩ وغيرها).

«**الجماع**»:

مصطلح استعمله في (اسم الجمع) قال: «وتقول في الإضافة إلى (النساء): (نسِويٌّ)؛ لأنه جماع (نسوة)، وليس (نسوة) بجمع كُسِّر له واحد».[1]

وقال: «ويكون (فَعِلاً) فيهما، فالأسماء نحو الضلع، ولا نعلمه جاء صفة إلا في حرف من المعتل يوصف به (الجماع)، وذلك قولهم: (قومٌ عِدىً)، ولم يُكسّر على (عِدًى) واحد، ولكنه بمنزلة (السّفر) و(الرَّكب) ».[2]

وقال أيضاً: «وزعم يونس أن من العرب من يقول في (سراويل): (سُرَبِّيلات) وذلك لأنهم جعلوه جماعاً بمنزلة (دخاريص) وهذا يقوي ذاك؛ لأنهم إذا أرادوا بها الجمع فليس لها واحد في الكلام كسِّرت عليه ولا غير ذلك».[3]

وقد يطلقه على جمع التكسير كما في قوله: «وليس في الكلام (مِفعال) ولا (فِعلال) ولا (تَفْعال) إلا مصدراً، كما أن (أفعالاً) لا يكون إلا جماعاً».[4]

«**تكسير الواحد للجمع**»:

يُعَنْون به لـ (جمع التكسير) قال في (هذا باب تكسير الواحد للجمع): «أما ما كان منَ الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فَعْلاً).. فإن تكسيره (أَفْعُل) وذلك قولك: (كَلْب وأَكلُب) ».[5]

«**ما كُسِّر للجمع**»:

يعني به «(ما جُمِعَ جَمْعَ تكسير)» قال: «هذا باب ما يُكَسَّر مما كُسِّرَ للجمع.. »، وقال: «واعلم أن كل اسم آخره الف ونون زائدتان وعدة حروفه كعدة حروف

---

(١) الكتاب (٣/٣٧٦).

(٢) الكتاب (٤/٢٤٤).

(٣) الكتاب (٣/٤٩٣).

(٤) الكتاب (٤/٢٥٧).

(٥) الكتاب (٣/٥٦٧).

(فَعْلان) كُسِّر للجمع على مثال (مَفاعيل) فإن تحقيره كتحقير (سربال) شبهوه به حيث كُسِّر للجمع كما يكسّر (سربال) وفعل به ما ليس لبابه في الأصل، فكما كُسِّر للجمع هذا التكسير حُقِر هذا التحقير». وقال: «وأما (عِدَة) فلا تجمعه إلا (عِدات) لأنه ليس شيء مثل (عِدَة) كُسِّر للجمع»[1]، وقد يسميه «كَسْرَ الأسماء للجمع» قال في (عنكبوت): «يدلك على زيادة التاء والنون كسرُ الأسماء للجمع وحذفها»، وقال: «وأما (مُعْلَوِّط) فليس فيه إلا (مُعَيليط)؛ لأنك إذا حقَّرت فحذفت إحدى الواوين بقيت واو رابعة.. لا تحذف في التصغير كما لا تحذف في الكسر للجمع».[2]

ويتكرر تعبير (كُسِّر تكسير الأسماء) و(كُسِّرت لتكسيرهم) و(كسَّرته) و(ما يُكسَّر) و(إذا كسّرته) و(أكثر ما يُكسَّر) و(كسَّرته على ذلك التكسير) و(لأنه كُسِّر تكسير الأسماء) و(أردت أن تكسِّره كسَّرته على حد تكسيرك إياه..) إلى غير هذه من العبارات.[3]

«مُكسَّره للجمع»:

يعني به البناء الذي كُسِّر عليه قال: «واعلم أن تصغير ما كان على أربعة أحرف إنما يجيء على حال مكسَّره للجمع في التحرّك والسكون».[4]

«ثلثته إلى أن تُعَشِّره»:

استعمل هذه العبارة مُريداً بها (جمعته جمع قلة) قال في (باب تكسير الواحد

---

(١) الكتاب (٣/٤٤٤ و٤٢٩).

(٢) الكتاب (٣/٤٠٧) وينظر ٤٤٥ و(٤/٤٢١) و(٣/٤٠١) بالتتابع.

(٣) تنظر هذه التعبيرات في: الكتاب (٣/٤٠٣ و٤٠٤ و٤٠١ و٤٠٣ و٤٠٧ و٤٤٥ و٤٠٤ و٤٠٥ و٤٠٦ و٣٩٦ و٣٩٧ و٣٩٨ و٣٩٩ و٤٠٠) وغيرهما.

(٤) الكتاب (٣/٤١٦) وينظر في قوله: (يجمع بتكسير) (٣/٤٠١ و٤/٢٥٠ و٢٥٣).

للجمع): «أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فَعْلاً) فإنك إذا ثلثته إلى أن تعشّره فإن تكسيره (أفعُل)، وذلك قولك: (كَلْبٌ وأكلُب) ».[1]

«**تثليثهما**» أو «**التثليث**»:

عبر بهما عن جمع اللفظ جمع قلة قال: «وتقول: (له خمس من الإبل ذكور، وخمس من الغنم ذكور، من قِبَلِ أن الإبل والغنم اسمان مؤنثان من اسم مؤنث.بمنزلة (قَدَم) ولم يكسّر عليه مذكر للجميع. فالتثليث منه كتثليث ما فيه الهاء».[2]

«**في الثلاثة إلى العشرة**»:

ويعني (في جمع القلة) قال: «ولو سميت رجلاً: (شفةً) أو (أمَةً) لقلت (آمٌ) في الثلاثة إلى العشرة».[3]

«**أدنى العدد**»:

أطلقه على (جمع القلة) قال: «ولو سميت امرأة بـ(شفة) أو (أَمَةٍ) ولا تقل إلا (آم) في أدنى العدد؛ لأنه ليس بقياس».[4]

وقال: «وأما ما كان (فَعَلَه) فهو في أدنى العدد بمنزلة (فَعْلَة).. ».[5]

وقال في إحصاء أبنية جمع القلة: «واعلم أن الأدنى العدد أبنية هي مختصة به، وهي له في الأصل... فأبنية أدنى العدد (أفعُل) نحو (أكلب) و.. التي هي لأدنى العدد»[6].

---

(١) الكتاب (٥٦٧/٣).

(٢) الكتاب (٥٦٢/٣).

(٣) الكتاب (٤٠١/٣).

(٤) الكتاب (٤٠١/٣).

(٥) الكتاب (٥٧٩/٣).

(٦) الكتاب (٥٧٩/٣) وينظر ٤٩٠ و٤٩١ و٥٧٤ و٥٧٥ و٥٧٦ و٥٧٨ و٥٧٠ و٥٧١ و٥٧٣ و٥٨٢ وغيرها).

«**بناء الأقل**»:

يعني بـه أيضاً جمع القلة، قال: «وقالوا (اللصوص)، كما قالوا (القدور) في (القِدر) و(أقدُر) حين أرادوا بناء الأقلّ».

أو «**الأقلّ**» قال: «فتلك أربعة أبنية فما خلا هذا فهو في الأصل للأكثر، وإن شركة الأقل.. فلو كان شيء مما خلا هذا يكون للأقل كان يحقّر على بنائه.. فكل شيء خالف هذه الأبنية في الجمع فهو لأكثر العدد، وإن عني به الأقل فهو داخل على بناء الأكثر».[1]

«**بناء أقل العدد**»:

قال: «وسألت الخليل عن تحقير (الدور) فقال:أردُّه إلى بناء أقلّ العدد؛ لأني إنما أريد تقليل العدد، فإذا أردت أن أُقلّله وأحقّره صرت إلى بناء الأقل.. وذلك لأنك ترده إلى الاسم الذي هو لأقل العدد».[2]

«**الكثير**»: أطلقه على (جمع الكثرة) قال: «ولو سميت رجلاً (شَفَةً) أو (أمةً) لقلت (آمٍ) في الثلاثة إلى العشرة، وأما في الكثير فـ(إماء).. ».[3]

«**بناء الأكثر**»:

عنى به أيضاً جمع الكثرة قال: «أما ما كان (فَعَلَة) فهو في أدنى العدد وبناء الأكثر بمنزلة (فَعْلَة) ».[4]

وقال: «وأما بنات الياء إذا كسّرته على بناء الأكثر فهو بمنزلة بنات الواو».[5]

---

(١) الكتاب (٣/٥٧٦ و٤٩٠ وغيرها).

(٢) الكتاب (٣/٤٩٠ و٤٩١ وغيرهم).

(٣) الكتاب (٣/٤٠١).

(٤) الكتاب (٣/٥٧٩).

(٥) الكتاب (٣/٥٧٩ و٥٨٠ و٤٩١).

«**إذا جاوزت بناء أدنى العدد**»:

استعمله لجمع الكثرة، قال: «أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فَعْلاً) فإنك إذا ثلثته إلى أن تعشِّره فإن تكسيره (أفعُل).. فإذا جاوز العدد هذا فإن البناء قد يجيء على (فِعال) ». وقال: «وأما ما كان (فُعَلَة) فإنك إذا كسَّرته على بناء أدنى العدد ألحقت التاء وحرَّكت العين بضمة.. فإذا جاوزته بناء أدنى العدد كسَّرته على (فُعَل) ».[1]

«**الذي هو لأكثر العدد**»:

أطلق هذا التعبير على جمع الكثرة أيضاً، قال: «وربما جاء (الأَفعال) يستغنى به أن يكسَّر الاسم على ذلك البناء الذي هو لأكثر العدد، فيعنى به ما يعنى بذلك البناء من العدد.. »[2].

«**مثال لا يشبه الواحد لأنه الغاية التي يُنتهى إليها**»:

سمّى بهذا صيغتي منتهى الجموع (مفاعل) و(مفاعيل).[3]

«**بناء أكثر من ثلاثة**»:

لم يتضح من تعبيره أيعني جمع القلة به أم يعني جمع الكثرة، لكن الذي يبدو أنه يريد به الجمع من غير تمديد، قال: «وإذا حقّرت (أرَضين) اسم امرأة قلت: (أُرَيضون) وكذلك السنون، ولا تدخل الهاء لأنك تحقر بناء أكثر من ثلاثة، ولست تردها إلى الواحد لأنك لا تريد تحقير الجمع، فأنت لا تجاوز هذا اللفظ كما لا تجاوز ذلك في رجل اسمه (جَرِيبان) تقول (جُرَيبان) ».[4]

---

(١) الكتاب (٣/٥٦٧ و٥٧٩ وينظر ٥٧٩ و٥٧٨ و٥٨٠ و٤٩١ و٥٧٠).

(٢) الكتاب (٣/٥٧٠-٥٧١).

(٣) الكتاب (٣/٤٧).

(٤) الكتاب (٣/٤٩٥).

«**ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون في مثله ولم يكسّر هو على ذلك البناء**»:

أطلق هذه العبارة عنواناً على (ما جمع على غير واحد المستعمل) قال: «فمن ذلك: (رَهْط) و(أراهط) كأنهم كسّروا (أرْهُط)، ومن ذلك (باطل) و(أباطيل)؛ لأن ذا ليس بناء (باطل) ونحوِه إذا كسّرته، فكأنه كسّرت عليه (إبطيل) أو (إبطال)».(١)

«**ما جاء من الجمع ليس له واحد مستعمله في الكلام من لفظه**» وهو يعني به ما جاء من الجموع ليس له واحد من لفظه مستعمل في الكلام، بقي وصفه وعنوانه كما هو عند سيبويه. قال: «وإذا جاء الجمع ليس له واحد مستعمل في الكلام من لفظه يكون تكسيره عليه قياساً ولا غير ذلك، فتحقيره على واحد هو بناؤه إذا جمع في القياس؛ وذلك نحو (عباديد) فإذا حقّرتها قلت (عُبيديدون) لأن (عباديد) إنما هو جمع (فُعْلول) أو (فَعِليل) أو (فِعلال) فإذا قلت: (عُبيديدات) فأيّا ما كان واحده فهذا تحقيره».(٢)

«**جمع الجمع**»:

سمّاه بالاسم المعروف قال: (هذا باب جمع الجمع): «أما أبنية أدنى العدد فتكسّر منها (أمفِكة) و(أفعُلٌ) على: (أفاعِل)، لأن (أفعُلا) بزنة (أفعَل) و(أفعلَةٍ) بزنة: (أفعَلَةٍ) كما أن (أفعالاً) بزنة (إفعَال)، وذلك نحو (ايدٍ)، و(أيادٍ) و(أوطب) و(أواطب).. وأما ما كان (أفعالاً) فإنه يكسَّر على (أفاعيل) لأن (أفعالاً) بمنزلة (إفعال) وذلك نحو (أنعام) و(أناعيم).. وقد جمعوا (أفعِلَة) بالتاء كما كسّروها على (أفاعِلَ) شبّهوها بـ(أنُملة) و(أنامِل) و(أنُملات)، وذلك قولهم: (أعطياته)، و(أسقياته)، وقالوا: (جِمالٌ) و(جَمائل).. ».(٣)

---

(١) الكتاب (٦١٦/٣ وينظر ٥٧٤ و٤٠٧).

(٢) الكتاب (٤٩٣/٣ وينظر ٤٩٣/٣).

(٣) الكتاب (٦١٨/٣ وينظر إلى ٦٢١).

«ما يُكسّر مما كُسِّر للجمع وما لا يكسَّر من أبنية الجمع إذا جعلته اسماً لرجل أو امرأة» ويعني:

(تكسير ما سمّيَ به من أبنية جمع التكسير) قال: «أما ما لا يكسّر فنحو (مساجد) و(مفاتيح) لا تقول إلاّ (مساجدون) و(مفاتيحون)، فإن عفيت نساءً قلت: (مساجدات) و(مفاتيحات) وذلك لأن هذا المثال لا يشبه الواحد، ولم يُشَبَّه به فيكسَّر على ما كُسِّر عليه الواحد الذي على ثلاثة أحرف.. وأما ما يجوز تكسيره فرجل سميته بـ (أعدال) أو (أغمار)، وذلك قولك: (أعاديل) و(أناعير)؛ لأن هذا المثال قد يكسّر وهو جميع، فإذا صار واحداً فهو أجدر أن يكسَّر، قالوا: (أقاويل) في (أقوال) و(أباييت) في أبيات... وكذلك (أجرِبة) تقول فيها (أجارب)؛ لأنهم قد كسَّروا هذا المثال وهو جميع، وقالوا في (الأَسقية): (أساقٍ)».[1]

«جمع الأسماء المضافة»:

وهو جمع العلم المركب تركيب إضافة: قال: «إذا جمعت (عبدَ اللّهِ) ونحوه من الأسماء وكسّرت، قلت: (عبادَ اللّه) و(عبيدَ اللّه) كتكسيرك إياه لو كان مفرداً.

وإن شئت قلت: (عبدو اللّه) كما قلت (عبدون) لو كان مفرداً..».[2]

«ما لحقته الواو والنون في الرفع والياء والنون في الجر والنصب للجمع»:

عبّر بهذا التركيب عن (جمع المذكر السالم). قال: «واعلم أن كل اسم آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً فلحقته الواو والنون في الرفع والياء والنون في الجر والنصب للجمع حذفت منه الياء التي في آخره ولا تحركها..».[3]

---

(١) الكتاب (٣/٤٠٧ وينظر إلى ٤٠٩).

(٢) الكتاب (٣/٤٠٩).

(٣) الكتاب (٣/٤١٤-٤١٥)، وينظر (٣/٣٩١).

«**الجمع بالواو والنون وبالياء والنون**»:

سمَّى بهذا أيضاً «جمع المذكر السالم» قال: «هذا باب التثنية والجمع بالواو والنون وبالياء والنون».[1] وقال في (باب جمع الاسم الذي آخره هاء التأنيث): «وإذا جمعت (ورقاء) اسم رجل بالواو والنون وبالياء والنون، جئت بالواو، ولم تهمز كما فعلت ذلك في التثنية والجمع بالتاء فقلت: (ورقاوون)».[2]

«**الجمع بالواو والنون**»:

سمّى به أيضاً «جمع المذكر السالم». قال في (باب ما يكون واحداً يقع للجميع من بنات الياء والواو، ويكون واحده على بنائه ومن لفظه إلا أنه تلحقه هاء التأنيث لتبيين الواحد من الجمع): «وأما ما كان من بنات الحرفين وفيه الهاء للتأنيث فإنك إذا أردت الجمع لن تكسره على بناء يَرُدُّ ما ذهب منه، وذلك لأنها فعل بها ما لم يُفعَل بما فيه الهاء مما لم يحذف منه شيء، وذلك أنهم يجمعون بالتاء والواو والنون كما يجمعون المذكر نحو (مسلمين) فكأنه عوض.. فإذا جمعوا بالواو والنون كسروا الحرف الأول وغيّروا الاسم..».[3]

«**ما لحقته الزائدتان للجمع**»:

ويعني به أيضاً جمع المذكر السالم، قال: «هذا باب ما لحقته الزائدتان للجمع والتثنية: وذلك قولك (مسلمون) و(رجلان) ونحوهما».[4]

«**الجمع الصحيح**»:

وسمّى جمع المذكر السالم أيضاً: (الجمع الصحيح) قال: «وإذا جمعت (أبا زيد)

---

(١) الكتاب (٣/٣٩٢).

(٢) الكتاب (٣/٣٩٥).

(٣) الكتاب (٣/٥٩٨ و٥٩٩ وينظر ٥٩٩ و٣٩٨ و٣٩٩ و٤٠٠ و٤١٠ و٤١١).

(٤) الكتاب (٣/٣٧٢).

قلت: (آباء زيد) **ولا تقول**: (أبو زيدين).. **وتقول** (أبو زيدٍ) **تريد** (ابون) **على إرادتك الجمع الصحيح**».[1]

«**الجمع بالتاء**»:

سمّى به (جمع المؤنث السالم). **قال في** (باب الإضافة إلى بنات الحرفين): «**اعلم أن كل اسم على حرفين ذهبت لامه ولم يُرَدّ في تثنيته إلى الأصل، ولا في الجمع بالتاء كان أصله** (فَعْل، أو فَعَل أو فَعُل) **فأنت فيه بالخيار..** ».[2]

وقال: «**وإذا أضفت إلى** (أخت) **قلت**: (أَخَوِيُّ).. **وذا القياس قول الخليل من قِبَل أنك لما جمعت بالتاء حذفت تاء التأنيث كما تحذف الهاء ورددت إلى** (الأصل)».

وقال: «**وأما** (بنت) **فإنك تقول** (بَنَوِيَّ) **من قِبَل أن هذه التاء التي هي للتأنيث لا تثبت في الإضافة كما لا تثبت في الجمع بالتاء**».[3]

«**الجمع بالتاء**»:

سمّى به أيضاً (جمع المؤنث السالم) **قال**: «**وقد ردّوا في التثنية والجمع بالتاء بعض ما ذهبت لاماته كما ردّوا في الإضافة فلو ردّوا في الإضافة الفاء لجاء بعضه مردوداً في الجميع بالتاء، فهذا دليل على أن الإضافة لا تقوى حيث لم يردّوا بعضه في الجميع بالتاء**».

وقال: «**فهذا سبيل ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف وكذلك الجميع بالتاء**».[4]

---

(١) الكتاب (٣/٤٠٩).

(٢) الكتاب (٣/٣٥٧ وينظر ٣٦٠).

(٣) الكتاب (٣/٣٦١ و٣٦٢ وتنظر ٣٩٥).

(٤) الكتاب (٣/٣٦٩ و٣٨٧) وينظر (٣٨٨-٣٨٩).

«ما لحقته التاء للجمع»:

تعبير آخر عن (جمع المؤنث السالم) قال: «هذا باب الإضافة إلى كل اسم لحقته التاء للجمع، وذلك مسلمات وتمرات ونحوهما».[1]

وقد يقول: «إذا جمعته جمعت بالتاء» و«إذا جمعت.. فجمعت بالتاء فقلت.. ».[2]

«ما كان واحداً يقع للجميع ويكون واحده على بنائه من لفظه إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث ليتبين الواحد من الجميع»:

وضع هذا العنوان لما يسمّى (اسم الجنس الجمعي) قال فيه: «فأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فَعْلاً) فهو نحو (طلحٍ) الواحدة (طلحة) و(ثمر) الواحدة (ثمرة).. فإذا أردت أدنى العدد جمعت الواحد بالتاء وإذا أردت الكثير صرت إلى الاسم الذي يقع على الجميع، ولم تكسر الواحد على بناء آخر».[3]

وقال: «وأما ما كان (فَعِلاً) فقصته كقصة (فَعَل) إلا أنا لم نسمعهم كسّروا الواحد على بناء سوى الواحد الذي يقع على الجميع، وذلك أنه أقل في الكلام من (فَعَل) وإن أردت أدنى العدد جمعته بالتاء... ».[4]

«ما هو اسم يقع على جميع وفيه علامات التأنيث، وواحده على بنائه ولفظه وفيه علامات التأنيث التي فيه»:

سمّى بهذا أيضاً (اسم الجنس الجمعي) الذي جاء بلفظ واحد دالاً على المفرد والجمع، قال: «وذلك قولك للجميع (حَلْفاء) و(حَلْفاء) واحدة، و(طَرْفاءُ) للجميع، و(طرفاء) واحدة، و(بُهمَى) للجميع، و(بُهَمى) واحدة، لما كانت تقع

---

(١) الكتاب (٣/٣٧٣).

(٢) الكتاب (٣/٣٩١ و٣٩٤ و٣٩٧ و٣٩٩ وتنظر ٥٨٢ و٥٨٤ وغيرهما.

(٣) الكتاب (٣/٥٨٢).

(٤) الكتاب (٣/٥٨٥ و٥٩٥).

للجميع ولم تكن أسماء كُسّر عليها الواحد، أرادوا أن يكون الواحد من بناء فيه علامة التأنيث، كما كان ذلك في الأكثر الذي ليس فيه علامة التأنيث، ويقع مذكراً نحو (الثمر) و(البرّ).

ولم يجاوزوا به البناء الذي يقع للجميع حيث أرادوا واحداً فيه علامة التأنيث، لأنه فيه علامة التأنيث، فاكتفَوا بذلك، وبيّنوا الواحد بأن وصفوها بـ(واحدة)، ولم يجيئوا بعلامة سوى العلامة التي في الجميع ليفرق بين هذا وبين الاسم الذي يقع للجميع وليس فيه علامة تأنيث نحو (البُر والتّمر) وتقول: (أرطى) و(أرطاة) و(علقًى) و(علقاة) لأن الألفات لم تلحق للتأنيث، فمن ثَمّ دخلت الهاء».[1]

«ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسّر عليه واحده، ولكنه بمنزلة (قوم ونَفَر وذَوْد) إلا أن لفظه من لفظ واحده» :

عنون بهذا لما يسمى بـ(اسم الجمع) قال: «وذلك قولك: (ركبٌ) و(سفْرٌ) فالركب لم يكسّر عليه (راكب) ألا ترى أنك تقول في التحقير: (رُكَيب) و(سُفَير) فلو كان كُسِّر عليه الواحد رُدَّ إليه، فليس (فَعْلٌ) مما يكسَّر عليه الواحد للجمع... وَمثل ذلك لـ(أديم) و(أَدَمْ). والدليل على ذلك أنك تقول: هو الأدَمُ وهذا أديم».[2]

فقد استدل على أن هذين البناءين وما أشبههما اسم جمع وليست من جموع التكسير بأنه يستعمل مذكراً فيقال فيه (هذا) و(هو) أما جمع التكسير فيخبر عنه بضمير المؤنث وإشارته. قال: «ولو كانت كسرت كما كُسِّرت (ظُلمةَ) على (ظُلَم) لم يذكّروه»، وقال: «والدليل عليه التذكير والتحقير، وأنّ (فاعلاً) لا يكسَّر عليه شيءٌ؛ فبهذا استُدلَّ على هذه الأشياء، وهذا النحو في كلامهم كثير»[3].

---

(١) الكتاب (٣/٥٩٦-٥٩٧).

(٢) الكتاب (٣/٦٢٤).

(٣) الكتاب (٣/٦٢٥-٦٢٦).

«**التصغير**» «**المصغّر**»:

هو المصطلح المستعمل الآن نفسه، قال في (هذا باب التصغير): «اعلم أن التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة؛ على (فُعَيْل) و(فُعَيْعِل) و(فُعَيْعِيْل) فأما (فُعَيل).. وهو أدنى التصغير، لا يكون مصغّراً على أقلّ من (فُعَيْل).. وكذلك جميع ما كان على ثلاثة أحرف.. فإذا كانت العدة أربعةأحرف صار التصغير على مثال (فُعَيْعِل) »، وقال: «هذا باب ما جرى في الكلام مصغّراً وترك تكبيرة... فليس شيء يراد به التصغير إلا وفيه ياء التصغير.. ».[1]

«**التحقير**»:

سمّى به (التصغير) قال: «هذا باب مايحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات؛ لأنك لو كسّرتها للجميع لحذفتها، فكذلك تحذف في التصغير، وذلك قولك في (مُفتَّلم) : (مُفَيّلِم) كما قلت (مفالِم).. » وقال: «كما قالوا (رُوَيجِل) فحقّروا على (راجل)، وإنما يريدون (الرجل). وقال: «وكذلك لو سميت رجلاً: (أعبُد) جاز فيه (الأعابد)؛ لأن هذا المثال يُحقّر كما يحقّر الواحد... ويصير تحقيره كتحقيره لو كان اسماً واحداً».[2]

وقد يكون (التحقير) عنده من أغراض التصغير بدليل قوله: (هذا باب ما يحقّر لدنوه من الشيء وليس مثله): «وأما قول العرب (هو مُثَيل هذا، وأُمَيثال هذا) فإنما أرادوا أن يُخبروا أن المشبَّه حقير كما أن المشَبَّه به حقير».[3]

---

(١) الكتاب (٣/٤١٥-٤١٧ و٤٧٧ وينظر ٤٢٦ و٣٧٢ و٤١٩).

(٢) الكتاب (٣/٤٢٦ و٤٠٦-٤٠٧ وينظر ٤١١ و٣٦١ و٣٦٨ و٣٦٩ وغيرها).

(٣) الكتاب (٣/٤٧٧) وينظر (التحقير ومشتقاته) في (٤٧٨-٤٨٤ و٤٨٦-٤٨٩ و٤٩١-٤٩٤ و٤٢٣-٤٢٦ و٤٣٦ و٤٤٣ و٤٤٤ و٤٤٧). وينظر (التصغير ومشتقاته) في (٣/٤١٥ و٤١٧ و٤١٨ و٤١٩) في العنوانات.

«**النسب**»:

هو ما يعرف اليوم بـ(باب النسب) أيضاً، ولم يرد ذكرُ (النسب) إلا في قوله: «فنسب إلى الواحد» في كلامه على (باب الإضافة إلى الجمع) وقوله: «وقد يجعلون للنسب في الإضافة اسماً بمنزلة جعفر».[1]

«**النسبة**»:

استعمل هذا المصطلح في عنوان الباب الأول من الموضوع قال: «هذا باب الإضافة وهو باب النسبة» وقال فيه: «اعلم أنك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياءَي الإضافة. فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ألحقت ياءي الإضافة، وكذلك إن أضفت إلى سائر الأسماء، إلى البلاد أو إلى حيٍّ أوقبيلة».[2]

«**الإضافة**»:

هي المصطلح الذي أطلقه وأطلق مشتقاته على ما يعرف بـ(النسب) في جميع أبواب النسب الأخرى. قال: «هذا باب الإضافة إلى كل شيء من بنات الياء والواو». وقال: «هذا باب الإضافة إلى (فَعِيلٍ) و(فُعَيلٍ) ». وقال: «هذا باب الإضافة إلى كل اسم آخره ياء»[3] وغيرها.[4]

«**ما جعلته صاحبه شيء يزاوله، وذا شيء ليس بصنعة يعالجها مما نسب إلى شيء ولم يكن له فعل**»:

سمّى بهذا ما جاء على وزن (فَعَّال) و(فاعِل) من الأبنية قال: «أما ما يكون

---

(١) الكتاب (٣/٣٧٨ و٣٧٦).

(٢) الكتاب (٣/٣٣٥ وينظر فيها ٣/٣٧٩ و٣٥١).

(٣) الكتاب (٣/٣٤٢ و٣٤٤ و٣٤٦).

(٤) ينظر الكتاب (٣/٣٤٨ و٣٥٢ و٣٥٤ و٣٥٧ و٣٦٩ و٣٧٠ و٣٧٣ و٣٧٤ و٣٧٥ و٣٧٧ و٣٧٨ و٣٨٠ و٣٨١ وغيرها).

صاحب شيء يعالجه، فإنه مما يكون (فَعّالاً) وذلك قولك لصاحب الثياب: (ثَوّاب) ولصاحب العاجِ: (عَوّاج).. وربما ألحقوا ياءي الإضافة كما قالوا (البَتّنيّ)، فأضافوه إلى (البتوت)».

وقال: «وأما ما يكون ذا شيء وليس بصنعة يعالجها فإنه مما يكون (فاعلاً) وذلك قولك، لذي الورع: (دارِع) ولذي النبل (نابل).. ونقول لمن كان شيء من هذه الأشياء صنعته (لبّان) و(تمّار) و(نبّال).. ».[1]

ومما يدخل الأسماء فقط من التغييرات الصرفية:

«**الترخيم**»:

هو الترخيم المعروف، وقد حدّه بقوله: «والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً.. واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر، وإنما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم.. »[2] وهذا في النحو.

وعقد له باباً بين أبواب الصرف سماه (باب الترخيم في (التصغير) قال فيه: «اعلم أن كل شيء زيد في بنات الثلاثة فإنه يجوز لك أن تحذفه في الترخيم حتى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف لأنها زائدة فيها.. وزعم الخليل أنه يجوز أيضاً في (ضفَنْدَدٍ): (ضُفَيْدٌ) وفي (خَفَيْدَدٍ): (خُفَيْدٌ) وكذلك كل شيء كان أصله الثلاثة».[3]

«**العدل**» «**المعدول**» «**عدلته العرب**»:

مصطلحات وضعها لما غُيِّر عن بنائه الأصلي، قال: «واعلم أن ياءي الإضافة إذا لحقتا الأسماء، فإنهم مما يغيرونه عن حاله قبل أن تلحق ياءي الإضافة.. قال الخليل:

---

(١) الكتاب (٣/٣٨١-٣٨٣).

(٢) الكتاب (٢/٢٣٩) وما بعدها.

(٣) الكتاب (٣/٤٧٩).

كل شيء عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تاماً لم تحدث العرب فيه شيئاً فهو على القياس، فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في (هُذَيل): (هُذَلِيّ) وفي (فُقَيم) (فُقَمِيّ)»[1]، وقال: «و(مَوحَد) فنحوه إذ كان اسماً موضوعاً ليس بمصدر ولا مكان، إنما هو معدول عن (واحد)، كما أن (عُمر) معدول عن (عامِر).. »[2].

«**المحدود عن بنائه**»:

وسمّى المعدول عن بنائه (محدوداً عن بنائه) قال: «ومما جاء محدوداً عن بنائه، محذوفة منه إحدى الياءين ياءي الإضافة– قولك في (الشأم): (شآمٍ) وفي (تهامَة) (تِهامٍ)[3] وقد يسميه (المغيّر) قال في النسب إلى (تَغلِب) (تغلبيّ) فضحوا مغيرين »[4].

«**الأصل**»:

سمَّى به ما كان هو المطرد الفصيح المألوف الذي يجري عليه القياس فقال: «فمن ذلك قولك: (مَيْت) (مُيَيْتٌ) وإنما الأصل (مَيِّت) غير أنك حذفت العين، وفي ذلك قولهم في (هادٍ): (هَوِيْنٌ)؛ وإنما الأصل (هائن) غير أنهم حذفوا الهمزة.. »[5].

وقال في المصادر: «وقد جاءوا بـ(الفَعَلان) في أشياء تقاربت وذلك: الطَّوَفان والجَوَلان شبّهوا هذا حيث كان تقلباً وتصرُّفاً بالغَليان.. وقد قالوا: الجَدْل والغلْي فجاءوا به على الأصل»[6].

---

(١) الكتاب (٣/٣٣٥).

(٢) الكتاب (٤/٩٣).

(٣) الكتاب (٣/٣٣٧).

(٤) ينظر الكتاب (٣/٣٤٢) وينظر في (المغيّر) و(التغيير) بمعنى المحدود والمعدول الموضع نفسه.

(٥) الكتاب (٣/٤٥٦).

(٦) الكتاب (٤/١٥).

«**تصرُّف التاء بالنصب**»:

يعني به تحريك تاء جمع المؤنث السالم بالفتحة في حالة النصب، قال: في حذف علامة الجمع وهي الألف والتاء عند النسبة إليها: «وتحذف كما حذفت (الهاء) [يعني من مُسْلِمَة] في الإضافة، كما صارت في المعرفة حيث قلت: (رأيت مسلماتٍ وتَمَراتٍ قبلُ) ولا يكون أن تصرَّف التاء بالنصب في هذا الموضع».[1]

«**الإتمام**»:

يعني به سلامة حرف العلة الأصلي من القلب في الأسماء. قال: «ويُتَمُّ (أفعَلُ) اسماً، وذلك قولك: (هو أقوَلُ الناس) و(أبيعُ الناسِ) و(أقوَلُ منك) و(أبيعُ منك) وإنما أتموا ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرف نحو (أقالَ) و(أباعَ). ويُتمُّ في قولك: (ما أقوَلَه وأبيَعه) لأن معناه معنى (أفعل منك) و(أفعل الناس) لأنك تفضله على من لم يجاوز أن لزمه (قائل) و(بائع) كما فضلت الأول على غيره وعلى الناس، وهو بَعدُ نحوُ الاسم لا يتصرف تصرفه ولا يقوى قوّته فأرادوا أن يفرقوا بين هذا وبين الفعل المتصرف نحو (أقالَ) و(أباعَ) ».[2]

وقال: « ويُتمُّ (تَفعَلُ) اسما و(تُفْعَلُ) منها ليفرق بينهما وبين (تَفْعَلُ) و(يُفعَّلُ) في الفعل».[3]

وعقد باباً لإتمام الاسم سمّاه: (باب أُتِمَّ فيه الاسم لأنهُ ليس على مثال الفعل فيمثل به، ولكنه أتِمَّ لسكون ما قبله، وما بعده كما يُتمُّ التضعيف إذا سكن ما بعده نحو (اردُدْ) وذلك (فُعَّل) نحو (حُوَّل) و(عُوَّار) وكذلك (فَعّال) نحو: (قَوّال) و(مِفعال) نحو: (مِشوار).. وبنات الياء في جميع هذا الإتمام كبنات الواو.. ».[4]

---

(١) الكتاب (٣/٣٧٣).

(٢) الكتاب (٤/٣٥٠).

(٣) الكتاب (٤/٣٥٢ وينظر ٣٥٠-٣٥١ و٣٥٣).

(٤) الكتاب (٤/٣٥٤ وينظر ٤/٣٣٦-٣٣٧).

«**جعل آخر الاسم همزة بعد ألف**»:

ويعني به (المدّ)، قال: «وأما الإضافة إلى (لاته) من (اللات والعُزّى) فإنك تمدُّها كما تمدَّ (لا) إذا كانت اسماً.. فهذه الحروف وأشباهها التي ليس لها دليل بتحقير ولا جمع ولا فِعل ولا تثنية.. وأما الإضافة إلى (ماء) و(مائِيّ) تدعه على حاله».[1]

«**التثقيل**»:

استعمله لمعنيين:

أ – تشديد الحرف قال: «وإذا حقَّرت (عَطوَد) قلت: (عُطَيِّد) و(عُطيّيد) لأنك لو كسّرته للجمع قلت (عَطاود) و(عطاويد) وإنما ثقلت الواو التي ألحقت بنات الثلاثة بالأربعة كما ثقلت باء (عَدَبَّس) ونون (عَجَنَّس) ».[2]

ب– تحريك العين الساكنة، قال: «وإذا سميت امرأة ب(دَعْد) فجمعت بالتاء قلت: (دعَدات) فثقّلْتَ كما ثقّلْتَ (أرَضات).. وإن سميت بـ(هِنْد) و(جُمْل) فجمعت بالتاء فقلت (جُمُلات) ثَقّلْتَ في قول من ثَقّل (ظُلُمات) و(هِندات) فيمن ثقّل في الكِسْرة فقال: (كِسِرات).. »[3] ويسميه «التضعيف» أيضاً.[4]

«**التخفيف**»:

مقابل (التثقيل) ويعني به تسكين العين المتحركة. قال: «وسمعت بعض العرب يقول: (بِيْسَ) فلا يحقق الهمزة، ويدع الحرف على الأصل، كما قالوا: (شِهْدَ) فخففوا وتركوا الشين على الأصل».

وأطلقه على باب سماه (باب ما يُسكّن استخفافاً وهو في الأصل متحرك) قال

---

(١) الكتاب (٣/٣٦٨).

(٢) الكتاب (٣/٤٣٠ وينظر ٣٦٣ و٤٢٨ و٤٥٤).

(٣) الكتاب (٣/٣٩٧ وينظر ٣٩٩).

(٤) ينظر الكتاب (٣/٤٥٢ و٤٥٤).

فيه: «وذلك قولهم في (فَخِذٍ): (فَخْذٌ) وفي (كَبِدٍ): (كَبْدٌ) وهي لغة بكر بن وائل وأناس كثير من بني تميم».[1]

«**التضعيف**»:

يعني به شيئين:

أ- تشديد الحرف كما في قوله: «وإذا خففت (أنَّ) ثم حقَّرتها رددتها إلى التضعيف كما رددت (رُبَّ). وقال: (ولو حقّرت (رُبَ) مخففة لقلت (رُبَيبٌ) لأنها من التضعيف يدلك على ذلك (رُبَّ) الثقيلة».

ب- تكرار الحرف: قال: «وإذا حقّرت (غَدَودَن) فبتلك المنزلة؛ لأنك لو كسّرته للجمع لقلت: (غدَادين) و(غَدادِن) ولا تحذف من الدالين لأنهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف، ههنا، ولم تضطر إلى حذف واحد منهما، وليسا من حروف الزيادات إلا أن تضاعف لتلحق بنات الثلاثة بالأربعة والأربعة بالخمسة».[2]

وعقد له بابا سماه (هذا باب التضعيف) قال فيه: «اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم.. ».[3]

ج- الفعل:

«**الفعل**»: مصطلح أطلقه على (الفعل) قسيم الاسم والحرف، قال: «هذا باب افتراق (فَعِلْتُ) وأفعلتُ في الفعل للمعنى: وتقول: (فزِعَ وأفزعتُهُ، وخاف وأَخَفتُهُ.. فأكثر ما يكون على (فَعِلَ) إذا أردت أن غيره أدخله في ذلك، يُبنى الفعل منه على (أفعلتُ) »[4].

---

(١) الكتاب (١٠٩/٤ و١١٣. وينظر ٤٤٢/٣ و٤٢٨).

(٢) الكتاب (٤٥٢/٣ و٤٢٩ وينظر ٤٢٩-٤٣٠ و٤٣٢ و٤٣٣ و٤٥٣) وغيرها.

(٣) الكتاب (٤١٧/٤) وما بعدها.

(٤) الكتاب (٥٥/٤ وينظر ٥٧ و٨٧-٨٨) و(٤٦٥/٣).

واستعمل (الافعال) في عنوانات الأبواب، قال: «هذا بناء الأفعال التي هي أعمال تعدّاك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها». و«هذا بابُ علم كل فعل تعدّاك إلى غيرك» وقال: (فضروب الأفعال أربعة..) ».[1]

«**العمل**»:

يعني به الفعل بمعناه اللغوي أي ما يفعله الإنسان. قال: «وأما كل عمل لم يتعد إلى منصوب فإنه يكون فعله على ما ذكرنا في الذي يتعدّى».[2] وتدير به «النطق».[3]

«**الأفعال غير الواجبة**» و«**الواجبة**»:

استعملهما للدلالة على الفعل المنفي والمثبت الطلبي قال في (باب النون الثقيلة والخفيفة): «ومن مواضعها الأفعال غير الواجبة التي تكون بعد حروف الاستفهام وذلك لأنك تريد (أعلمني) إذا استفهمت، وهي أفعال غير واجبة، فصارت بمنزلة أفعال الأمر والنهي».[4]

«**المجزوم**»:

أطلق هذا على آخر الأمر المبني على السكون فقال: «فإن جئت بالألف واللام والألف الخفيفة كسرت الأول كله؛ لأنه كان في الأصل مجزوماً، لأن الفعل إذا كان مجزوماً فحرك لالتقاء الساكنين كسر، وذلك قولك: (اضرِبِ الرجلَ) و(اضربِ ابنِكَ) ».[5]

---

(١) الكتاب (٤/٥ و٣٨) وينظر (٤/٣٨١-٣٨٤ و٣٥٥ و٣/٣٥٧-٤٧٠-٤٧١).

(٢) الكتاب (٤/٩).

(٣) ينظر الكتاب (٤/١٠٨).

(٤) الكتاب (٣/٥١٣).

(٥) الكتاب (٣/٥٣٢-٥٣٣).

«بنات الواو التي الواو فيهن فاء»:

سمّى بهذا المثال الواوي، قال: «تقول: (وعدته فأنا أعِدهُ وعداً) و(وزنته فأنا أزنهُ وزناً) كما قالوا: (كسرتُه فأنا أكسرُه كسراً)».[1]

«ما كانت الواو فيه أولاً وكانت فاءً»:

سمّى بهذا أيضاً المثال الواوي فقال: «هذا باب ما كانت الواو فيه أولاً وكانت فاء: وذلك: (وعَدَ يَعِدُ) و(وَجِلَ يَوْجَلُ).. اعلم أن هذه الواو إذا كانت مضمومة فأنت بالخيار إن شئت تركتها على حالها، وإن شئت أبدلت الهمزة مكانها».[2]

«ما كانت الياء فيه أولاً وكانت فاءً»:

سمّى بهذا المثال اليائي فقال: «هذا باب ما كانت الياء فيه أولاً وكانت فاء»: (وذلك نحو قولهم: (يَسَرَ يَيْسرُ) و(يئِسَ ييْئِسُ)...)».[3]

«ما الياء والواو فيه ثانية هما في موضع العين منه»:

سمَّى بهذا الأجوف اليائي والواوي فقال في هذا الباب: «اعلم أن (فَعَلْتُ) و(فَعُلْتُ) و(فَعِلْتُ) منهما معتلة كما تعتل (ياء) (يرمي) و(واو) (يغزو) وإنما كان هذا الاعتلال في الياء والواو لكثرة ما ذكرت لك من استعمالهم إياهما، وكثرة دخولهما في الكلام».[4]

«فُعِلَ من فَوعلت من قلت وفَيعلتُ من بعتُ»:

سمَّى بهذا المبني للمجهول من (فاعَل يُفاعِلُ) من الأجوف قال: «وذلك قولك: (قد قُوِلَ) و(قد بُوْيِعَ) في (فَوْعَلْتُ) و(فيعلت) فمددت كما مددتَ في (فاعلتُ) ههنا كما اتفقنَ في غير المعتل».[5]

---

(١) الكتاب (٤/٥٢).
(٢) الكتاب (٤/٣٣٠) وما بعدها.
(٣) الكتاب (٤/٣٣٧) وما بعدها.
(٤) الكتاب (٤/٣٣٩) وما بعدها.
(٥) الكتاب (٤/٣٧٢) وما بعدها.

«ما الهمزة فيه في موضع اللام من بنات الياء والواو»:

سمى به الأجوف مهموزاللام. قال: «وذلك نحو (ساء يسوء) و(ناء ينوء) و(جاء يجيء) و(شاء يشاء)[1] ما كانت الواو والياء فيه لامات سمّى بهذا ما يعرف بالناقص الواوي واليائي»، قال: «(اعلم أنهنّ لامات) أشدّ اعتلالاً وأضعف؛ لأنهن حروف إعراب، وعليهن يقع التنوين والإضافة إلى نفسك بالياء والتثنية والإضافة.. فإنما ضعفت لأنها اعتمد عليها بهذه الأشياء، وكلما بعدتا من آخر الحرف كان أقوى لهما، فهما عينات أقوى، وهما فاءات أقوى منهما عينات ولامات وذلك نحو: (غَزَوتُ) و(رمَيْتُ) ».[2]

«التضعيف في بنات الياء»:

عنون بهذا لما يعرفُ (اللفيف المقرون) فقال: (وذلك نحو (عَيِيْتُ) و(حَيِيْتُ) و(أحْيَيْتُ). واعلم أن آخر المضاعف من بنات الياء يجري مجرى ما ليس فيه تضعيف من بنات الياء، ولا تجعل بمنزلة المضاعف من غير الياء.. وذلك نحو (يَعْيا وتَحيا ويُعْيي ويُحْيي..) »[3].

«التضعيف في بنات الواو»:

عنون بهذا أيضاً لما يعرف باللفيف المقرون مما كانت عينه ولامه واواً.

قال فيه: «اعلم أنهما لا تثبتان كما تثبت الياءان في الفعل، وإنما كُرِهتا كما كرهت الهمزتان حتى تركوا (فَعَلْتُ) كما تركوه في الهمز في كلامهم، فإنما يجيء أبداً على (فَعِلْتُ) على شيء يقلب الواو ياء، كراهية أن تثبت الواوان.. وذلك نحو: (قَوِيتُ) و(حَوِيْتُ) و(قَوِيَ).. ».[4]

---

(١) الكتاب (٤/٣٧٦) وما بعدها.

(٢) الكتاب (٤/٣٨١) وما بعدها.

(٣) الكتاب (٤/٣٩٥) وما بعدها.

(٤) الكتاب (٤/٤٠٠) وما بعدها.

«**التضعيف**» ويريد به (المصنف الثلاثي) الذي قال فيه:«(ما كانت عينه ولامه من موضع واحد) (فإذا تحركت اللام منه وهو (فِعْلٌ) ألزموه الإدغام)» وقال: «اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم، وإن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد... ».[1]

«**العلة المطرَدَة**»:

ويعني بها حذف حرفين من الفعل الثلاثي اللفيف المفروق، قال: «ولا يكون شيء من الفعل على حرف واحد لأن منه ما يضارع الاسم، وهو يتصرَّف ويبنى أبنية، وهو الذي يلي الاسم، فلما قرب هذا القرب لم يُجحف به، إلاّ أن تدرك الفعل علةٌ مطردة في كلامهم في موضع واحد فيصير على حرف، فإذا جاوزت ذلك الموضع رددت ما حذفت، ولم يلزمها أن تكون على حرف واحد إلا في ذلك الموضع، وذلك قولك: (عِ كلاماً) و(عِهْ) و(شِهْ) و(قِهْ) من (الوِقاء) ».[2]

وقال: «ولا يكون من الأفعال شيء على حرفين إلاّ ما ذكرت لك إلا أن تلحق الفعلَ علة مطردة في كلامهم فتصيره على حرفين في موضع واحد، ثم إذا جاوزت ذلك الموضع رددت إليه ما حذفت منه، وذلك قولك (قُلْ) و(إن تقِ أقِهْ)».[3]

«**الأفعال المتصرفة**»:

مصطلح أطلقه على الأفعال غير الجامدة، قال في (باب عدة ما يكون عليه الكلم): «وثم الذي يلي ما يكون على حرفٍ ما يكون على حرفين، وقد تكون عليها الأسماء المظهرة المتمكنة والأفعال المتصرفة، وذلك قليل؛ لأنه إخلال عندهم بِهِنَّ، لأنه حذف من أقل الحروف عدداً».[4]

---

(١) الكتاب (٤/٤١٧) وينظر ما بعدها.

(٢) الكتاب (٤/٢١٩).

(٣) الكتاب (٤/٢٢٠) وينظر (٣/٤٧١ و٥٢٨ و٣٤٤).

(٤) الكتاب (٤/٢١٩) وينظر في (متصرف، وبفعل يتصرف...) (٤/٢٢٧).

«**يَفعَلُ**» و«**يُفْعَلُ**»:

أطلقهما للدلالة على المضارع المبني للمعلوم والمبني للمجهول، وقد جاء ذلك في جميع أبنية المزيد إذ كان يقول فيهما: «ويكون (يُفعلُ) منه على كذا...».

وقال في (باب ما تسكن أوائله من الأفعال المزيدة: «وجميع هذه الأفعال المزيدة ليس بين (يُفعَلُ) منها و(يَفعَلُ) بعد ضمة أولها وفتحته إلا كسرة الحرف الذي قبل آخر حرف وفتحته، إلا ما كان على (يَتفاعَلُ) و(يَتفعَّلُ) وما جاء من هذا المثال نحو (يتدحرج) وما أُلحق به نحو (يتحوقل) فإنه لما كان مفتوحاً في (يَفعَلُ) تُرك في (يُفعَلُ) كما نفعَلُ ذلك في غير المزيد، نحو قولك (يَسمَعُ) و(يُسمَعُ)، وذلك قولك (استخرج ويَستخرجُ ويُستَخرَجُ)».[1]

«**فَعَلَ**» و«**فُعِلَ**»:

للماضي المبني للمعلوم والمجهول ثلاثياً كان أم غير ثلاثي، من ذلك قوله: «أما النون فتلحق أولاً ساكنة فتلزمها ألف الوصل في الابتداء فيكون الحرف على (انفعَل يَنْفَعِلُ) ويكون (يُفْعَلُ) منه على (يُنفَعَلُ) و(فُعِلَ) على (أنفُعِلَ) ويكرر قوله: (ويكون (فُعِل) منه على كذا في جميع أبنية المزيد)».[2]

«**أبنية لا تعدّي الفاعل**»:

سمّى الفعل اللازم بهذا الاسم قال: «وإنما هي أبنية بنيت لا تعدّى الفاعل كما أن (فُعِلتُ) لا يتعدى إلى مَفعول، فكذلك هذه الأبنية التي فيها الزوائد».[3]

---

(١) الكتاب (٤/٢٨٣) وينظر تكرار تسمية يَفعل للمعلوم ويُفعل للمجهول (٤/٢٧٩) وما بعدها، وينظر (٢٨١).

(٢) الكتاب (٤/٢٨٢-٢٨٣) وينظر ٢٨٣ و٢٨٢ و٢٨٤ وغيرها.

(٣) الكتاب (٤/٧٦).

«**ما لا يعمل في مفعول**»:

سمّى به أيضاً الفعل اللازم قال: «واقشَعررتُ واطمأننتُ، ونظيره من الثلاثة (احمررت).. و(احمررت بمنزلة (الانفعال) ألا ترى أنه لا يعمل في مفعول؟ »).[1]

«**ما لا يتعدّى الفاعل**»:

استعمله أيضاً لوصف الفعل اللازم قال: «وقالوا: عَقَل يعقِل عَقْلاً وهو عاقل.. أدخلوه في باب (عَجِزَ يعجَزُ)؛ لأنه مثله في أنه لا يتعدّى الفاعل».[2]

«**ما لا يتعدى الفعل إلى منصوب**»:

أطلقه أيضاً على الفعل اللازم، قال: «وأما (تفاعلت) فلا يكون إلا وأنت تريد فعل اثنين فصاعداً، ولا يجوز أن يكون معملاً في مفعول، ولا يتعدى الفعل إلى منصوب» أو يقول: (لم يتعدَّ إلى منصوب)، قال: «وأما كل عمل لم يتعدّ إلى منصوب... ».[3]

«**ما لا يتعداك**»:

سمّى به أيضاً الفعل اللازم فقال في (باب علم كل فعل تعدّاك إلى غيرك): «اعلم أنه يكون كل ما تعدّاك إلى غيرك على ثلاثة أبنية.. وهذه الأضرب تكون فيما لا يتعداك ولما لا يتعداك ضرب رابع لا يشركه فيه ما يتعداك.. ».[4]

«**ما لا يجوز فيه (فعلتُهُ)**»:

سمى بهذا أيضاً الفعل اللازم قال: «إنما هي أبنية بُنيت لا تعدّى الفاعل، كما أن (فَعُلتُ) لا يتعدّى إلى مفعول.. فمن ذلك (انفعلتُ)، ليس في الكلام (انفعلتُهُ) نحو

---

(١) الكتاب (٤/٣٠٠) وينظر ٦٩.

(٢) الكتاب (٤/٣٥).

(٣) الكتاب (٤/٦٩ و٩).

(٤) الكتاب (٤/٣٨).

(انطلقت.. ولا يقولون في ذا: (طلقته فانطلق).. وليس في الكلام أمر نجمته؛ لأنه نظير (انفعلت) في بنات الثلاثة .. وليس في الكلام (افعللته) ولا (افعليته) ولا (افعاللتُهُ) ولا (افعللتُه) وهو نحو (احمررت) و(اشهابيت. ونظير ذلك من بنات الأربعة: اطمأننت واشمأززتُ، لم نسمعهم قالوا: (فعلْتُه) في هذا الباب».[1]

«كل فعل تعدّاك إلى غيرك»:

سمّى بهذا الفعل المتعدي فقال: «هذا بناء الأفعال التي هي أعمال تعدّاك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها» وقال في باب آخر هو: (باب علم كل فعل تعدّاك إلى غيرك): «اعلم أنه يكون كل ما تعدّاك إلى غيرك على ثلاثة أبنية.. فضروب الافعال أربعة يجتمع في ثلاثة منها ما يتعدّاك وما لا يتعدّاك... وليَفعَلُ ثلاثة أبنية.. فالأولان مشترك فيهما المتعدي وغيره».[2]

«لحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل»:

سمّى بهذا مزيد الفعل الثلاثي وعنون له بهذه العبارة: وقال فيه: «فأما ما لازيادة فيه فقد كُتِبَ (فعَلَ) منه و(يفعَل) منه وقِيس وبُيِّن.

فأما الهمزة فتلحق أولاً ويكون الحرف على (أفعَلَ) ويكون (يَفعَلُ) منه على (يُفعِلُ) وعلى هذا المثال يجيء كلُّ (أفعَلَ).. ».[3]

«ما جاء (فُعِلَ) منه على غير فعلْتُهُ»:

عنون بهذا لما جاء الفعل منه على صيغة المبني للمجهول ولم ترِد منه صيغة المبني للفاعل (المعلوم) قال: «وذلك: (جُنَّ وسُلَّ وزُكِمَ ووُرِدَ) وعلى ذلك قالوا: (مجنون

---

(١) الكتاب (٤/٧٦-٧٧).

(٢) الكتاب (٤/٣٨) وينظر (٦ و٧ و٩).

(٣) الكتاب (٤/٢٧٨) وما بعدها.

ومسلول ومزكوم ومحموم ومورود، وإنما جاءت هذه الحروف على (جننتُهُ وسللتُهُ) وإن لم يستعمل في الكلام)).[1]

د: ((ما كان مشتركاً بينهما)):

بنات الثلاثة: أطلقه على الاسم أو الفعل الثلاثي المجرد قال: ((هذا باب مصادر ما لحقته الزوائد من الفعل من بنات الثلاثة)) ، وقال: ((هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحق ببنات الأربعة..)) وقال: ((فهذا جميع ما ألحق من بنات الثلاثة ببنات الأربعة.. وقد بُيّن شركة الزوائد وغير شركتها في الأسماء والأفعال من بنات الثلاثة)). وقال: ((هذا باب تمثيل ما بنت العرب من بنات الأربعة في الأسماء والصفات غير مزيدة، وما لحقها من بنات الثلاثة كما لحقها في الفعل)) وقال: ((وما ألحقوا به من بنات الثلاثة هو حوْقلٌ وزَينبُ..)).[2]

((ما كانت عدته ثلاثة أحرف)):

يعني به أيضاً الثلاثي المجرد من الاسم أو الفعل، قال في (باب التصغير): ((فأما (فُعَيل) فلما كان عدة حروفه ثلاثة أحرف وهو أدنى التصغير وكذلك جميع ما كان على ثلاثة أحرف) أو يقول: (من الثلاثة))).[3]

((بنات الأربعة)):

سمّى به الرباعي المجرد من الأسماء والأفعال قال: ((فالحرف من بنات الأربعة يكون على مثال: (فَعْلَل)..)) وقال: ((وما لحقته من بنات الثلاثة نحو: دُخْلُلٍ وقُعِدُد لأنك لو جعلته فعلاً على ما فيه من الزيادة كان بمنزلة بنات الأربعة)) وقال: ((فليس في

---

(١) الكتاب (٤/٦٧).

(٢) الكتاب (٤/٧٨ و٧٧ و٢٨٦ و٢٨٧ و٢٨٨) وغيرها كثير في (٤/٢٧٩-٣٠٠ و٣٠١ و٣/٤٢٣ و٤٢٥ و٤٣٠ و٤٣١ وغيرها).

(٣) الكتاب (٣/٤١٥) و(٤/٢٩٥ و٢٩٨ و٣٠٠) وينظر (٣/٤٢١ و٤١٩ و٤٢٠ و٤٣٣) وغيرهما.

الكلام من بنات الأربعة على مثال (فَعْلَلٍ) ولا (فُعْلِل) ولا شيء من هذا النحو». وقال: «هذا باب مصادر بنات الأربعة» وقال: «وأما ما لحقته الزيادة من بنات الأربعة وجاء على مثال (استفعلت) وما لحق من بنات الثلاثة ببنات الأربعة فإن مصدره يجيء على مثال (استفعلتُ)..»[1].

أو يسميه (بنات الأربعة التي لا زيادة فيها).[2]

«بنات الخمسة»:

استعمله للاسم الخماسي قال: «هذا باب تمثيل ما بنت العرب من الأسماء والصفات من بنات الخمسة» ثم قال: «وليس لبنات الخمسة فعل كما أنها لا تكسر للجمع، لأنها بلغت أكثر الغاية مما ليس فيه زيادة؛ فاستثقلوا أن تلزمهم الزوائد فيها؛ لأنها إذا كانت فعلاً فلا بد من لزوم الزيادات فاستثقلوا أن يكون لازماً لهم إذ كان عدده أكثر عدد ما لا زيادة فيه، ودعاهم ذلك إلى أن لم يكثر في كلامهم مزيداً ولا غير مزيد كثرة ما قبله؛ لأنه أقصى العدد».[3] وقال: «والحرف من بنات الخمسة غير مزيد يكون على (مثال).. »[4] ويسميه (من الخمسة أيضاً)[5] أو على مثال الخمسة.[6]

«ما كان على خمسة أحرف»:

يسمى بهذا الاسم الثلاثي الذي زيد بحرفين أو الرباعي المزيد بحرف[7].

---

(١) الكتاب (٤/٢٨٨ و٢٨٩ و٨٥ وينظر ٨٧ و٢٨٦-٣٠٠ و٣٠١ و٣٠٢ و٤/٢٩٤ و٢٩٩).

(٢) ينظر الكتاب (٤/٢٨١ و٢٨٨ و٢٩٠) و(٣/٤٤٤ و٤٤٧ و٤٤٨).

(٣) الكتاب (٤/٣٠١).

(٤) الكتاب (٤/٣٠١).

(٥) ينظر الكتاب (٤/٣٠٣).

(٦) الكتاب (٤/٣٠٢ و٣٠٣).

(٧) ينظر مثلاً الكتاب (٣/٤١٦).

«**المعتل**»:

استعمل في الأسماء من المصادر وغيرها مما يبنى على الفعل. فقال في (باب نظائر ما ذكرنا من بنات الياء والواو والتي الياء والواو فيهن عينات): «تقول بعته بيعاً وكِلتُهُ كَيلاً فأنا أكيله وأبيعه، وكائل وبائع. كما قالوا: ضَربه ضرباً وهو ضارب.. وقالوا: زُرته زيارة وعُدته عيادة... كأنهم أرادوا الفُعُول ففروا إلى هذا كراهية الواوات والضمات.

وقالوا: هبتُهُ فأنا أهابُه هيبَةً.. وقالوا: قام يقوم قياماً وقالوا: دام يدوم دواماً فعلى ما ذكرت يجري المعتل الذي حرف الاعتلال فيه عينه».(١)

وقال: «وقالوا: زَنى يزني زناً وسَرى يسري سُرَىً.. فعلى هذا يجري المعتل الذي حرفه الاعتلال فيه لام».(٢)

وقال: «وحدثنا يونس أن أبا عمر وكان يقول في (ظبية): (ظبيِّيٌ) ولا ينبغي أن يكون في القياس إلا هذا.. وهي معتلة وَهي أثقل من دَمِيٌ».(٣)

«**معتلة مبدلة**»:

سمّى بهذا الكلمة التي أصابها إعلال بالقلب قال في تعليل النسب إلى (هُدىً):

« (هُدَوِيّ) و(حصىً): (حَصَويّ) برد الياء المحذوفة وإبدالها واواً: (فلم يكونوا ليردّوا الياء إلى ما يستثقلون إذ كانت معتلة مبدلة».(٤)

«**غير المعتل**»:

استعمل هذا التعبير كثيراً في وصف الأفعال الصحيحة.(٥)

---

(١) الكتاب (٤/٤٩-٥٢) وينظر (٣/٣٩١).

(٢) الكتاب (٤/٤٧) وينظر (٤/٩٢ و٩٣ و٢٤٢).

(٣) الكتاب (٣/٣٤٧) وينظره ٣٤٥.

(٤) الكتاب (٣/٣٤٢).

(٥) ينظر الكتاب (٣/٣٤٦ و٤٧١ و٥٩٠-٥٩١) و(٤/١٠٧ و٣٧٣).

«**ما سلّموه**» أو«**سُلّم**»ويريد به ما سلم فيه حرف العلة من القلب والإبدال سواء أكان في اسم أم فعل قال: «حدثنا يونس وغيره أن ناساً من العرب يقولون في (وَجِلَ-يَوْجَل) ونحوه (مَوْجَلٌ) وكأنهم الذين قالوا: «يَوْجَلُ فسلّموه فلما سُلّم وكان (يفعَلُ) كـ(يَركَبُ) ونحوه شبهوه به.. وقالوا: (فَوَدَّة) لأن الواو تسلم ولا تقلب».[1]

«**المثال**»:

يطلقه على الصيغة والبناء للاسم مكان أم للفعل- قال: «وأما (فُعَيعِل).. وهو المثال الثاني، وذلك نحو (جُعَيفر) فإذا كانت العدة أربعة أحرف صار التصغير على (فُعَيْعِل) كما صار كل بناء عدة حروفه ثلاثة أحرف على مثال (فُعَيل) ».[2]

وقال في أبنية الأفعال ومصادرها: «فجاء هذا على مثال واحد حين تقاربت معانيه»، وقال: «وجاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال (فِعال) وذلك الصِّرام.. ».[3]

«**البناء**»:

يطلقه على الصيغة والوزن أيضاً قال: «وهذا بناء الأفعال التي هي أعمال تعدّاك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها» وقال: «فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية.. وقد جاء ما ذكرنا من الأبنية على (فُعُول) والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد.. ».[4]

«**الباب**»:

ويعني به الجنس والنوع قال: «تقول: وَعَدته فأنا أعِدُهُ وَعْداً.. ولا يجيء في هذا

---

(١) الكتاب (٤/٩٣ وينظر ٥٣-٥٤).

(٢) الكتاب (٣/٤١٦ وينظر ٤٢٨ و٤٣٩).

(٣) الكتاب (٤/١٣ و١٢ وينظره (١٥) و(٣/٤٤٦ و٤٤٧ و٤٤٨ وغيرها).

(٤) الكتا ب(٤/٥-١٢ وينظر ٦ و١٧).

الباب (يَفعُلُ): يعني جنس المثال الواوي. وقال: (فلما كان من كلامهم استثقال الواو والياء.. كانت الواو مع الضمة أثقل فصرفوا هذا الباب إلى (يَفْعِلُ) فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة إذ كرهوها مع ياء، فحذفوها... فعلى هذا بناء ما كان من هذا الباب)).[1]

((**هو من الفعل..**)):

تعبير استعمله يريد به من الميزان أي من أحرف (فعل) قال: ((وكذلك (منجنون) تقول: (مُنَيجين)، وهو من الفعل (فُعَيْلِيل))).[2]

((**ما ليس بالباب في كلام العرب**)):

يعني به ما ليس بالأصل، أو ما ليس بالقياس قال في تكسير الواحد للجمع وهو يتحدث عن جمع القلة: ((واعلم أنه قد يجيء في (فَعْل): (أفعال) مكان (أفعُل) .. وليس ذلك بالباب في كلام العرب، ومن ذلك قولهم (أفراخ) و(أجداد).. و(أجُدُّ) عربية، وهي الأصل)).[3]

((**ليس بالأصل**)):

وهو ما خالف القياس والمألوف في كلام العرب، قال: ((وأما ما كان على (فَعَلةٍ) فإنه كسّر على (فِعال)، قالوا: (ناقة ونياق) وقد كسّروه على (فُعْل) ونظيرهن من غير المعتل (بَدَنة وبُدْن)، وليس بالأصل في (فَعَلةَ)، وإن وجدت النظائر)).[4]

((**ليس لهن طريقة يجرين عليها في الكلام**)):

قال: ((وقد قال بعض العرب (أمكُن) كأنه جمع (مَكْن) لا (مكان)، لأنا لم نرَ

---

(١) الكتاب (٤/٥٢).
(٢) الكتاب (٣/٤٤٦).
(٣) الكتاب (٣/٥٦٨).
(٤) الكتاب (٣/٥٩٤).

(فعيلاً) ولا (فَعالاً) ولا (فِعالاً) ولا (فُعالاً) يكسَّرن مذكرات على (أفعُل): ليس ذاهنَّ طريقة يجرين عليها في الكلام)).[1]

((**خرجت من الأصل**)):

استعمل هذا التعبير للدلالة على ما خالف القياس أيضاً: قال: ((فأما (أقياد) ونحوها فقدخرجت من الأصل كما خرجت (اسواط وأثواب) يعني إذا لم تُبنَ على (أفعُل) لأن (أفعُلاً) هي الأصل لـ(فَعْل).)).[2]

((**على غير قياس**)):

قال: ((من الإضافة ما هو معدول على غير قياس كما في قولهم في (هُذيل): (هُذَلِيٌّ))[3].

((**الأصل**)):

يعني به القياس المألوف في الكلمة، فقد يقول: (وإنما الأصل كذا) و(جاءوابه على الأصل).[4]

((**الرد إلى الأصل**)) أو ((**رد الأصل**)):

أي إرجاع الكلمة إلى الأصل فيها قال: ((فإذا حذفوا شيئاً ألزموا الردّ، ولم يكونوا ليردّ حذف ما ليس من الأصل لأنهما متعاقبان)).[5]

((**المطّرد**)):

أطلقه على ما كان متواتراً في كلام العرب وهو القياس.[6]

---

(١) الكتاب (٦١٧/٣).

(٢) الكتاب (٥٨٩/٣-٥٩٠).

(٣) الكتاب (٣٣٥/٣).

(٤) ينظر الكتاب (٤٥٦/٣ و١٥/٤).

(٥) الكتاب (٣٦٢/٣ وينظر ٣٦٣ و٣٦٦ و٣٦٧) وغيرها.

(٦) الكتاب (٣٣١/٤ و٣٣٣ وغيرها).

«**المتلئب**»:

هو المطرد، قال: «وإنماكان في الفعل متلئباً؛ لأن الفعل لا يثبت على هذه الحال للمعنى».[1]

«**المستتب**»:

هو الثابت المطرد، قال: «فإذا بلغت الأسماء أربعة أحرف أو جاوزت من بنات الواو فالإمالة مستتبة لأنها قد خرجت إلى الياء».[2]

«**ما لا ينكسر**»:

هو المطرد أو المتلئب أو المستتب، قال: «وأما (فاعلت) فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبداً (المفاعلة) ». وقال: «أما (المفاعلةُ) فهي التي تلزم ولا تنكسر كلزوم الأفعال والاستفعال».[3]

«**الشاذ**»:

أطلقه على ما خالف الكثير المطرد مما كان فصيحاً، قال: «وأما (مِتَّ تموت) فإنما اعتلت من (فَعِلَ يفعُلُ) ولم تحوّل كما يحول (قلت) و(زدتُ) ونظيرها من الصحيح (فَضِلَ-يفضُلُ) وكذلك: (كُدْتَ تكاد) اعتلت من (فَعُلَ يفعَلُ) وهي نظيرة (مِتُّ) في أنها شاذة ولم يجيئا على ما كثر واطرد من (فَعُلَ) و(فَعِلَ) ».[4]

«**الحذف**»:

يستعمله كثيراً لحذف الحركة أو الحرف من ذلك قوله: «وإذا حقّرت (النّدد) أو (يلندد) حذفت النون كما حذفتها من (عفنجج) فإذا حذفت النون قلت (اليدّ)

---

(١) الكتاب (٤/١١٩) وينظر (١٤٩).

(٢) الكتاب (٤/١٢٠).

(٣) الكاب (٤/٨٠ و٨١ و٨٥ وينظر ١١٩).

(٤) الكتاب (٤/٣٤٣).

كما ترى حتى يصير على قياس تصغير (أفعل) من المضاعف وقد يقول: (وكان الحذف جيداً) (وجاز الحذف) (فكذلك تحذف) (وقد يكون حذف أجوز من حذف) إلى غير هذه العبارات».[1]

«**أذهبتَ**»:

يستعمله بدل (حذفِت) قال: «لأنك لو كسّرت (مَحَمّراً) للجمع أذهبتَ إحدى الراءين».

وقال: «فتحقير ما كان على حرفين كتحقيره لو لم يذهب منه شيء».[2]

«**الإلقاء**» «**ألقيت**» «**ألقوا**»:

بمعنى (حذفت) قال: «فهكذا سبيل هذا الباب وصار بمنزلة المضاف في إلقاء أحدهما حيث كان من شيئين ضم أحدهما إلى الآخر»، وقد يعني به حذف الحركة.[3]

«**الطرح**»:

بمعنى نقل حركة الفاء وهي الكسرة إلى العين، قال: «من نحو (عِدَة) أصلها (وِعدة).. فحذفوا الواو وطرحوا كسرتها على العين».[4]

وقال: «وسأبين لك إن شاء اللّه لِمَ كانت هذه الحروف أولى بالطرح في التصغير من سائر الحروف من بنات الخمسة». وقال: «والالف أولى بالطرح من الهمزة لأنها كانت حيّة ولم تجيء للمدّ».[5]

---

(١) الكتاب (٣/٤٣٠ وينظر ٣/٣٥٥ و٣٣٩ و٣٥٤ و٣٤٦ و٣٣٧ و٤١٨ و٤١٩ و٤٢٧) وغيرها.

(٢) الكتاب (٣/٤٢٧ و٤٢٩).

(٣) الكتاب (٣/٣٧٤ و٣٧١ وينظر ٣/٥٦٠ و٣٧٣ و٣٧٢).

(٤) الكتاب (٣/٣٧٠ وينظر ٣/٥٥٦).

(٥) الكتاب (٣/٤٣٩).

«**تُخرِج**»:

بمعنى (تحذف) أو لا تلحق، قال: «وإن كان الواحد مؤنثاً فإنك تُخرِج هذه الهاءات من هذه الأسماء، وتكون مؤنثة ليست فيها علامة التأنيث، وذلك قولك (ثلاث بنات) ».[1]

«**ابتزَّ**»:

بمعنى (اختصّ) قال: «فلما ابتزّ (فِعال) بـ(فَعْل) من الواو دون (فُعول) لما ذكرنا من العلة ابتزّت (الفُعول) بـ(فَعْلٍ) من بنات الياء حيث صارت أخف من (فُعُول) من بنات الواو».[2]

«**الاشتقاق**»:

سمى به الاشتقاق المعروف في الصرف قال: «وكل حرف من حروف الزوائد كان في حرف فذهب في اشتقاق في ذلك المعنى من ذاك اللفظ فاجعلها زائدة وكذلك، ما هو بمنزلة الاشتقاق». وقال بتعبير آخر: «وقالوا في (التكأة): (أتكأتُه) و(هما يُتكِئان) جاءوا بالفعل على (التُّكأَة) ». وقال في موضع آخر: «لا أجعل إحداهما زائدة إلا باشتقاق منه ما لا تضيف فيه، أو أن يكون على مثال لا يكون عليه بنات الأربعة والخمسة».[3]

«**الهمز**»:

مصطلح استعمله لقلب حرف العلة الواو والياء همزة قال: «وسألت الخليل عن قولهم: (عقلته بثنابين وهِنابَين) لِمَ لم يهمزوا؟ فقال: تركوا ذلك حيث لم يفرد الواحد ثم بنوا عليه».

---

(١) الكتاب (٣/٥٥٧).

(٢) الكتاب (٣/٥٨٩).

(٣) الكتاب (٤/٣٢٥ و٣/٣٦٥ و٤/٣٢٦ وينظر ٤/٣٢٨ و٣١٢ و٣١٠ و٣٨٣-٣٨٤ و٣/٤٧٠ و٣/٤٧٠-٤٧١ وغيرها كثير).

وقال فيما ذهبت منه الفاء نحو (عِدَة) و(زِنة): «.. فإذا حقرت قلت (وُزينة ووُعَيدة).. وإن شئت قلت: (أُعَيدة) و(أُزَينة).. لأن كل واو تكون مضمومة يجوز لك همزها».

وقال: «أخبرني يونس أن الذي لا يهمز يقول: (سِلتُهُ فأنا أسأل وهو مسولٌ)».[1]

«الإسكان والإماتة»:

ومصطلحات يعني بهما إعلال حرف العلة لإسكانه قال: «وأما ما كان من هذا من بنات الياء والواو التي هي عين، فإنما تجيء على (فَعِلَ-يَفْعَلُ) معتلة لا على الأصل.. وجاءوا بالمصدر على (فَعْلَة)؛ لأنه كان في الأصل على (فَعَل).. ولكنهم أسكنوا الياء وأماتوها كما فعلوا ذلك في (الفَعْل) فكأن الهاء عوض من الحركة» قال ذلك في قولهم: (عمت تعام عَيمة).[2]

«التحريك»:

استعمله في مقابل (الإسكان والإماتة) قال في الإضافة: «قلت: فكيف تقول في (بني طويلة)؟ فقال:لا أحذف لكراهيتهم تحريك هذه الواو في (فَعَل) ألا ترى أن (فَعَل) من هذا الباب العين فيه ساكنة والألف مبدلة، فيكره هذا كما يكره التضعيف وذلك قولهم في (بني جويزة) (حَوِيزيّ)».[3]

«الاتباع»:

وهو أن يعطوا الثاني حركة ما قبله، أو أن يعطوا المتقدم حركة ما بعده، فمن الأول، قوله: «(وقالوا: جَبَى يجبَى) و(قَلَى يقلى) فشبهوا هذا بـ (قرأ يقرأ) ونحوه

---

(١) الكتاب (٣/٣٩٢ و٤٥٠ وينظر ٤٦٠ و٤٦١ و٣٥١ و٤٥٩ و٤٦٣ و٤٧٣وغيرها).

(٢) الكتاب (٤/٢٤-٢٥).

(٣) الكتاب (٣/٣٣٩).

وأتبعوه الأوّل كما قالوا: (وَعدُّه) يريدون (وَعَدته) أتبعوا الأول، وقالوا: عضَضْتَ تعَضُّ).. فأتبعوه الأول كقولهم: (أبىَ يـأبَى) ففتحوا ما بعد الهمزة للهمزة وهي ساكنة)).

ومن الثاني قوله: ((وأما الذين قالوا (مِفِيرة) و(منِتِن) و(مِعِين) فليس على هذا ولكنهم أتبعوا الكسرة الكسرة كما قالوا: (مِنِتِن) و(أُنْبِئُك) و(أجُؤُك). يريد (أجيئُكَ) و(أُنبئُكَ))).[1]

((**القلب**)):

استعمله للدلالة على تغيير حرف علة مكان همزة أو مكان حرف علة آخر، قال: ((باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قلبت الهمزة ياء والياء ألفاً)). وقال: ((والهمزة قد تقلب وحدها، وقد يلزمها الاعتلال)). وقال في الواو والياء: ((وهما بعد الفتحة لا تكونان إلا مقلوبتين لازماً لهما السكون)). وقال: ((هذا باب ما تقلب فيه الياء واواً ليفصل بين الاسم والصفة)).[2]

((**القلب**)):

ويسمّى به أيضاً ما يعرف بـ (القلب المكاني) وهو أن تقدم بعض أحرف الكلمة على بعضها الآخر. قال في (باب ما الهمزة فيه في موضع اللام من بنات الياء والواو): ((وأما الخليل فكان يزعم أن قولك (جاءٍ) و(شاءٍ) ونحوهما: اللام فيهن مقلوبة، وقال: ألزموا ذلك هذا واطرد فيه إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة وذلك نحو قولهم (للعجاج): (لا شابه الأَشاءُ والقُبرِيُّ).. وأكثر العرب يقول: (لاثْ).. فهؤلاء حذفوا الهمزة، وهؤلاء كأنهم لم يقلبوا اللام في (جئت) حين قالوا (فاعل)؛ لأن من شأنهم الحذف لا القلب)).[3]

---

(١) الكتاب (٤/١٠٥-١٠٦ و١٠٩).

(٢) الكتاب (٤/٣٩٠ و٣٨٥ و٣٨٩ وتنظر ٣/٣٧١ و٣٦٥ و٤١٤ و٤/٣٢٥).

(٣) الكتاب (٤/٣٧٨ وينظر ٣٧٩ و٣٨٠ و٣٨١ و٣/٤٩٨).

«**البدل-الإبدال**»:

استعملهما لقلب حرف مكان حرف آخر سواء أكانا معتلين، أو أحدهما همزة والآخر حرف علة، وهو قريب عنده من معنى (القلب) مع انه استعمل (البدل) و(حروف البدل) للأحرف الصحيحة التي تبدل من بعضها في موضوعات الأصوات. قال: «وتبدل الواو مكان الهمزة ليفرقوا بينه وبين المنون الذي هو من نفس الحرف». ومن ذلك إبدال الواو مكان الهمزة في غداء ورداء استثقالاً لها.[1]

من هذا العرض والاستقصاء لمصطلحات الصرف في كتاب سيبويه تبين لنا أن سيبويه نوع في مصطلحاته،ولم يأت بها على منهج واحد أو نحو واحد، وإنما جاءت بحسب الموضوع الذي يطرقه، وأن تنوعها يختلف بحسب الآتي:

أولاً: أن مصطلحاته جاء منها ما هو خاص بالحرف نحو:

(الحرف) (ما هو من نفس الحرف) (حروف الزوائد) (ما الزيادة فيه من حروف الزيادة) (الزيادة من موضعها) (ما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف) (حروف البدل) (الحروف الستة) (بنات العين) (الحرف الحيّ) (الحرف الميت) (حرف الاعتلال) (ألف التأنيث) (الهاء) (التاء) (النون) (نون النساء) (الف لام) (الفاء) (العين).

ومنها ما هو خاص بالاسم نحو: (الاسم) (اسم على الفعل) (موضع الفعل) (اسم المكان) (ما يراد به الحين) (ما عالجت به) (الواحدة) (الصفة)... (المصدر) (العمل) (الفعل) (المقصور) (الممدود) (ما كان آخره ياءاً تلي حرفاً ممدوداً) (المعتل) (الأسماء التامة) (ما كان من شيئين) (الأعجمية) (التثنية) (الجمع) (التصغير- التحقير) (الإضافة) (جمع الجمع) (الجمع بالتاء) (الترخيم) (العدل) (الإتمام) **وغيرها.**

ومنها ما هو خاص بالفعل نحو: (الفعل) (العمل) (الأفعال غير الواجبة) (المجزوم)

---

(١) الكتاب (٣/٣٥٧ و٣٤٩ وينظر ٣/٤٣٨ و٤٥٣ و٤٥٥ و٤٤٣ و٤٥٨-٤٥٩).

(التضعيف في بنات الياء) (الأفعال المتصرفة) (يَفعَلُ ويُفعَلُ (فَعَل) و(فُعِلَ (ما لا يتعدى الفاعل) (ما لا يجوز فيه فعلتُهُ) (كل فعل تعدّاك إلى غيرك) (لحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل) وغيرها.

ومنها ما يأتي مشتركاً فيه الاسم والفعل من ذلك: (بنات الثلاثة) (بنات الأربعة) (بنات الخمسة وما كان على خمسة احرف) (المعتل) (المثال) (البناء) (الباب) (ليس بالأصل) (خرجت من الأصل) (الأصل) (المطرد) (المتلئب) (الشاذ) (الحذف) (الاشتقاق) (الهمز) (الإسكان والإماتة) (التحريك) (الاتباع) (القلب) (البدل-الإبدال) وغيرهما.

ثانياً:

أن بعض مصطلحاته جاءت بلفظ واحد اسماً كان أم فعلاً، فمما جاء من الاسم:

(الحرف) (التاء) (التنوين) (النون) (الفاء) (العين) (اللام) (الاسم) (الواحدة) (الصفة) (المصدر) (الفعل) (المقصور) (المنقوص) (الممدود) (المعتل) (الأعجمية) (التثنية) (الجمع).

(الأقل) (الكثير) (التحقير) (التصغير) (النسب) (الإضافة) (الإتمام) (التثقيل) وغيرها.

ومما جاء بصيغة الفعل (ابتزَّ) بمعنى (اختص) و(تُخرِج) بمعنى (تحذِف) و(أذهبت) بمعنى (حذفت) وكذلك (تطرح) و(طرحوا) و(استتب) بمعنى (ثبت) و(اطرد) و(ألقوا) بمعنى حذفوا ولا ينكسر بمعنى (القياس وللطرد) (يَفعَلُ ويُفعلُ للمبنى للمعلوم والمجهول من المضارع و(فعل وفَعُل) للماضي المبني للمعلوم والمجهول و(صحت) و(لم تعتل) لا حرف العلة التي لم تقلب إلى غيرها -وهذه الأفعال يعبّر بها عن المصطلحات التي هي مصادرها.

وقد جاء بعض هذه المصطلحات تركيباً إضافياً من مثل: (حروف الزوائد) (ألف التأنيث) (علامة التأنيث) (حروف البدل) (بنات العين) (علم تأنيث) (علامة

تأنيث) (تاء التأنيث) (نون النساء) (نون الجميع) (نون الاثنين) (نون الرفع) (ألف اللام) (حروف الإعراب) (اسم المكان) (موضع الفعل) (غير المعتل) (بنات الهاء) (غير منتقص) (بناء الأقل) (بناء الأكثر) (أقلّ العدد) (جمع الجمع) (جمع الأسماء المضافة) (بنات الاربعة) (بنات الثلاثة) (بنات الخمسة).

وبعض المصطلحات جاءت أيضاً من كلمتين أو ثلاث ولكنها موصوف وصفة كما في:

(الحروف الستة) و(الحرف الحيّ) و(الحرف الميّت) (النون الثقيلة والخفيفة) (زائدة غير موصولة) (الأحرف الثلاثة) (الحرف الممدود) (اسم غير وصف) (صفة للآدميين) (صفة لغير الآدميين) (الأسماء المظهرة المتمكنة) (الأسماء التامة) (الاسم المضاف) (الاسم المجهود) (حرف أجلد) (الجمع الصحيح) (العلة المطردة) (الأفعال المتصرفة) (معتلة مبدلة).

وقد يكون المصطلح الذي يضعه عنواناً للظاهرة أو الباب جملة مركبة أو أكثر من جملة، وقد تقصر كما في: (ما هو من نفس الحرف) (ما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف) (ما الزيادة فيه من حروف الزيادة) **وما الزيادة فيه من موضع غير الحروف الزوائد)** (زائدة يبنى عليها الحرف) (ما لحقته ألف تأنيث بعد ألف) (النونات التي ليست بحروف إعراب) (الواو التي هي علامة الإضمار) (ألف بمنزلة ما ألحق ببنات الأربعة) (الألف التي تلحق لتخرج الفعل من الثلاثة إلى بناء الأربعة) (زائدة قدمت لإسكان أول الحروف) (الحرف الذي تعرّف به الأسماء) (الزوائد التي يُعنى بها أن الفعل لم تمضه..) (الزوائد التي في (يفعل) **وأخوانه)**.

وقد يطول العنوان الذي يضعه للباب كما في: (ما تجيء فيه (الفِعْلَة) **تريد بها ضرباً من الفعل)** أو (ما يستغنى فيه عن (ما أفعله) بـ(ما أفعَلَ فِعلَهُ) **وعن** (أفعلَ منه) **بقولهم (هو أفعلُ من فعلاً أو ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد** (الاسمان اللذان ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا اسماً واحداً) (الاسم الذي به تبيّن

العدة كم هي مع تمامها الذي هو من ذلك اللفظ) (الأسماء التي توقع على عدة المؤنث والمذكر لتبيّن ما العدد إذا جاوز الاثنين والثنتين إلى أن تبلغ تسعة عشر أو تسع عشرة).

ثالثاً:

من هذه المصطلحات ما يأتي في أثناء شرح الموضوع وإيضاحه ولا يكون عنواناً لباب أو مبحث كما في قوله: (فيسكنوا العين مع ذهاب حرفين من نفس الحرف) **وقوله:** (فالهمزة تلحق أولاً فيكون الحرف على (أفعل) **فمصطلح** (الحرف) **هنا باختلاف المقصود به قد ورد عرضاً في كلامه.**

ولم يكن عنواناً لباب أو موضوع، وقد يوضح المصطلح الذي يذكره فيقول: (هذا باب علم حروف الزوائد، هي عشرة أحرف) **ثم يذكر كل حرف ويبين مواقعه والأبنية التي يزاد فيها أو يقول:** (هذا باب حروف البدل في غير أن تدغم حرفاً في حرف وترفع لسانك من موضع واحد، وهي ثمانية أحرف من الحروف الاولى، وثلاثة من غيرها).

وقد يذكر المصطلح ويبين بعض مواضعه من ذلك (هذا باب يجمع فيه الاسم إن كان لمذكر أو مؤنث بالتاء **كما** يجمع ما كان آخره هاء التأنيث) **وقال بعد العنوان** «**وتلك الأسماء التي آخرها تاء التأنيث، فمن ذلك** (بنتٌ) **إذا كان اسماً لرجل، تقول:** (بنات) **من قِبَل أنها تاء التأنيث، لا تثبت مع تاء الجمع، كما لا تثبت الهاء فمن ثم صُيِّرت مثلها**».

أو يمثل كل جزء من أجزائها العنوان كما في (باب ما يكسّر مما كُسِّر للجمع وما لا يكسر من أبنية الجمع إذا جعلته اسماً لرجل أو امرأة) **إذ قال بعد ذلك:** (أما ما لا يكسّر فنحو مساجد ومفاتيح لا نقول إلا مساجدون ومفاتيحون، فإن عنيت نساء قلت: مساجدات ومفاتيحات، وذلك لأن هذا المثال لا يشبه الواحد، ولم يشبّه به فيكسر على ما كسّر عليه الواحد الذي على ثلاثة أحرف.. وأما ما يجوز تكسيره

فرجل سميته بأعدال أو أثمار، وذلك قولك: أعاديل وأنامير وكذلك كل شيء بعدد هذا مما كسّر للجمع..).

وفي أبواب كثيرة يضع مصطلحاً مختصراً من كلمة أو أكثر ثم يفسر ويبين ما يبحث فيه، من ذلك: (باب التصغير) قال فيه: (اعلم أن التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة، على (فُعيل) و(فُعَيعل) و(فُعيعيل). فأما (فَعيل) فلما كان عدة حروفه ثلاثة أحرف، وهو أدنى التصغير، لا يكون مصغّر على أقل من (فُعيل) وأما (فُعيعل) فلما كان على أربعة أحرف..).

وإن وجد المصطلح محتاجاً إلى الحدّ والتعريف والإيضاح حدّه ومثل له ووضحه، من ذلك (باب المقصور والممدود) -الذي يسمى المقصور فيه منقوصاً- قال فيه: (وهما من بنات الياء والواو التي هي لامات وما كانت الياء في آخره، وأجريت مجرى التي من نفس الحرف، فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح، وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو، ولا يدخلها نصبٌ ولا رفع ولا جر.. وأشياء يُعلم أنها منقوصة لأن نظائرها من غير المعتل إنما تقع أواخرهنّ بعد حرف مفتوح.. ومما تعلم أنه منقوص أن ترى الفعل (فَعِلَ-يَفْعَلُ) والاسم منه (فَعِل) فإذا كان الشيء كذلك عرفت أن مصدره منقوص لأنه (فَعَلٌ) وفعل مثل هذا بالممدود فقال: (وأما الممدود فكل شيء وقعت ياؤه أو واوه بعد (ألف، فأشياء يعلم أنها ممدودة وذلك نحو الاستسقاء.. ومما يعلم أنه ممدود أن تجد المصدر مضموم الأول يكون للصوت نحو العداء.. وقلما يكون ما ضم أوله من المصدر منقوصاً.. ومما يعرف به الممدود الجمع الذي يكون على مثال (أفعِلَة) فواحده ممدود أبداً..).

هذا فيما كان المصطلح فيه معروفاً ومفهوماً، وقد تأتي عنده مصطلحات أو عنوانات مطوّلة لا يعرف ما يريد بها إلا بإدخال الامثلة في العنوان وذلك كالعنوان الذي عقده لاسم الجمع وهو (ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسّر عليه واحده،

ولكنه بمنزلة قوم ونفر وذود إلا أن لفظه في لفظ واحده).

ثم قال: (وذلك قولك: ركبٌ وسفر، فالركب لم يُكسر عليه راكب، الا ترى أنك تقول في التحقير: (ركيبٌ) و(سُفَيرٌ) فلو كان كُسِّر عليه الواحد رُدّ إليه، فليس (فَعْل) مما يكسّر عليه الواحد للجمع).

ويُحِسُّ أن إيضاحه هذا بحاجة إلى استدلال فيقول: «والدليل على ذلك أنك تقول: (هو الأدم وهذا أديم).. ولو كانت كُسِّرت كما كُسِّرت ظلمة على ظلم لم يذكّروه».

وقال في موضع آخر مستدلاً على أنه ليس جمع تكسير: «والدليل عليه التذكير والتحقير، وأن فاعلاً لا يكسر عليه شيء، فبهذا استُدل على هذه الأشياء، وهذا النحو في كلامهم كثير».

رابعاً:

من مصطلحات الكتاب ما وضع لأكثر من مدلول أو ظاهرة وذلك مثل:

(الحرف) استعمله لحرف الهجاء المفرد، وللكلمة مطلقاً وللبناء الصرفي وللفعل، وللتركيب.

(الاسم) سمّى به الاسم الذي يسمي به إنسان أو حيوان أو جماد أو أي شيء، وهو في مقابل الوصف أي ما يوصف به. وسمّى به الاسم المشتق كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة.

(اسم المكان) أطلقه على ما يسمى اليوم باسم المكان وهو اللفظ المشتق من مصدر الفعل للدلالة على مكان وقوعه. وأطلقه على البيت كما في المسجد للبيت الذي يُسجَد فيه، والمَسْجَد مكان موضع الجبهة عند السجود. وأطلقه أيضاً على وعاء الشيء، كالمكحلة لوعاء الكحل..

الجماع: استعمله لاسم الجمع نحو نسوة ونساء ولنحو دخاريص مما عني به الواحد ولجمع التكسير نحو أفعال.

الفعل: سمّى به المصدر، وسمى به الفعل أحد أقسام الكلم الثلاثة، وعلى أحرف الميزان الصرفي الذي توزن به الأبنية.

العمل: سمّى به المصدر، وسمّى به الفعل بمعناه اللغوي وهو عمل يقوم به الإنسان.

التضعيف: جعله مصطلحاً للفيف المقرون. وللمضعف الثلاثي وهو ما كانت عينه ولامه من موضع واحد.

القلب: استعمله لإبدال حرف مكان حرف معتلاً كان أحدهما أم همزة وللقلب المكاني وهو تقديم بعض أحرف الكلمة على بعضها الآخر.

التثقيل: استعمله لتشديد الحرف وتضعيفه، ولتحريك العين الساكنة في جمع المؤنث الثلاثي الذي على (فَعْل) أو (فُعْل) أو (فِعْل).

وعلى العكس من ذلك أن يضع مصطلحات متعددة لظاهرة واحدة أو مسمّى واحد بعضها من كلمة واحدة وبعضها من تركيب من ذلك.

«ما الزيادة فيه من موضع غير الحروف الزوائد» وسماها: (الزيادة من موضعها).

(الحروف الستة)، سماها أيضاً (بنات العين) وسمّى ما كانت فيه ما يكون (يفعَلُ) من (فعل) مفتوحاً كلها تعني (حروف الحلق).

(زائدة يبنى عليها الحرف) و(ما يبنى على الكلمة) و(ألف التأنيث) و(ألف حمرى)، و(الزيادة للتأنيث) (علامة التأنيث) سمى بهذه الأسماء كلها (ألف التأنيث المقصورة).

(ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف) و(مالحقته ألفا التأنيث) (علم التأنيث) سمّى بهذه (ألف التأنيث الممدودة).

(التنوين) و(النون) سمّى بهما التنوين المعروف.

واو علامة الجمع و(الواو التي هي علامة الإضمار) يعني بها (واو الجماعة) الضمير.

(زائدة قدمت لإسكان أول الحروف) و(الألف الموصولة) و(ألف الوصل) سمى بها (ألف الوصل) (الألف التي تلحق لتخرج الفعل من الثلاثة إلى بناء الأربعة)

و(ألف بني بها الكلمة) و(ألف بمنزلة ما ألحق ببنات الأربعة) **سمّى بهذه جميعاً** (ألف القطع) في (أفعل يفعل)، **وسماها أيضاً** (زائدة غير موصولة).

(الحرف الذي تعرّف به الأسماء) و(ألف اللام) **سمى بهذين** (أل التعريف).

(الزوائد التي يُعنى بها أن الفعل لم تُمضِهِ) (الزوائد التي في يفعل وإخوانه) (الزوائد) **سمى بها** (أحرف المضارعة).

(الأسماء في أفعالها) (الاسم) (الاسم مِنْ فَعَل) **أو من** (يَفْعَل) (اسم على الفعل) **سمى بهذه الأسماء المشتقة واسم الفاعل واسم المفعول من المجرّد والمزيّد.**

(موضع الفعل) (الموضع) (اسم المكان) (مكان) **سمّى بهذا اسم المكان المشتق من المصدر** (المصدر) (العمل) (الفعل) **سمى بها المصدر الأصلي للفعل.**

(غير المعتل) (غير مفتل) (ما لا يعتل) (ما ليس منقوصاً ولا ممدوداً) **سمّى بهذه** (الاسم الصحيح).

(الاسمان اللذان ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا اسماً واحداً) (الأشياء التي هي من شيئين جعلا اسماً واحداً) (ما كان من شيئين أطلق هذه العبارات على المركّب من الأعلام والأعداد).

(تكسير الواحد للجمع) (ماكسر للجمع) (كسر الأسماء للجمع) **مكسّره للجمع مصطلحات لجمع التكسير.**

ثلثته إلى أن تعشره (تثليثهما) (التثليث) (في الثلاثة إلى العشرة) (أدنى العدد) (بناء الأقل) (الأقل) (بناء أقل العدد) **كل هذه جعلها مصطلحات لجمع القلة.**

(الكثير) (بناء الأكثر) (إذا جاوزت بناء أدنى العدد) (الذي هو لأكثر العدد) (بناء أكثر من ثلاثة) **جعل هذه مصطلحات لجمع الكثرة وتنظر المصطلحات في البحث ولا سيما ص٣٧١-٣٧٣.**

(ماحقته الواو والنون في الرفع والياء والنون في الجر والنصب للجمع) (الجمع بالواو والنون وبالياء والنون) (الجمع بالواو والنون) (ما لحقته الزائدتان للجمع)

مصطلحات لجمع المذكر السالم.

الجمع بالتاء الجمع بالتاء ما لحقته التاء للجمع جعل هذه مصطلحات لجمع المؤنث السالم.

ولا يفعل هذا في مصطلحاته كلها، وإنما جاء بعضها -كما قدمنا- من كلمة دالة أومن كلمتين أو من عبارة موجزة أم مطولة مصطلحاً على شيء واحد، ووضع لكل باب مصطلحاً واحداً أو تسميته واحدة في غالب الظواهر والمسميات والموضوعات.

خامساً:

من هذه المصطلحات ما استقر وثبت كما وضع في كتاب سيبويه وذلك مثل:

(الحرف) (الاسم) (الصفة) (الفعل) (البناء) (المثال) (حروف الزوائد) (حروف البدل) (ألف التأنيث) (علامة التأنيث) (تاء التأنيث) (التنوين) (نون الرفع) (الألف الموصولة) (ألف الوصل) (الفاء) (العين) (اللام) لأحرف الثلاثي المجرد والثلاثة الأوائل من الرباعي أو الخماسي المجردين (حروف الإعراب) (الكلمة) (اسم المكان) (ما لا يجوز فيه ما أفعله) (ما يستغنى فيه عن (ما أفعله) بـ(ما أفعل فعله) وعن (أفعل منه) بقولهم (هوأفعل منه فعلاً) (ما تقول العرب فيه (ما أفعله) وليس له فعل) (المصدر) المقصور) (الممدود) (المعتل) (غير المعتل) (التثنية) (الجمع) (جمع الجمع) (الجمع بالواو والنون) (الجمع بالتاء) (التصغير) (النسب) (الترخيم) (المعدول) (العدل) (الأصل) إلى غير هذه من المصطلحات.

ونوع تغير وتحدد أو اختصر وهو في الغالب ما طال من المصطلحات والعنوانات أو مثل ما جاء بصورة فعل يراد به مصدره وذلك: (ابتز) بمعنى (اختص) ، (تخرج) أي تحذف. أو غير فعل نحوه: (المتلئب) (المستت) أي المطرد والقياس (أذهبت) بمعنى حذفت (بنات الواو التي الواو فيهن فاء ما كانت الواو أولاً وكانت فاء ما كانت الياء فيه أولاً وكانت فاء أصبحت تسمى (المثال الواوي أو المثال اليائي) ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين وهو ما يسمى بالأجوف الواوي واليائي

(ما هو منزلة ما هو من نفس الحرف) أصبح يسمى (حروف الإلحاق) أو (الحرف المزيد للإلحاق). (ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف) (ما كان آخره ألف التأنيث الممدودة) (الألف التي تلحق لتخرج الفعل من الثلاثة إلى بناء الأربعة) هي ألف القطع (الزوائد التي يعنى بها أن الفعل لم تمضه) يُسَمّى (حرف المضارعة) (ما يراد به المرة الواحدة من الفعل) أي اسم المرّة.

(ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد) اختصر إلى اسم المصدر (الاسمان اللذان ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا اسماً واحداً) أصبح المركب المزجي (الأسماء التي توقع على عدة المؤنث والمذكر لتبين ما العدد إذا جاوز الاثنين والثنتين إلى أن تبلغ تسعة عشر أو تسع عشرة).

أصبحت تسمى بألفاظ العدد المفردة والمركبة (الاسم الذي تبيّن به العدة كم هي مع تمامها الذي هو من ذلك اللفظ) أصبح : صياغة فاعل من لفظ العدد) ما لا تستعمل مفردة كما يفرد ظريف تسمى الآن (ألفاظ العقود) (ما لحقته الواو والنون في الرفع والياء والنون في النصب والجر للجمع).

اختصر إلى (جمع المذكر السالم) أو (الجمع بالواو والنون).

ومن العنوانات المطولة جداً عنده والتي لم تكن قد استقرت بعد (ما كان واحداً يقع للجميع ويكون واحده على بنائه من لفظه إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث ليتبين الواحد من الجميع).

اصطلح على تسميته بعد سيبويه بـ (اسم الجنس الجمعي) و((ما هو اسم يقع على جميع وفيه علامات التأنيث وواحده على بنائه ولفظه وفيه علامات التأنيث التي فيه)) وهو اسم الجنس الجمعي الذي جاء فيه وواحده على بنائه ولفظه وفيه علامات التأنيث التي فيه وهو اسم الجنس الجمعي الذي جاء فيه واحده على لفظ جمعه. ((ماهو اسم يقع على الجميع لم يكسّر عليه واحده، ولكنه بمنزلة (قوم ونفر وذود) إلا أن لفظه من لفظ واحدة)) وقد سمي فيما بعد بـ(اسم الجمع).

ومن المصطلحات التي استعملها سيبويه ما ترك ونسي ولم يعد له وجود واستعمل مكانها غيرها ولا سيما في الكتب المتأخرة من ذلك: ((ما هو من نفس الحرف)) وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف ((بنات العين)) ((الحرف الحي)) ((الحرف الميت)) ((نون النساء)) سميت ((نون النسوة)) ((النونات التي ليست بحروف إعراب)) ((حرف أجلد)) ((ما عالجت به)) ((صفة للآدميين)) ((صفة لغير الآدميين)) ((بنات الهاء)) ((الأسماء التامة)) ((للمعربة المصروفة)) ((غير منتقص)) سمى ((الشبيه بالصحيح)) ((الاسم المجهود)) وهو ما جاء من الأسماء على حرفين ((الجماع لاسم الجمع))، وللجمع ترك ولم يعد يستعمل.

ومهما يكن فإن كتاب سيبويه حوى معظم الموضوعات الصرفية ومصطلحاتها التي نعرفها اليوم والتي لم يزد المتأخرون عليها شيئاً ذا قيمة فيما عدا الاختصار والتحديد وتخصيص كل مصطلح بمدلول أو موضوع، وكل باب بمصطلح واحد في الغالب إلا ما جاء من مصطلحات سيبويه الأخرى التي أخذ بها الكوفيون وعمومها لتكون اسماً جديداً للظاهرة أو الموضوع أو الباب ليميزوا لهم -فيما يظنون- موضوعات صرفية خاصة بمدرستهم وبقي المؤلفون في الصرف يرددون مصطلحات سيبويه وعباراته في أغلب الموضوعات.

توفيق الله لعبده

((أجمع العارفون بالله على أن الخذلان: أنْ يكلك الله إلى نفسك، ويُخلّي بينك وبينها. والتوفيق أن لا يَكِلَك الله إلى نفسك.

فالعبيد متقلّبون بين توفيقه وخذلانه، بل العبد في الساعة الواحدة ينال نصيبه من هذا وهذا، فيطيعه ويُرضيه، ويذكره ويشكره بتوفيقه له، ثم يعصيه ويخالفه، ويُسْخِطه ويغفل عنه بخذلانه له، فهو دائر بين توفيقه وخذلانه.

فمتى شهد العبد هذا المشهد وأعطاه حقّه، علم شدّة ضرورته وحاجته إلى التوفيق في كل نفس وكل لحظة وطَرْفة عيْن، وأن إيمانه وتوحيده بيده تعالى، لو تخلّى عنه طرفة عين لَخَرَّ عرش توحيده، ولخرَّت سماء إيمانه على الأرض، وأن الممسك له: هو من يمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه)).

الإمام ابن قيم الجوزية